

الفصل الرابع

أساليب الزركشي في فهم النص القرآني

يقترضنا البحث في هذا الفصل أن نقف على: المنهج العام الذي سلكه الزركشي في التأليف، والسمات المميزة لأساليبه في فهم النص القرآني، وأساليبه العلمية في فهم النص القرآني.

أولاً: المنهج العام الذي سلكه الزركشي في التأليف:

بالرغم مما استفاد الزركشي من كتب السابقين عليه من مادة علمية جمعها في كتابه البرهان، لم يكن كسابقه في فهم النص القرآني، فله فهمه الخاص، ومنهجه المتميز يقول سهل بن عبد الله لو أعطى العبد بكل حرف من القرآن ألف فهم لم يبلغ نهاية ما أودعه الله في آية من كتابه، لأنه كلام الله، وكلام الله صفته، وكما أنه ليس لله نهاية فذلك لا نهاية لفهم كلامه، وإنما يفهم كل بمقدار ما يفتح الله عليه^(١).

وبإدبي الرأي يرى الزركشي أن علوم القرآن لا تنحصر، ومعانيه لا تستقصى ومآخذه على السابقين عليه أنهم لم يؤلفوا كتاباً يشتمل على أنواع علومه، ولهذا عزم على تأليف كتاب البرهان في علوم القرآن ليكون معيناً للمفسر على حقائقه، ومطلعاً على بعض أسرارهِ ودقائقهِ^(٢).

(١) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٩.

(٢) الزركشي: نفسه ج ١ ص ٩: ونص عبارته: "ومما فات المتقدمين وضع كتاب يشتمل على أنواع علوم كما وضع الناس ذلك في علم الحديث فاستخرت الله تعالى - وله الحمد - في وضع كتاب في ذلك جامع لما تكلم الناس في فنونه وخاضوا في نكته وعيونه، وضمنته من المعاني الأنيقة، والحكم الرشيقة ما بهز القلوب طرباً، ويبهز العقول عجباً، ليكون مفتاحاً لأبوابه، وعنواناً على كتاب ومعيناً للمفسر على حقائقه، ومطلعاً على بعض أسرارهِ ودقائقهِ".

ومن خلال دراستنا للأنواع التي ضمنها كتابه البرهان أمكننا تحديد منهجه في التأليف، أجمالناه في عدة نقاط على أمل تفصيله عند دراسة كل نوع على حدة:

١- ابتكاره لمنهج في عرض علوم القرآن: وذلك بإحاطته بجميع جوانب النوع الذي يتناوله بالدرس حيث بيّن:

أ - من صنف فيه أى فى كل نوع.

ب- فوائد هذا النوع.

ج- مصادره التي استقى منها مادته.

د - أقوال العلماء التي جاءت في هذا النوع ومناقشتها وترجيح الصحيح منها وتأييده.

هـ- رأيه إذا اقتضى الأمر.

٢- معالجته لتلك الأنواع من منظور فقهي جمع فيه بين المذاهب الفقهية، تفسيري جمع فيه بين الاتجاهات التفسيرية المتنوعة فهو فقيه في مقتضيات الفقه، مفسر حيث يستدعيه الأمر إلى ذلك.

٣- جهده في الاستقصاء لعلوم القرآن بجمعه سبعة وأربعين نوعاً كل نوع يدور حول موضوع خاص من علوم القرآن ومباحثه يستحق كل نوع منها أن يكون موضوعاً لمؤلف مستقل، إلى جانب براعته كمفسر عندما يعرض لآية من آيات القرآن على ما سيتضح أثناء دراسة أنواعه، كما يتضح بإحاطته بأصول الفقه، وتوثيقه للحديث وهو في كل هذا طويل الباع واسع الثقافة.

وأساليب الزركشى في فهم علوم القرآن تقوم على جمعه لتلك الأنواع التي ذكرها في برهانه، والتي اقتضت طبيعة البحث أن نبين الطريقة التي سار عليها الزركشى في

التأليف والتي غلبت على جميع أنواعه، وذلك بجدولتها مبينين أمام كل نوع التعريف الذى ارتضاه له الزركشى، وفوائد معرفة هذا النوع، ومن صنف فيه، وأهم من قال به.

والجدول الآتى يبين أمثلة من منهجه فى التأليف.

ثانياً: (السمات) (الميزة لأساليبه فى فهم علوم القرآن)

من البداية يبين الزركشى علوم القرآن التى يحتاج إليها المفسر عند تفسيره للنص القرآنى حيث يكشف صراحة عن تلك الأدوات التى يستعين بها المفسر على فهم حقائق القرآن وذلك عند تعريفه لعلم التفسير: بأنه علم يعرف به فهم كتاب الله المنزل على نبيه محمد ﷺ، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه. ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ^(١).

وهو بهذا قد حدد الأدوات التى يحتاج إليها المفسر لفهم الكتاب المنزل تبقى بعد ذلك ترجيحات كشف عنها بقوله: إن القرآن إنما أنزل بلسان عربى مبين فى زمن أفصح العرب، وكانوا يعلمون ظواهره وأحكامه، أما دقائق بواطنه وإنما كان يظهر لهم بعد البحث والنظر من سؤالهم النبى ﷺ فى الأكثر ولم ينقل إلينا عنهم تفسير القرآن وتأويله بجملة فنحن نحتاج إلى ما كانوا يحتاجون إليه وزيادة على ما لم يكونوا محتاجين إليه من أحكام الظواهر لقصورنا عن مدارك أحكام اللغة بغير تعلم، فنحن اشد الناس احتياجاً إلى التفسير^(٢).

وهو يبين أن التفسير قد يكون بعضه من قبيل بسط الألفاظ الوجيزة وكشف معانيها وبعضه من قبيل ترجيح بعض الاحتمالات على بعض، لبلاغته ولطف معانيه، ولهذا لا

(١) الزركشى: المصدر نفسه ج ١ ص ١٣.

(٢) الزركشى: المصدر نفسه ج ١ ص ١٥.

النص القرآنى عند الزركشى بين الفهم والتذوق

يستغنى عن قانون عام يعول فى تفسيره عليه ويرجع فى تفسيره إليه من معرفة مفردات ألفاظه ومركباتها وسياقه وظاهره وباطنه غير ذلك مما لا يدخل تحت الوهم، ويدق عنه الفهم (١).

وهذا هو الذى دعا الزركشى إلى تأليف كتاب جامع لعلم القرآن ليعين المفسر على فهم النص القرآنى، بين فيه الغث من السمين، لتكتمل الفائدة يقول وفى هذا تتفاوت الأذهان وتتسابق فى النظر إلى مسابقة الرهان فمن سابق بفهمه وراشق كبد الرمية بسهمه وآخر رمى فأشوى، وخبط فى النظر خبط عشوا كما قيل، وأين الدقيق من الركيك وأين الزلال من الزعاق (٢).

وفى هذا رد على من ادعى عليه أنه جمع فى كتابه بين الحطب والأفعى وخاصة فى وجوب تواتر القرآن (٣)، ليس كذلك بل إنه جمع بين تلك الأقوال مبيناً الغث منها من السمين وهذا هو المقصود بقوله: وأين الدقيق من الركيك وأين الزلال من الزعاق، وهذا لا يمنع من أن تلك الآراء كانت موجودة قبل الزركشى وفى عصره، على ما سنبينه إن شاء الله عند دراستنا لأنواعه.

ومن خلال دراستنا لأنواعه تتضح لنا سمات الفكر النظرى للزركشى والتى اشتمل عليها كتابه البرهان. فلقد ألزم نفسه بذل جهد كبير فى الاستقصاء والتحليل حين يعرض للآراء التى قيلت فى نوع من هذه الأنواع حيث يناقشها ويرجع أصحابها، مثال ذلك:

(١) الزركشى: المصدر نفسه ج ١ ص ١٥.

(٢) الزركشى: المصدر نفسه ج ١ ص ١٥.

(٣) محمد أبو زهرة: راجع المعجزة الكبرى القرآن ص ٤٣ طبعة دار الفكر العربى، حيث يقول: "إذا كانت هذه حقائق ثابتة تواترت فى الأجيال فلماذا كانت الروايات الغريبة البعيدة عن معنى تواتر القرآن الكريم التى احتوتها بطون بعض الكتب كالبرهان للزركشى والإتقان للسيوطى التى تجمع كما يجمع حاطب ليل يجمع الحطب والأفعى".

❁ ما جاء من أقوال في كيفية إنزال القرآن:

حدد الزركشي ما جاء من اختلاف في كيفية إنزال القرآن بثلاثة أقوال.

- **القول الأول:** أنه نزل إلى سماء الدنيا ليلة القدر جملة واحدة، ثم نزل بعد ذلك منجماً، قال به الحاكم والنسائي.
- **القول الثاني:** إنه نزل إلى سماء الدنيا في عشرين ليلة قدر من عشرين سنة أو ثلاث وعشرين أو خمس وعشرين، في كل ليلة ما يقدر إنزاله طول السنة ثم نزل منجماً بعد ذلك قال به أبو عبد الله الحلبي، والماوردي.
- **القول الثالث:** إنه ابتدئ إنزاله في ليلة القدر، قال به الشعبي وغيره^(١)، ويرجح أحد هذه الأقوال حيث يقول: والقول الأول أشهر وأصح وإليه ذهب الأكثرون، ويؤيده ما رواه الحاكم بمستدركه عن ابن عباس قال: أنزل القرآن جملة واحدة إلى سماء الدنيا في ليلة القدر، ثم نزل بعد ذلك في عشرين سنة^(٢)، وهذه سمة غالبية على فكر الزركشي في جميع أنواعه فتارة يرجح أحد الأقوال، وأخرى يستند إلى أصحابها، وتارة يوفق بين الأقوال، وأخرى يستند إلى أصحابها، وتارة يوفق بين الأقوال، ومثال ذلك ما جاء من أقوال في أول ما نزل فبعد أن يذكر ما جاء من أقوال في أول ما نزل يقول وطريق الجمع بين الأقوال أن أول ما نزل من الآيات: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ...﴾ (العلق من الآية: ١)، وأول ما نزل من أوامر التبليغ ﴿يَتْلُوهَا الْمُدْتَرِّرُ﴾ (المدثر الآية: ١) وأول ما نزل من السور سورة الفاتحة ودليله على ذلك مقابلة ذلك بما جاء في الحديث: إن أول ما يحاسب عليه العبد الصلاة، وأول ما يقضى فيه الدماء^(٣).

(١) الزركشي: المصدر نفسه ج ١ ص ٢٢٩.

(٢) الزركشي: المصدر نفسه ج ١ ص ٢٢٩.

(٣) الزركشي: المصدر نفسه ج ١ ص ٢٠٨.

❁ عدم تعصب الزركشى لمذهب فقهي معين

أ - مع أن الزركشى شافعي المذهب الفقهي، فهو عند عرضه لقضية فقهية نراه يتناول آراء الحنابلة والمالكية والشافعية والحنفية، ليدلل على هذه القضية، يقول في معرفة أحكامه وقد اعتنى بذلك الأئمة وأفردوه وأولهم الشافعي ثم تلاه من أصحابنا إليكما الهراسي ومن الحنفية أبو بكر الرازي، ومن المالكية القاضي إسماعيل، وبكر بن العلاء القشيري وابن بكير، ومكي وابن العربي، وابن الفرس، ومن الحنابلة القاضي أبو علي الكبير (١).

ب- استقلاله بالرأى دون الجمود عند حد المذهب، ومثال ذلك ما جاء في بيان حقيقته ومجازه يقول: وأما المجاز فاختلف في وقوعه في القرآن والجمهور على الوقوع، وأنكره جماعة منهم:

١- أبو العباس أحمد بن أحمد الطبري المعروف بابن القاص أحد فقهاء الشافعية.

٢- وابن خويز منداد من المالكية.

٣- وداود بن علي بن خلف المعروف بالظاهري صاحب المذهب المستقل

٤- وأبو مسلم محمد بن بحر الأصبهاني أحد فقهاء المعتزلة.

وشبهتهم أن المتكلم لا يعدل عن الحقيقة إلى المجاز إلا إذا ضاقت به الحقيقة فيستعير وهو مستحيل على الله سبحانه، واستقلالية الزركشى بالرأى تظهر من قوله: وهذا باطل ولو وجب خلو القرآن من المجاز لوجب خلوه من التوكيد والحذف، وتثنية القصص وغيره، ولو سقط المجاز من القرآن سقط شطر الحسن (٢).

(١) الزركشى: المصدر نفسه ج ٢ ص ٢.

(٢) الزركشى: المصدر نفسه ج ١ ص ٢٥٥.

ومما يدل على عدم تعصبه لمذهب فقهي بعينه أخذه بأقوال الشافعية والمالكية معاً^(١) وهذه سمة غالبية على فكر الزركشي إلى جانب وعيه بالأراء الفقهية وعرضها عرضاً دون أن يفصل برأى فيها، وهو لا يتعصب لمنهج تفسيري معين، بل عنده أن تفسير القرآن جاء على قسمين:

أحدهما: ما ورد تفسيره بالنقل وهو ثلاثة أنواع:

١- إما أن يرد التفسير عن النبي ﷺ.

٢- وإما عن الصحابة.

٣- وإما عن رؤوس التابعين.

وينبئ أن الأول يبحث فيه عن صحة السند، والثاني: ينظر فيه في تفسير الصحابي فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك في اعتمادهم وإن فسره بما شاهده من الأسباب والقرائن فلا شك فيه، وحينئذ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة، فإن أمكن الجمع فذاك وإن تعذر قدم ابن عباس، والثالث هم رؤوس التابعين، إذا لم يرفعون إلى النبي ﷺ ولا إلى أحد من الصحابة ﷺ فحيث جاز التقليد فيما سبق، فكذا هنا، وإلا وجب الاجتهاد.

ثانيهما: ما لم يرد فيه نقل، وهو قليل، وطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالاتها بحسب السياق، ونبه أن الراغب اعتنى بهذا في كتاب المفردات^(٢).

(١) الزركشي: المصدر نفسه ج ١ ص ٢٢٢، وراجع ذلك في مواطن كثيرة من كتاب البرهان.

(٢) الزركشي: المصدر نفسه ج ٢ ص ١٧٢.

❁ تأثر الزركشى بالنزعات العقلية والشطحات الباطنية التي عنت العالم الإسلامى حتى عصره:

أ- تأثره الفكرى بأهل المنطق والفلسفة: وتأثر الزركشى بالمنطق يتضح مما جاء فى إجمام الخصم بالحجة حيث يقول: وهو الاحتجاج على المعنى المقصود بحجة عقلية ومنه نوع منطقى وهو استنتاج النتيجة فى مقدمتين. قوله تعالى: ﴿... وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾^(١)، مقدمتان ونتيجة لأن أتباع الهوى يوجب الضلال والضلال يوجب سوء العذاب فإنتج أن إتباع الهوى يوجب سوء العذاب^(٢)

كما يستفاد أيضاً من التقسيم التقسيمات الفلسفية والمنطقية معاً حيث يقول وليس المراد به القسمة العقلية التى يتكلم عليها المتكلم، لأنها قد تقتضى أشياء مستحيلة كقولهم: الجواهر لا تخلو إما أن تكون مجتمعة أو متفرقة، أو لا متفرقة ولا مجتمعة أو مجتمعة ومتفرقة معاً، أو بعضها مجتمع وبعضها متفرق، فإن هذه القسمة صحيحة عقلاً لكن بعضها يستحيل وجوده وهو استيفاء المتكلم أقسام الشئ بحيث لا يغادر شيئاً وهو آلة الحصر ومظنه بالإحاطة بالشئ كقوله تعالى: ﴿... فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ﴾^(٣)، فإنه لا يخلو العالم جميعاً من هذه الأقسام الثلاثة، إما ظالم نفسه وإما سابق صادر إلى الخيرات وإما مقتصد فيها وهذا من أوضح التقسيمات وأكملها^(٤).

(١) سورة ص آية ٢٦.

(٢) الزركشى: المصدر نفسه ج ٣ ص ٤٧٠، وراجع ذلك أيضاً فى معرفة جدله ج ٢ ص ٢٤.

(٣) سورة فاطر آية ٣٢.

(٤) الزركشى: المصدر نفسه ج ٣ ص ٤٧٠.

ب- وهو يصور تلك النزعات والشطحات التى عمت العالم الإسلامى حتى عصره فنراه يبين فى حكم الآيات المتشابهات الواردة فى الصفات^(١)، أقوال المشبهة وأهل الكلام وأهل السنة وهو إن كان يبطل أقوال المشبهة إلا أنه صورها لنا وهذا دليل على استيعابه لفكرهم حيث يقول: "وقد اختلف الناس فى الوارد منها فى الآيات والأحاديث على ثلاث فرق:

أحدها: أنه لا مدخل للتأويل فيها، بل تجرى على ظاهرها ولا تؤول شيئاً منها وهم المشبهة.
الثانى: أن لها تأويلاً ولكن نمسك عنه، مع تنزيه اعتقادنا عن الشبه والتعطيل، ونقول لا يعلمه إلا الله وهو قول السلف.

الثالث: أنها مؤولة، وأولها على ما يليق به.

ثم ينبه على أن الأول باطل، والأخيران منقولان عن الصحابة، ويبين فى هذا الجانب أقوالهم فى الاستواء واليد وما إلى ذلك، فمع منع التأويل هم المشبهة ومن قال به هم أهل الكلام وأهل السنة، والزركشى لا يمنع التأويل وهو يوضح الذى دعاهم إلى التأويل بقوله: وإنما حملهم على التأويل وجوب حمل الكلام على خلاف المفهوم من حقيقته لقيام الأدلة على استحالة التشابه والجسمية فى حق البارئ تعالى، والخوض فى مثل هذه الأمور خطره عظيم، وليس بين المعقول والمنقول تغاير فى الأصول، بل التغاير إنما يكون فى الألفاظ واستعمال المجاز لغة العرب، وإنما قلنا: لا تغاير بينهما فى الأصول لما علم بالدليل أن العقل لا يكذب ما ورد به الشرع إذ لا يرد الشرع بما لا يفهم العقل، إذ هو دليل الشرع وكونه حقاً ولو تصور كذب العقل فى شئ لتصور كذبه فى صدق الشرع، فمن طالبت ممارسته العلوم وكثر خوضه فى بحورها أمكنه التلفيق بينهما لكنه لا يخلو من أحد أمرين

(١) الزركشى: المصدر نفسه ج ٢ ص ٧٨.

إما تأويل يبعد عن الإفهام أو موضع لا يبين فيه وجه التأويل لقصور الإفهام عن إدراك الحقيقة والطمع في تلفيق كل ما يرد مستحيل المرام والمرد إلى قوله: ﴿... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾^(١)، والزركشي يقرر صراحة أنه جرى في هذا الباب على طريق المؤولين^(٢).

ويعقد بين المعتزلة وأهل السنة موازنة بين رأيهم في التفسير يقول: كل ما جاء في القرآن العظيم من نحو قوله تعالى: ﴿.. لَعَلَّكُمْ تَفْلِحُونَ﴾ (من الآية: ١٨٩) أو ﴿... تَتَّقُونَ﴾ أو ﴿... تَشْكُرُونَ﴾ (البقرة من الآية: ٥٢) فالمعتزلة يفسرونه بالإرادة لأن عندهم أنه تعالى لا يريد إلا الخير ووقوع الشر على خلاف إرادته وأهل السنة يفسرونه بالطلب لما في الترجي من معنى الطلب والطلب غير الإرادة على ما تقرر في الأصول فكأنه قال: كونوا متقين أو مفلحين إذ يستحيل وقوع شيء في الوجود على خلاف إرادته تعالى، بل كل الكائنات مخلوقة له تعالى ووقوعها بإرادته تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً^(٣).

ومع أن الزركشي يبينه أن كلام الصوفية في تفسير القرآن ليس تفسيراً وإنما هي معان وموايد يجدونها عند التلاوة، كقول بعضهم في: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَتَلُؤْا الَّذِينَ يُلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ﴾^(٤)، إن المراد النفس، فأمرنا بقتال من يلينا لأنها أقرب شيء إلينا وأقرب شيء إلى الإنسان نفسه، وهو يبين ما قال به ابن الصلاح في فتاويه: وقد وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحدى أنه صنف أبو عبد الرحمن السلمى حقائق التفسير" فإن كان أعتقد أن ذلك تفسير فقد كفر^(٥)، نلاحظ أن الزركشي عند

(١) سورة الشورى آية ١١.

(٢) الزركشي: المصدر نفسه ج ٢ ص ٨٠.

(٣) الزركشي: المصدر نفسه ج ٢ ص ٨٩.

(٤) سورة التوبة آية ١٢٣.

(٥) الزركشي: المصدر نفسه ج ٢ ص ١٧١.

تعرضه لتفسير بعض الآيات قد تأثر بالفكر الصوفي مثال ذلك، قوله ﴿... وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا﴾^(١)، ويدل على أنهم كل المؤمنين على العموم والاستغراق فيهم، وقوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿... إِنَّ هَذَا لَسِحْرٌ عَلِيمٌ﴾^(٢)، وقول فرعون: ﴿... إِنَّهُ لَكَبِيرُكُمْ الَّذِي عَلَّمَكُمُ السِّحْرَ﴾^(٣)، يدل على عظم علمه عندهم ليس فوقه أحد. وقوله ﴿... سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيَّةَ الثَّقَلَانِ...﴾^(٤)، فإقامة الوصف مقام الموصوف يدل على عظم الصفة الملكية فإنها تقتضى جميع الصفات المكونية والجبروتية فليس بعدها رتبة أظهر في الفهم على ما ينبغي لهم من الرجوع إلى اعتبار ألاء الله في بيان النعم ليشكروا، وبيان النقم ليحذروا^(٥)، كما نراه كثيراً ما يعتمد على أقوال المتصوفة كالإمام أبي عبد الله المحاسبي في كتابه فهم السنن^(٦)، وأبي عبد الرحمن السلمى في كتابه حقائق التفسير^(٧).

هذه بعض السمات المميزة لأساليب الزركشي في فهم النص القرآني، تلك السمات التي اتسمت بتصوير التيارات الفكرية التي عمت العالم الإسلامي حتى القرن الثامن الهجري وهو عصر الزركشي.

ثالثاً: (الأساليب العملية لفهم الزركشي للنص القرآني):

- (١) سورة النور آية ٣١.
- (٢) سورة الشعراء آية ٣٤.
- (٣) سورة الشعراء آية ٤٩.
- (٤) سورة الرحمن آية ٣١.
- (٥) الزركشي: المصدر نفسه ج ١ ص ٣٩٦.
- (٦) الزركشي: المصدر نفسه ج ١ ص ٢٣٨؛ هو الإمام أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي ت ٢٤٣ أحد رجال الصوفية، نكر ابن الجوزي في كتاب صفة الصوفة ج ٢ ص ٢٠٧.
- (٧) الزركشي: المصدر نفسه ج ٢ ص ١٧١؛ وهو أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد السلمى صاحب كتاب طبقات الصوفية وغيره من الكتب توفي سنة ٤١٢ هـ. ومن كتابه حقائق التفسير نسخ خطية نكرها الأستاذ نور الدين شريفة في مقدمة كتاب طبقات الصوفية، الذي قام بنشره.

الأول: فهمه لعلوم القرآن:

إذا كنا قد وقفنا على المنهج العام الذى سلكه الزركشى فى التأليف وأيضاً على بعض السمات المميزة لأساليبه فى فهم النص القرآنى، فقد حان لنا أن نتبين التطبيق العملى لأساليب الزركشى فى فهمه لعلوم القرآن.

لقد أقام الزركشى فهمه لعلوم القرآن على تلك الأنواع التى ذكرها فى برهانه والتى اقتضت طبيعة البحث أن نقسمها إلى قسمين:
القسم الأول: صباحت تدور حول تاريخ النص القرآنى وهى:

- ١- كيفية إنزال القرآن.
- ٢- معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل.
- ٣- جمع القرآن ومن حفظه من الصحابة.
- ٤- معرفة أسمائه واشتقاقاتها.
- ٥- معرفة تقسيمه بحسب سوره وترتيب السور والآيات.
- ٦- معرفة وجوب تواتره.
- ٧- آداب تلاوته وكيفيةها.

القسم الثانى: أدوات تعيين المفسر على فهم النص القرآنى:

أولاً: فى نزول القرآن:

- ١- معرفة أسباب النزول.
- ٢- معرفة المكى والمدنى وما نزل بمكة وما نزل بالمدينة.
- ٣- معرفة ناسخه ومنسوخه.

النص القرآني عند الزركشي بين الفهم والتذوق

ثانياً: في اللغات التي نزل بها القرآن وقراءاته (١).

- ١- على كم لغة نزل.
- ٢- معرفة ما وقع فيه من غير لغة أهل الحجاز من العرب.
- ٣- معرفة ما فيه من غير لغة العرب.
- ٤- معرفة توجيه القراءات وتبين وجه ما ذهب إليه كل قارئ.
- ٥- معرفة اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص.
- ٦- معرفة الوقف والابتداء.
- ٧- معرفة علم مرسوم الخط (٢).

ثالثاً: في المحكم والمتشابه والمبهم والمختلف:

- ١- علم المتشابه.
- ٢- معرفة المحكم من المتشابه.
- ٣- في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات.
- ٤- علم المبهمات.
- ٥- معرفة الموهوم والمختلف.

رابعاً: في معرفة تفسير القرآن وأحكامه:

- ١- معرفة تفسير القرآن وتأويله.
- ٢- معاضدة السنة للقرآن.

(١) السبب في إدراج قراءات القرآن كأداة تعين المفسر على فهم النص القرآني لأنها أدخل في باب الفهم أكثر من باب التوثيق وذلك لأسباب: أن باختلاف القراءات يظهر الاختلاف في الأحكام، كما أن معرفة توجيه القراءات وتبين وجه ما ذهب إليه كل قارئ تعرف به جلالة المعاني وجزالتها: البرهان ج ١ ص ٣٣٨.

(٢) السبب في إدراج معرفة علم مرسوم الخط ضمن أدوات تعين المفسر على فهم النص القرآني هو أن ذلك العلم أدخل في الفهم أكثر من التوثيق لأن القارئ لا يستطيع معرفة الوقف والتمام إلا به، وراجع البرهان ج ١ ص ٣٧٦.

٣- معرفة أحكام القرآن.

خاصاً: نرى اللغة والنحو والتصريف(١):

أ- في المفردات اللغوية:

١- معرفة الوجوه والنظائر.

٢- معرفة غريبة.

ب- في النحو والتصريف:

١- معرفة التصريف.

٢- معرفة الأحكام من جهة إفرادها وتركيبها.

ولقد آثرت هذا التقسيم للأسباب الآتية:

١- أن تلك الأنواع التي ذكرها الزركشي والتي أدرجتها تحت "مباحث تدور حول توثيق

النص القرآني" لا تتصل اتصالاً مباشراً بفهم النص القرآني بالقدر الذي يزيد ثقافة

المفسر بالنص القرآني، ولعل في وضوحها عند الباحث المنصف رداً على الشبهات

التي أثارها أعداء الإسلام قديماً وحديثاً.

٢- أن تلك الأنواع وإن كان الهدف منها توثيق النص القرآني إلا أنها ذات صلة أكيدة

بفهم النص القرآني سواء عند الزركشي أو من تناول النص القرآني عموماً.

٣- أن تلك الأنواع التي ذكرها الزركشي والتي أدرجتها تحت أدوات تعين المفسر على فهم

النص القرآني: حددها الزركشي نفسه عند تعريفه لعلم التفسير، فجعل منها علم اللغة

والنحو والتصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات وأسباب النزول والناسخ

(١) والسبب في فصل: اللغة والنحو والتصريف عن اللغات التي نزل بها القرآن وقراءاته هو: إرادة الفصل بين علوم القرآن المستمدة منه وبين علوم العربية التي تخدم النص القرآني. أي الفصل بين علوم النقلية وعلوم العربية.

والمنسوخ^(١)، بالإضافة إلى ما أشار به عند معالجته لكل علم، ومثال ذلك ما ذكره في معرفة غريبة من قوله: ومعرفة هذا الفن للمفسر ضروري وإلا فلا يحل له الإقدام على كتاب الله تعالى^(٢).

كما يقول في موضع آخر: واعلم أنه ليس لغير العالم بحقائق اللغة وموضوعاتها تفسير شئ من كلام الله ولا يكفى في حقه تعلم اليسير منها فقد يكون اللفظ مشتركاً وهو يعلم أحد المعنيين والمراد المعنى الآخر^(٣)، كما يقول في معرفة التصريف: وفائدة التصريف حصول المعاني المختلفة المتشعبة عن معنى واحد فالعلم به أهم من معرفة النحو في تعرف اللغة لأن التصريف نظر في ذات الكلمة والنحو نظر في عوارضها وهو من العلوم التي يحتاج إليها المفسر^(٤)، وما أشار به في معرفة الوقف والابتداء من احتياجه إلى علوم كثيرة يؤكد هذا التقسيم، إذ يقول وهذا الفن معرفته تحتاج إلى علوم كثيرة: قال أبو بكر بن مجاهد: لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي عالم بالقراءات عالم بالتفسير والقصص وتلخيص بعضها من بعض، عالم باللغة التي نزل بها القرآن، وقال غيره: وكذا علم الفقه^(٥)، وغير ذلك من المواطن الكثيرة التي أشار إليها في الأنواع التي ذكرها، بالإضافة إلى ما ذكره العلماء، ومنهم السيوطي في الإتيان عن العلوم التي يحتاج إليها المفسر ليكون قادراً على التفسير^(٦)، وعلى ما سيتضح عند دراستنا لكل نوع على حدة.

(١) سبق بيان ذلك، وراجع البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ١٣.

(٢) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٩٢.

(٣) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٩٥.

(٤) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٩٧.

(٥) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٣٤٣.

(٦) الشرباصي: قصة التفسير ص ٢٥ وما بعدها، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، المكتبة الثقافية عدد ٥٤ طبعة ٢٦٢

وراجع السيوطي، الإتيان.

المباحث التي تدور حول تاريخ النص القرآني:

أ - كيفية إنزال القرآن

استدل الزركشي بما جاء بالمصدر الأول وهو القرآن الكريم ليدل على أن القرآن نزل في شهر رمضان في ليلة القدر^(١)، ولكي يحيط بجميع جوانبه بين ما جاء من أقوال في كيفية الإنزال على ما بيناه ثم حدد معنى إنزال القرآن وطرقه، وبين الأقوال التي ذكرت في المنزل ما هو؟ ووضع أسباباً في زمن نزول القرآن جملة ومنجماً، وهو في كل هذا يستند على ما جاء من أقوال العلماء وهو لا يسلم بكل الأقوال بل يناقشها ويبين الصحيح منها وبعد أن أجملنا خطة الزركشي في معالجة هذا النوع نأخذ في تفصيل تلك الجوانب التي تناولها:

أولها: ما جاء من اختلاف في كيفية إنزال القرآن.

ذكر ثلاثة أقوال في كيفية الإنزال، رجح القول الأول منها على ما بيناه سالفاً.

ثانيها: في معنى إنزال القرآن وطرقه:

اعتمد الزركشي في بيان معنى إنزال القرآن على أقوال أهل السنة، حيث نص على اتفاق أهل السنة على أن كلام الله منزل واختلفوا في معنى الإنزال ف قيل: معناه إظهار القرآن، وقيل: افهم الله كلامه جبريل وهو في السماء وأداه جبريل وهو في الأرض^(٢)، يحتز الزركشي عن وصف الله بالمكان حيث يقول: وهو عال عن المكان^(٣).

(١) قوله تعالى: (شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ...) (البقرة من الآية: ١٥٨)،
(إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ). (القدر الآية: ١)

(٢) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٢٩.

(٣) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٣٠.

النص القرآني عند الزركشي بين الفهم والتذوق

ثم يحدد أن التنزيل له طريقان وهما: أن الرسول ﷺ انخلع من صورة البشرية إلى صورة الملائكة وأخذ عن جبريل، أو أن جبريل انخلع إلى صورة البشرية حتى يأخذ منه الرسول ﷺ^(١).

لم يحدد الزركشي كيفية انخلع الرسول ﷺ من صورة البشرية إلى صورة الملائكية للأخذ عن جبريل سوى أنه ذكر أن ذلك أصعب الحالين^(٢).

وما رواه البخاري في صحيحه عن عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها أن الحارث بن هاشم سأل رسول الله ﷺ: أحياناً يأتيني مثل صلصلة الجرس، وهو أشده على فيفصم عني وقد وعيت عنه ما قال وأحياناً يتمثل لي الملك رجلاً فيكلمني فأعي ما يقول، قالت عائشة: ولقد كان ينزل عليه الوحي في اليوم الشديد البرد فيفصم عنه وأن جبينه ليتفصد عرقاً^(٣)، يبين طرق تلقي الرسول ﷺ للتنزيل.

ثالثها: في بيان المنزل ما هو:

وفي هذا الجانب اكتفى بعرض ثلاثة آراء نقلها عن السمرقندي في المنزل على النبي ﷺ ما هو؟:

- الرأي الأول: أنه نزل باللفظ والمعنى، وذلك أن جبريل حفظ القرآن من اللوح المحفوظ ونزل به.
- الرأي الثاني: أن جبريل نزل على النبي ﷺ بالمعاني الخاصة وأن النبي ﷺ علم هذه المعاني فعبّر عنها بلغة العرب، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿... نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٧٠﴾ عَلَى قَلْبِكَ...﴾^(٤).

(١) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٢٩.

(٢) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٢٩.

(٣) صحيح البخاري ج ١ ص ٢.

(٤) سورة الشعراء آية ١٩٣.

• **الرأى الثالث:** أن جبريل ألقى عليه المعنى، فعبر بهذه الألفاظ، وأن أهل السماء يقرئونه بالعربية، ثم أنه أنزل به كذلك بعد ذلك (١).

يبين الزركشى تلك الآراء دون أن يعقب عليها أو أن يرجح رأياً منها خاصة أن الرأى الثانى فيه كل الخطورة، مما يعد قصوراً منه، والحقيقة أن الإجابة عن ذلك تستخلص من القرآن نفسه فهو ليس من عمل صاحبه وإنما هو قول رسول كريم، نى قوة عند نى العرش مكين، مطاع ثم أمين: ذلكم هو جبريل عليه السلام تلقاه من لدن حكيم عليم ثم نزل به بلسان عربى مبين على قلب محمد صلى الله عليه وسلم، فتلقنه محمد منه كما يتلقن التلميذ عن أستاذه نصاً من النصوص، ولم يكن له فيه من عمل بعد ذلك إلا: الوعى والحفظ والحكاية والتبليغ ثم البيان والتفسير، ثم التطبيق والتنفيذ. أما ابتكار معانيه وصياغة مبانيه فما هو منها بسبيل وليس له من أمرهما شئ، إن هو إلا وحى يوحى: هكذا سماه القرآن حيث يقول ﴿... وَإِذَا لَمْ تَأْتِهِمْ بَيِّنَةٌ قَالُوا لَوْلَا أَعْجَبَتْهَا قُلْ إِنَّمَا أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰ إِلَىٰ مِن رَّبِّي﴾ (٢) ويقول: ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِن تِلْقَائِي نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰ﴾ (٣).

وأمثال هذه النصوص كثير فى شأن إحياء المعانى، ثم يقول فى شأن الإحياء اللفظى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (٤)، ﴿سَنُقْرُوكَ فَلَا تَنْسَى﴾ (٥) وقوله: ﴿لَا تُحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (٦) ﴿١٦﴾ ﴿١٧﴾ ﴿١٨﴾ ﴿١٩﴾ ﴿٢٠﴾ ﴿٢١﴾ ﴿٢٢﴾ ﴿٢٣﴾ ﴿٢٤﴾ ﴿٢٥﴾ ﴿٢٦﴾ ﴿٢٧﴾ ﴿٢٨﴾ ﴿٢٩﴾ ﴿٣٠﴾ ﴿٣١﴾ ﴿٣٢﴾ ﴿٣٣﴾ ﴿٣٤﴾ ﴿٣٥﴾ ﴿٣٦﴾ ﴿٣٧﴾ ﴿٣٨﴾ ﴿٣٩﴾ ﴿٤٠﴾ ﴿٤١﴾ ﴿٤٢﴾ ﴿٤٣﴾ ﴿٤٤﴾ ﴿٤٥﴾ ﴿٤٦﴾ ﴿٤٧﴾ ﴿٤٨﴾ ﴿٤٩﴾ ﴿٥٠﴾ ﴿٥١﴾ ﴿٥٢﴾ ﴿٥٣﴾ ﴿٥٤﴾ ﴿٥٥﴾ ﴿٥٦﴾ ﴿٥٧﴾ ﴿٥٨﴾ ﴿٥٩﴾ ﴿٦٠﴾ ﴿٦١﴾ ﴿٦٢﴾ ﴿٦٣﴾ ﴿٦٤﴾ ﴿٦٥﴾ ﴿٦٦﴾ ﴿٦٧﴾ ﴿٦٨﴾ ﴿٦٩﴾ ﴿٧٠﴾ ﴿٧١﴾ ﴿٧٢﴾ ﴿٧٣﴾ ﴿٧٤﴾ ﴿٧٥﴾ ﴿٧٦﴾ ﴿٧٧﴾ ﴿٧٨﴾ ﴿٧٩﴾ ﴿٨٠﴾ ﴿٨١﴾ ﴿٨٢﴾ ﴿٨٣﴾ ﴿٨٤﴾ ﴿٨٥﴾ ﴿٨٦﴾ ﴿٨٧﴾ ﴿٨٨﴾ ﴿٨٩﴾ ﴿٩٠﴾ ﴿٩١﴾ ﴿٩٢﴾ ﴿٩٣﴾ ﴿٩٤﴾ ﴿٩٥﴾ ﴿٩٦﴾ ﴿٩٧﴾ ﴿٩٨﴾ ﴿٩٩﴾ ﴿١٠٠﴾ ﴿١٠١﴾ ﴿١٠٢﴾ ﴿١٠٣﴾ ﴿١٠٤﴾ ﴿١٠٥﴾ ﴿١٠٦﴾ ﴿١٠٧﴾ ﴿١٠٨﴾ ﴿١٠٩﴾ ﴿١١٠﴾ ﴿١١١﴾ ﴿١١٢﴾ ﴿١١٣﴾ ﴿١١٤﴾ ﴿١١٥﴾ ﴿١١٦﴾ ﴿١١٧﴾ ﴿١١٨﴾ ﴿١١٩﴾ ﴿١٢٠﴾ ﴿١٢١﴾ ﴿١٢٢﴾ ﴿١٢٣﴾ ﴿١٢٤﴾ ﴿١٢٥﴾ ﴿١٢٦﴾ ﴿١٢٧﴾ ﴿١٢٨﴾ ﴿١٢٩﴾ ﴿١٣٠﴾ ﴿١٣١﴾ ﴿١٣٢﴾ ﴿١٣٣﴾ ﴿١٣٤﴾ ﴿١٣٥﴾ ﴿١٣٦﴾ ﴿١٣٧﴾ ﴿١٣٨﴾ ﴿١٣٩﴾ ﴿١٤٠﴾ ﴿١٤١﴾ ﴿١٤٢﴾ ﴿١٤٣﴾ ﴿١٤٤﴾ ﴿١٤٥﴾ ﴿١٤٦﴾ ﴿١٤٧﴾ ﴿١٤٨﴾ ﴿١٤٩﴾ ﴿١٥٠﴾ ﴿١٥١﴾ ﴿١٥٢﴾ ﴿١٥٣﴾ ﴿١٥٤﴾ ﴿١٥٥﴾ ﴿١٥٦﴾ ﴿١٥٧﴾ ﴿١٥٨﴾ ﴿١٥٩﴾ ﴿١٦٠﴾ ﴿١٦١﴾ ﴿١٦٢﴾ ﴿١٦٣﴾ ﴿١٦٤﴾ ﴿١٦٥﴾ ﴿١٦٦﴾ ﴿١٦٧﴾ ﴿١٦٨﴾ ﴿١٦٩﴾ ﴿١٧٠﴾ ﴿١٧١﴾ ﴿١٧٢﴾ ﴿١٧٣﴾ ﴿١٧٤﴾ ﴿١٧٥﴾ ﴿١٧٦﴾ ﴿١٧٧﴾ ﴿١٧٨﴾ ﴿١٧٩﴾ ﴿١٨٠﴾ ﴿١٨١﴾ ﴿١٨٢﴾ ﴿١٨٣﴾ ﴿١٨٤﴾ ﴿١٨٥﴾ ﴿١٨٦﴾ ﴿١٨٧﴾ ﴿١٨٨﴾ ﴿١٨٩﴾ ﴿١٩٠﴾ ﴿١٩١﴾ ﴿١٩٢﴾ ﴿١٩٣﴾ ﴿١٩٤﴾ ﴿١٩٥﴾ ﴿١٩٦﴾ ﴿١٩٧﴾ ﴿١٩٨﴾ ﴿١٩٩﴾ ﴿٢٠٠﴾ ﴿٢٠١﴾ ﴿٢٠٢﴾ ﴿٢٠٣﴾ ﴿٢٠٤﴾ ﴿٢٠٥﴾ ﴿٢٠٦﴾ ﴿٢٠٧﴾ ﴿٢٠٨﴾ ﴿٢٠٩﴾ ﴿٢١٠﴾ ﴿٢١١﴾ ﴿٢١٢﴾ ﴿٢١٣﴾ ﴿٢١٤﴾ ﴿٢١٥﴾ ﴿٢١٦﴾ ﴿٢١٧﴾ ﴿٢١٨﴾ ﴿٢١٩﴾ ﴿٢٢٠﴾ ﴿٢٢١﴾ ﴿٢٢٢﴾ ﴿٢٢٣﴾ ﴿٢٢٤﴾ ﴿٢٢٥﴾ ﴿٢٢٦﴾ ﴿٢٢٧﴾ ﴿٢٢٨﴾ ﴿٢٢٩﴾ ﴿٢٣٠﴾ ﴿٢٣١﴾ ﴿٢٣٢﴾ ﴿٢٣٣﴾ ﴿٢٣٤﴾ ﴿٢٣٥﴾ ﴿٢٣٦﴾ ﴿٢٣٧﴾ ﴿٢٣٨﴾ ﴿٢٣٩﴾ ﴿٢٤٠﴾ ﴿٢٤١﴾ ﴿٢٤٢﴾ ﴿٢٤٣﴾ ﴿٢٤٤﴾ ﴿٢٤٥﴾ ﴿٢٤٦﴾ ﴿٢٤٧﴾ ﴿٢٤٨﴾ ﴿٢٤٩﴾ ﴿٢٥٠﴾ ﴿٢٥١﴾ ﴿٢٥٢﴾ ﴿٢٥٣﴾ ﴿٢٥٤﴾ ﴿٢٥٥﴾ ﴿٢٥٦﴾ ﴿٢٥٧﴾ ﴿٢٥٨﴾ ﴿٢٥٩﴾ ﴿٢٦٠﴾ ﴿٢٦١﴾ ﴿٢٦٢﴾ ﴿٢٦٣﴾ ﴿٢٦٤﴾ ﴿٢٦٥﴾ ﴿٢٦٦﴾ ﴿٢٦٧﴾ ﴿٢٦٨﴾ ﴿٢٦٩﴾ ﴿٢٧٠﴾ ﴿٢٧١﴾ ﴿٢٧٢﴾ ﴿٢٧٣﴾ ﴿٢٧٤﴾ ﴿٢٧٥﴾ ﴿٢٧٦﴾ ﴿٢٧٧﴾ ﴿٢٧٨﴾ ﴿٢٧٩﴾ ﴿٢٨٠﴾ ﴿٢٨١﴾ ﴿٢٨٢﴾ ﴿٢٨٣﴾ ﴿٢٨٤﴾ ﴿٢٨٥﴾ ﴿٢٨٦﴾ ﴿٢٨٧﴾ ﴿٢٨٨﴾ ﴿٢٨٩﴾ ﴿٢٩٠﴾ ﴿٢٩١﴾ ﴿٢٩٢﴾ ﴿٢٩٣﴾ ﴿٢٩٤﴾ ﴿٢٩٥﴾ ﴿٢٩٦﴾ ﴿٢٩٧﴾ ﴿٢٩٨﴾ ﴿٢٩٩﴾ ﴿٣٠٠﴾ ﴿٣٠١﴾ ﴿٣٠٢﴾ ﴿٣٠٣﴾ ﴿٣٠٤﴾ ﴿٣٠٥﴾ ﴿٣٠٦﴾ ﴿٣٠٧﴾ ﴿٣٠٨﴾ ﴿٣٠٩﴾ ﴿٣١٠﴾ ﴿٣١١﴾ ﴿٣١٢﴾ ﴿٣١٣﴾ ﴿٣١٤﴾ ﴿٣١٥﴾ ﴿٣١٦﴾ ﴿٣١٧﴾ ﴿٣١٨﴾ ﴿٣١٩﴾ ﴿٣٢٠﴾ ﴿٣٢١﴾ ﴿٣٢٢﴾ ﴿٣٢٣﴾ ﴿٣٢٤﴾ ﴿٣٢٥﴾ ﴿٣٢٦﴾ ﴿٣٢٧﴾ ﴿٣٢٨﴾ ﴿٣٢٩﴾ ﴿٣٣٠﴾ ﴿٣٣١﴾ ﴿٣٣٢﴾ ﴿٣٣٣﴾ ﴿٣٣٤﴾ ﴿٣٣٥﴾ ﴿٣٣٦﴾ ﴿٣٣٧﴾ ﴿٣٣٨﴾ ﴿٣٣٩﴾ ﴿٣٤٠﴾ ﴿٣٤١﴾ ﴿٣٤٢﴾ ﴿٣٤٣﴾ ﴿٣٤٤﴾ ﴿٣٤٥﴾ ﴿٣٤٦﴾ ﴿٣٤٧﴾ ﴿٣٤٨﴾ ﴿٣٤٩﴾ ﴿٣٥٠﴾ ﴿٣٥١﴾ ﴿٣٥٢﴾ ﴿٣٥٣﴾ ﴿٣٥٤﴾ ﴿٣٥٥﴾ ﴿٣٥٦﴾ ﴿٣٥٧﴾ ﴿٣٥٨﴾ ﴿٣٥٩﴾ ﴿٣٦٠﴾ ﴿٣٦١﴾ ﴿٣٦٢﴾ ﴿٣٦٣﴾ ﴿٣٦٤﴾ ﴿٣٦٥﴾ ﴿٣٦٦﴾ ﴿٣٦٧﴾ ﴿٣٦٨﴾ ﴿٣٦٩﴾ ﴿٣٧٠﴾ ﴿٣٧١﴾ ﴿٣٧٢﴾ ﴿٣٧٣﴾ ﴿٣٧٤﴾ ﴿٣٧٥﴾ ﴿٣٧٦﴾ ﴿٣٧٧﴾ ﴿٣٧٨﴾ ﴿٣٧٩﴾ ﴿٣٨٠﴾ ﴿٣٨١﴾ ﴿٣٨٢﴾ ﴿٣٨٣﴾ ﴿٣٨٤﴾ ﴿٣٨٥﴾ ﴿٣٨٦﴾ ﴿٣٨٧﴾ ﴿٣٨٨﴾ ﴿٣٨٩﴾ ﴿٣٩٠﴾ ﴿٣٩١﴾ ﴿٣٩٢﴾ ﴿٣٩٣﴾ ﴿٣٩٤﴾ ﴿٣٩٥﴾ ﴿٣٩٦﴾ ﴿٣٩٧﴾ ﴿٣٩٨﴾ ﴿٣٩٩﴾ ﴿٤٠٠﴾ ﴿٤٠١﴾ ﴿٤٠٢﴾ ﴿٤٠٣﴾ ﴿٤٠٤﴾ ﴿٤٠٥﴾ ﴿٤٠٦﴾ ﴿٤٠٧﴾ ﴿٤٠٨﴾ ﴿٤٠٩﴾ ﴿٤١٠﴾ ﴿٤١١﴾ ﴿٤١٢﴾ ﴿٤١٣﴾ ﴿٤١٤﴾ ﴿٤١٥﴾ ﴿٤١٦﴾ ﴿٤١٧﴾ ﴿٤١٨﴾ ﴿٤١٩﴾ ﴿٤٢٠﴾ ﴿٤٢١﴾ ﴿٤٢٢﴾ ﴿٤٢٣﴾ ﴿٤٢٤﴾ ﴿٤٢٥﴾ ﴿٤٢٦﴾ ﴿٤٢٧﴾ ﴿٤٢٨﴾ ﴿٤٢٩﴾ ﴿٤٣٠﴾ ﴿٤٣١﴾ ﴿٤٣٢﴾ ﴿٤٣٣﴾ ﴿٤٣٤﴾ ﴿٤٣٥﴾ ﴿٤٣٦﴾ ﴿٤٣٧﴾ ﴿٤٣٨﴾ ﴿٤٣٩﴾ ﴿٤٤٠﴾ ﴿٤٤١﴾ ﴿٤٤٢﴾ ﴿٤٤٣﴾ ﴿٤٤٤﴾ ﴿٤٤٥﴾ ﴿٤٤٦﴾ ﴿٤٤٧﴾ ﴿٤٤٨﴾ ﴿٤٤٩﴾ ﴿٤٥٠﴾ ﴿٤٥١﴾ ﴿٤٥٢﴾ ﴿٤٥٣﴾ ﴿٤٥٤﴾ ﴿٤٥٥﴾ ﴿٤٥٦﴾ ﴿٤٥٧﴾ ﴿٤٥٨﴾ ﴿٤٥٩﴾ ﴿٤٦٠﴾ ﴿٤٦١﴾ ﴿٤٦٢﴾ ﴿٤٦٣﴾ ﴿٤٦٤﴾ ﴿٤٦٥﴾ ﴿٤٦٦﴾ ﴿٤٦٧﴾ ﴿٤٦٨﴾ ﴿٤٦٩﴾ ﴿٤٧٠﴾ ﴿٤٧١﴾ ﴿٤٧٢﴾ ﴿٤٧٣﴾ ﴿٤٧٤﴾ ﴿٤٧٥﴾ ﴿٤٧٦﴾ ﴿٤٧٧﴾ ﴿٤٧٨﴾ ﴿٤٧٩﴾ ﴿٤٨٠﴾ ﴿٤٨١﴾ ﴿٤٨٢﴾ ﴿٤٨٣﴾ ﴿٤٨٤﴾ ﴿٤٨٥﴾ ﴿٤٨٦﴾ ﴿٤٨٧﴾ ﴿٤٨٨﴾ ﴿٤٨٩﴾ ﴿٤٩٠﴾ ﴿٤٩١﴾ ﴿٤٩٢﴾ ﴿٤٩٣﴾ ﴿٤٩٤﴾ ﴿٤٩٥﴾ ﴿٤٩٦﴾ ﴿٤٩٧﴾ ﴿٤٩٨﴾ ﴿٤٩٩﴾ ﴿٥٠٠﴾ ﴿٥٠١﴾ ﴿٥٠٢﴾ ﴿٥٠٣﴾ ﴿٥٠٤﴾ ﴿٥٠٥﴾ ﴿٥٠٦﴾ ﴿٥٠٧﴾ ﴿٥٠٨﴾ ﴿٥٠٩﴾ ﴿٥١٠﴾ ﴿٥١١﴾ ﴿٥١٢﴾ ﴿٥١٣﴾ ﴿٥١٤﴾ ﴿٥١٥﴾ ﴿٥١٦﴾ ﴿٥١٧﴾ ﴿٥١٨﴾ ﴿٥١٩﴾ ﴿٥٢٠﴾ ﴿٥٢١﴾ ﴿٥٢٢﴾ ﴿٥٢٣﴾ ﴿٥٢٤﴾ ﴿٥٢٥﴾ ﴿٥٢٦﴾ ﴿٥٢٧﴾ ﴿٥٢٨﴾ ﴿٥٢٩﴾ ﴿٥٣٠﴾ ﴿٥٣١﴾ ﴿٥٣٢﴾ ﴿٥٣٣﴾ ﴿٥٣٤﴾ ﴿٥٣٥﴾ ﴿٥٣٦﴾ ﴿٥٣٧﴾ ﴿٥٣٨﴾ ﴿٥٣٩﴾ ﴿٥٤٠﴾ ﴿٥٤١﴾ ﴿٥٤٢﴾ ﴿٥٤٣﴾ ﴿٥٤٤﴾ ﴿٥٤٥﴾ ﴿٥٤٦﴾ ﴿٥٤٧﴾ ﴿٥٤٨﴾ ﴿٥٤٩﴾ ﴿٥٥٠﴾ ﴿٥٥١﴾ ﴿٥٥٢﴾ ﴿٥٥٣﴾ ﴿٥٥٤﴾ ﴿٥٥٥﴾ ﴿٥٥٦﴾ ﴿٥٥٧﴾ ﴿٥٥٨﴾ ﴿٥٥٩﴾ ﴿٥٦٠﴾ ﴿٥٦١﴾ ﴿٥٦٢﴾ ﴿٥٦٣﴾ ﴿٥٦٤﴾ ﴿٥٦٥﴾ ﴿٥٦٦﴾ ﴿٥٦٧﴾ ﴿٥٦٨﴾ ﴿٥٦٩﴾ ﴿٥٧٠﴾ ﴿٥٧١﴾ ﴿٥٧٢﴾ ﴿٥٧٣﴾ ﴿٥٧٤﴾ ﴿٥٧٥﴾ ﴿٥٧٦﴾ ﴿٥٧٧﴾ ﴿٥٧٨﴾ ﴿٥٧٩﴾ ﴿٥٨٠﴾ ﴿٥٨١﴾ ﴿٥٨٢﴾ ﴿٥٨٣﴾ ﴿٥٨٤﴾ ﴿٥٨٥﴾ ﴿٥٨٦﴾ ﴿٥٨٧﴾ ﴿٥٨٨﴾ ﴿٥٨٩﴾ ﴿٥٩٠﴾ ﴿٥٩١﴾ ﴿٥٩٢﴾ ﴿٥٩٣﴾ ﴿٥٩٤﴾ ﴿٥٩٥﴾ ﴿٥٩٦﴾ ﴿٥٩٧﴾ ﴿٥٩٨﴾ ﴿٥٩٩﴾ ﴿٦٠٠﴾ ﴿٦٠١﴾ ﴿٦٠٢﴾ ﴿٦٠٣﴾ ﴿٦٠٤﴾ ﴿٦٠٥﴾ ﴿٦٠٦﴾ ﴿٦٠٧﴾ ﴿٦٠٨﴾ ﴿٦٠٩﴾ ﴿٦١٠﴾ ﴿٦١١﴾ ﴿٦١٢﴾ ﴿٦١٣﴾ ﴿٦١٤﴾ ﴿٦١٥﴾ ﴿٦١٦﴾ ﴿٦١٧﴾ ﴿٦١٨﴾ ﴿٦١٩﴾ ﴿٦٢٠﴾ ﴿٦٢١﴾ ﴿٦٢٢﴾ ﴿٦٢٣﴾ ﴿٦٢٤﴾ ﴿٦٢٥﴾ ﴿٦٢٦﴾ ﴿٦٢٧﴾ ﴿٦٢٨﴾ ﴿٦٢٩﴾ ﴿٦٣٠﴾ ﴿٦٣١﴾ ﴿٦٣٢﴾ ﴿٦٣٣﴾ ﴿٦٣٤﴾ ﴿٦٣٥﴾ ﴿٦٣٦﴾ ﴿٦٣٧﴾ ﴿٦٣٨﴾ ﴿٦٣٩﴾ ﴿٦٤٠﴾ ﴿٦٤١﴾ ﴿٦٤٢﴾ ﴿٦٤٣﴾ ﴿٦٤٤﴾ ﴿٦٤٥﴾ ﴿٦٤٦﴾ ﴿٦٤٧﴾ ﴿٦٤٨﴾ ﴿٦٤٩﴾ ﴿٦٥٠﴾ ﴿٦٥١﴾ ﴿٦٥٢﴾ ﴿٦٥٣﴾ ﴿٦٥٤﴾ ﴿٦٥٥﴾ ﴿٦٥٦﴾ ﴿٦٥٧﴾ ﴿٦٥٨﴾ ﴿٦٥٩﴾ ﴿٦٦٠﴾ ﴿٦٦١﴾ ﴿٦٦٢﴾ ﴿٦٦٣﴾ ﴿٦٦٤﴾ ﴿٦٦٥﴾ ﴿٦٦٦﴾ ﴿٦٦٧﴾ ﴿٦٦٨﴾ ﴿٦٦٩﴾ ﴿٦٧٠﴾ ﴿٦٧١﴾ ﴿٦٧٢﴾ ﴿٦٧٣﴾ ﴿٦٧٤﴾ ﴿٦٧٥﴾ ﴿٦٧٦﴾ ﴿٦٧٧﴾ ﴿٦٧٨﴾ ﴿٦٧٩﴾ ﴿٦٨٠﴾ ﴿٦٨١﴾ ﴿٦٨٢﴾ ﴿٦٨٣﴾ ﴿٦٨٤﴾ ﴿٦٨٥﴾ ﴿٦٨٦﴾ ﴿٦٨٧﴾ ﴿٦٨٨﴾ ﴿٦٨٩﴾ ﴿٦٩٠﴾ ﴿٦٩١﴾ ﴿٦٩٢﴾ ﴿٦٩٣﴾ ﴿٦٩٤﴾ ﴿٦٩٥﴾ ﴿٦٩٦﴾ ﴿٦٩٧﴾ ﴿٦٩٨﴾ ﴿٦٩٩﴾ ﴿٧٠٠﴾ ﴿٧٠١﴾ ﴿٧٠٢﴾ ﴿٧٠٣﴾ ﴿٧٠٤﴾ ﴿٧٠٥﴾ ﴿٧٠٦﴾ ﴿٧٠٧﴾ ﴿٧٠٨﴾ ﴿٧٠٩﴾ ﴿٧١٠﴾ ﴿٧١١﴾ ﴿٧١٢﴾ ﴿٧١٣﴾ ﴿٧١٤﴾ ﴿٧١٥﴾ ﴿٧١٦﴾ ﴿٧١٧﴾ ﴿٧١٨﴾ ﴿٧١٩﴾ ﴿٧٢٠﴾ ﴿٧٢١﴾ ﴿٧٢٢﴾ ﴿٧٢٣﴾ ﴿٧٢٤﴾ ﴿٧٢٥﴾ ﴿٧٢٦﴾ ﴿٧٢٧﴾ ﴿٧٢٨﴾ ﴿٧٢٩﴾ ﴿٧٣٠﴾ ﴿٧٣١﴾ ﴿٧٣٢﴾ ﴿٧٣٣﴾ ﴿٧٣٤﴾ ﴿٧٣٥﴾ ﴿٧٣٦﴾ ﴿٧٣٧﴾ ﴿٧٣٨﴾ ﴿٧٣٩﴾ ﴿٧٤٠﴾ ﴿٧٤١﴾ ﴿٧٤٢﴾ ﴿٧٤٣﴾ ﴿٧٤٤﴾ ﴿٧٤٥﴾ ﴿٧٤٦﴾ ﴿٧٤٧﴾ ﴿٧٤٨﴾ ﴿٧٤٩﴾ ﴿٧٥٠﴾ ﴿٧٥١﴾ ﴿٧٥٢﴾ ﴿٧٥٣﴾ ﴿٧٥٤﴾ ﴿٧٥٥﴾ ﴿٧٥٦﴾ ﴿٧٥٧﴾ ﴿٧٥٨﴾ ﴿٧٥٩﴾ ﴿٧٦٠﴾ ﴿٧٦١﴾ ﴿٧٦٢﴾ ﴿٧٦٣﴾ ﴿٧٦٤﴾ ﴿٧٦٥﴾ ﴿٧٦٦﴾ ﴿٧٦٧﴾ ﴿٧٦٨﴾ ﴿٧٦٩﴾ ﴿٧٧٠﴾ ﴿٧٧١﴾ ﴿٧٧٢﴾ ﴿٧٧٣﴾ ﴿٧٧٤﴾ ﴿٧٧٥﴾ ﴿٧٧٦﴾ ﴿٧٧٧﴾ ﴿٧٧٨﴾ ﴿٧٧٩﴾ ﴿٧٨٠﴾ ﴿٧٨١﴾ ﴿٧٨٢﴾ ﴿٧٨٣﴾ ﴿٧٨٤﴾ ﴿٧٨٥﴾ ﴿٧٨٦﴾ ﴿٧٨٧﴾ ﴿٧٨٨﴾ ﴿٧٨٩﴾ ﴿٧٩٠﴾ ﴿٧٩١﴾ ﴿٧٩٢﴾ ﴿٧٩٣﴾ ﴿٧٩٤﴾ ﴿٧٩٥﴾ ﴿٧٩٦﴾ ﴿٧٩٧﴾ ﴿٧٩٨﴾ ﴿٧٩٩﴾ ﴿٨٠٠﴾ ﴿٨٠١﴾ ﴿٨٠٢﴾ ﴿٨٠٣﴾ ﴿٨٠٤﴾ ﴿٨٠٥﴾ ﴿٨٠٦﴾ ﴿٨٠٧﴾ ﴿٨٠٨﴾ ﴿٨٠٩﴾ ﴿٨١٠﴾ ﴿٨١١﴾ ﴿٨١٢﴾ ﴿٨١٣﴾ ﴿٨١٤﴾ ﴿٨١٥﴾ ﴿٨١٦﴾ ﴿٨١٧﴾ ﴿٨١٨﴾ ﴿٨١٩﴾ ﴿٨٢٠﴾ ﴿٨٢١﴾ ﴿٨٢٢﴾ ﴿٨٢٣﴾ ﴿٨٢٤﴾ ﴿٨٢٥﴾ ﴿٨٢٦﴾ ﴿٨٢٧﴾ ﴿٨٢٨﴾ ﴿٨٢٩﴾ ﴿٨٣٠﴾ ﴿٨٣١﴾ ﴿٨٣٢﴾ ﴿٨٣٣﴾ ﴿٨٣٤﴾ ﴿٨٣٥﴾ ﴿٨٣٦﴾ ﴿٨٣٧﴾ ﴿٨٣٨﴾ ﴿٨٣٩﴾ ﴿٨٤٠﴾ ﴿٨٤١﴾ ﴿٨٤٢﴾ ﴿٨٤٣﴾ ﴿٨٤٤﴾ ﴿٨٤٥﴾ ﴿٨٤٦﴾ ﴿٨٤٧﴾ ﴿٨٤٨﴾ ﴿٨٤٩﴾ ﴿٨٥٠﴾ ﴿٨٥١﴾ ﴿٨٥٢﴾ ﴿٨٥٣﴾ ﴿٨٥٤﴾ ﴿٨٥٥﴾ ﴿٨٥٦﴾ ﴿٨٥٧﴾ ﴿٨٥٨﴾ ﴿٨٥٩﴾ ﴿٨٦٠﴾ ﴿٨٦١﴾ ﴿٨٦٢﴾ ﴿٨٦٣﴾ ﴿٨٦٤﴾ ﴿٨٦٥﴾ ﴿٨٦٦﴾ ﴿

أول سورة العلق، ﴿... وَآتَلُ...﴾^(١) سورة الكهف، ﴿وَرَتَّلْ...﴾ سورة المزمل^(٢) فانظر كيف عبر بالقراءة والإقراء، والتلاوة والترتيل وتحريك اللسان وكون الكلام عريباً، وكل أولئك من عوارض الألفاظ لا المعاني البحتة القرآن إذا صريح في أنه "لا صنعة فيه لمحمد ﷺ، ولا لأحد من الخلق وإنما هو منزل من عند الله بلفظه ومعناه"^(٣)، أما من قال بالرأى الثاني وهو نزول القرآن على النبي ﷺ بالمعاني، وتمسكهم بقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿٣٧﴾ عَلَى قَلْبِكَ...﴾^(٤) فقد أغفلوا بقية الآيات وهي قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿٣٧﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿٣٨﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴿٣٩﴾﴾^(٥) وعلى ذلك فلا وجه لهم بالقول الذي تمسكوا به إذ أنه أنزل بلسان عربي مبين هذا ما قالوه وقد غاب عن الزركشي بحض هذه الآراء: والقرآن نفسه يدحض هذا الرأى وإلا ما كان معجزاً، والله يقول: ﴿... لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾^(٦) إلى غير ذلك من آيات التعجيز وهي كثيرة وتدل دلالة قاطعة على أن القرآن نزل باللفظ والمعنى معاً. (من الآية: ٣٨)

رابعها: السرفى إنزاله جملة إلى السماء، والسبب في إنزاله منجماً:

يبين الزركشي السرفى إنزاله جملة إلى السماء أن فيه تفخيماً لأمره وأمر من نزل عليه، ونلكم بإعلام أهل السماوات أنه آخر الكتب المنزلة على خاتم الرسل لأشرف الأمم وبين أنه لولا الحكمة الإلهية اقتضت نزوله منجماً حسب الوقائع لأهبطه إلى الأرض

(١) سورة الكهف آية ٢٧

(٢) سورة المزمل آية ٤

(٣) الدكتور محمد عبد الله دراز: "التبلي العظيم" نظرات جديدة في القرآن ص ٢٠ وما بعدها، طبعة دار القلم بيروت.

(٤) سورة الشعراء آية ١٩٣

(٥) سورة الشعراء آية ١٩٣-١٩٥

(٦) سورة الإسراء آية ٨٨

جملة^(١)، وعلى هذا بين سبب نزوله منجماً، ولماذا لم ينزل جملة كسائر الكتب؟ وبين أن لذلك أسباباً منها:

١- تثبيت فؤاد النبي ﷺ وزيادة اطمئنانه وتسليته عما يصيبه من أذى في سبيل الدعوة إلى الله تعالى، وذلك بتكرار الوحي ولقائه بجبريل عليه السلام.

٢- تيسير حفظه وفهمه على النبي ﷺ بنزوله عليه مفرقاً منجماً فنزوله مفرقاً يعطى القدرة على حفظه وفهمه بخلاف ما لو نزل جملة واحدة، قال تعالى ﴿لَا تُحْرِكُ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١١) ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (١٢) ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ (١٣) ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (١٤).

٣- تثبيت أفئدة المؤمنين وترويض نفوسهم على الصبر والجلد والتحمل لكي يصبحوا رابطين الجاش.

٤- بسبب الوقائع والأحداث.

٥- الإخبار بما كان لإنكارهم إياه.

إلى غير ذلك من الحكم التي دعت إلى نزول القرآن منجماً^(٢).

والزركشي لم يفرد القول في تلك الأسباب، وإنما ذكرها على سبيل الاختصار وهي كثيرة منها التدرج في ترسيخ عقائد الإيمان وقبول الأحكام التشريعية والأخذ بالآداب والأخلاق الفاضلة وغير ذلك. وتبرز لنا سمة من سمات الزركشي الفكرية وهي استنباطه للصياغة النحوية، وذلك عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ (٤).

(١) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٣.

(٢) سورة القيامة آية ١٦-١٩.

(٣) الزركشي: نفسه ج ١ ص ٢٣.

(٤) سورة القدر آية ١.

فيبين أن الفعل "أنزلناه" إن كان لفظه لفظ الماضي، فإن معناه معنى الاستقبال والمقصود أن ينزل جملة في ليلة مباركة هي ليلة القدر، وهو يعلل ذلك بقوله: واختير الماضي إما لتحقيقه وكونه لا بد منه، وإما لأنه حال اتصاله بالمنزل عليه يكون المضى في معناه محققاً، لأن نزوله منجماً كان بعد نزوله جملة^(١).

ومآخذي على الزركشي في هذا النوع ميله إلى الاختصار وعدم تحقيق الأقوال.

٢- معرفة أول ما نزل وآخر ما نزل:

بيّن الزركشي ما جاء من أقوال في أول ما نزل، وفهم كل منهم لحديث رسول الله ﷺ في بدء الوحي، وما جاء في الصحيحين وما رواه الحاكم بمستدركه وحدد ما جاء من خلاف حول أول ما نزل بثلاثة أقوال هي: الأول: ما جاء في الصحيحين وأخرجه الحاكم عن عائشة أن أول ما نزل عليه ﷺ: ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ...﴾ (العلق من الآية: ١)، ثم المدثر^(٢). الثاني: ما جاء في صحيح مسلم عن جابر: أن أول ما نزل من القرآن سورة المدثر. وهو يرد على من قال بأن جابراً سمع آخر قصه بدء الوحي ولم يسمع أولها فتوهم أنه أول ما نزل، بقوله: وليس كذلك، لما ثبت في الصحيحين عن جابر^(٣) أن رسول الله ﷺ كان يحدث عن فترة الوحي^(٣)، فأخبر الرسول ﷺ عن الملك الذي جاءه بحراء قبل هذه المرة وأخبر في حديث عائشة أن نزول "أقرأ" كان بغار حراء وهو أول وحى ثم فتر بعد ذلك وأخبر في حديث جابر أن الوحي تتابع بعد نزول يا ايها المدثر فعلم بذلك أن أقرأ أول ما نزل مطلقاً.

(١) الزركشي: نفسه ج ١ ص ٢٣٠.

(٢) الزركشي: البرهان ج ١، ص ١٠٦، وراجع صحيح مسلم ١٤٣/١ والبخاري ٢/١.

(٣) راجع صحيح البخاري ج ١، ص ٣.

الثالث: ما رواه أبو إسحاق أول ما نزل سورة الفاتحة وينبه أن الباقلاني جعل هذا

الخبر منقطعاً.

نرى الزركشي قد جمع بين الأقوال الثلاثة بقوله: وطريق الجمع بين الأقوال أن أول

ما نزل من الآيات ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ...﴾ (العلق من الآية: ١) وأول ما نزل من أوامر التبليغ

﴿يَتْلُوهَا الْمُدْرِثِيُّ﴾ (المثر من الآية: ١) وأول ما نزل من السور سورة الفاتحة بدليل أن حديث

رسول الله ﷺ: "أول ما يحاسب عليه الصلاة وأول ما يقضى فيه الدماء" (١) فيه أول وأول

وجمع بينهما فهذا أول المحاسبة وهذا أول القضاء وبهذا جمع بين الأولين ولا يكتفى بهذا

الدليل بل يأتي بدليل آخر تأكيداً بأن أول ما نزل "اقرأ" يقول: وقيل: أول ما نزل للنبوة

﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ...﴾ وهذا دال على نبوة محمد ﷺ لأن النبوة عبارة عن الوحي إلى

الشخص على لسان الملك بتكليف خاص وقوله تعالى: ﴿يَتْلُوهَا الْمُدْرِثِيُّ﴾ دال على رسالة

محمد ﷺ لأنها عبارة عن الوحي إلى شخص على لسان الملك بتكليف عام (٢).

ويستند في كل ذلك على الأخبار المروية في الصحيحين وما جاء في المستدرک

والإكليل للحاكم وما قال به الباقلاني في الانتصار.

(١) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٠٨.

(٢) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٠٩.

المبحث الثاني

آخر ما نزل من القرآن

ويذكر أيضاً في آخر ما نزل ثلاثة أقوال:

الأول: عن ابن عباس رضى الله عنهما أن آخر ما نزل: ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ ﴾ (النصر من الآية: ١)

الثانى: ما جاء عن عائشة أن آخر ما نزل سورة المائدة.

الثالث: ما ذكره ابن الأنبارى عن ابن عباس من أن آخر ما نزل

﴿...وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾ (البقرة من الآية: ٢٨١)

إلى غير ذلك من الأقوال التى رواها وذكرها وهو لا يقطع فى هذا الجانب بقول بل

ينهى هذا الخلاف بما ذكره الباقلانى فى الانتصار: من أنه لم يرفع أى قول من هذه

الأقوال إلى النبى ﷺ وما ذكره الباقلانى من احتمالات عن أسباب ذلك الخلاف أهمها:

١- أن تلك الأقوال ربما قيلت باجتهاد وتغليب الظن.

٢- أنه ربما أخبر كل بآخر ما سمع من النبى ﷺ.

٣- أنه ربما يكون من باب استشكال الأمر عليهم عن آخر آية.

وذلك أن تنزل آية وتكون آخر آية تلاها الرسول مع آيات أخر نزلت معها يؤمر

برسم ما نزل معها وتلاوتها بعد رسم ما نزل آخر أو تلاوته فيظن سامع ذلك أنه آخر ما

سمع (١)

ومنهجه فى ذلك كله استقصاء الأقوال ثم تحييصها ومحاولة التوفيق بينها مستنداً

على ما روى عن ثقات المحدثين.

(١) الزركشى: راجع البرهان ج ١ ص ٢١٠.

٢- في بيان جمعه ومن حفظه من الصحابة رضي الله عنهم:

تناول في هذا النوع الجوانب التالية:

أ - عدد مرات جمع القرآن:

بين أن القرآن كان على هذا التأليف والجمع في زمن النبي ﷺ وإنما ترك جمعه في مصحف واحد لأن النسخ كان يرد على بعض الآيات فلو جمعه ورفعت تلاوة بعض الآيات لأدى إلى الاختلاف واختلاط الدين فحفظه الله في القلوب إلى انقضاء زمن النسخ، ثم وفق لجمعه الخلفاء الراشدين، يستند في هذا إلى ما قاله عثمان لابن عباس عندما سأله عن سبب قرن سورة الأنفال ببراءة^(١)، ثم بين أن القرآن جمع في عهد أبي بكر ونسخ في عهد عثمان، ويستند في ذلك على ما جاء في صحيح البخاري^(٢).

ب- في جمع أبي بكر للقرآن:

يذكر الزركشي أن السابق إلى جمع الجملة هو الصديق لما روى عن علي أنه قال رحم الله أبا بكر: هو أول من جمع القرآن بين اللوحين ويستند الزركشي في ذلك إلى ما قاله الإمام أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبى في كتاب فهم السنن^(٣)، ثم يبين الزركشي سبب جمع أبي بكر للقرآن بقول خشي أن يستحر القتل بالمواطن فيذهب كثير من القرآن بسبب موت الحفظة واستند في ذلك على ما روى في صحيح البخاري عن زيد بن ثابت^(٤).

ج- في جمع القرآن في عهد عثمان:

بيّن الزركشي أنه لما احتج إلى جمع الناس على قراءة واحدة وقع الاختيار عليها في أيام عثمان فأخذ ذلك الإمام أي مصحف أبي بكر ونسخ في المصاحف التي بعث بها

(١) الزركشي: راجع البرهان ج ١ ص ٢٢٤، ص ٢٣٥.

(٢) الزركشي: راجع البرهان ج ١ ص ٢٢٣.

(٣) الزركشي: راجع البرهان ج ١ ص ٢٢٨.

(٤) الزركشي: راجع البرهان ج ١ ص ٢٢٣.

النص القرآني عند الزركشى بين الفهم والتذوق

يقول الزركشى والمشهور عند الناس أن جامع القرآن عثمان رضي الله عنه، ويرد ذلك القول بقوله وليس كذلك؟ إنما حمل عثمان الناس على القراءة بوجه واحد على اختيار وقع بينه وبين من شاهده من المهاجرين والأنصار لما خشى الفتنة عند اختلاف أهل العراق والشام من حروف القراءات والقرآن (١).

ثم بين الزركشى أن الصحابة جمعوا بين الدفتين القرآن المنزل من غير زيادة ولا نقص، والذي حملهم على جمعه ما جاء في الحديث أنه كان مفرقاً في العصب والخفاف وصدور الرجال، فخافوا ذهاب بعضه بذهاب حفظته فجمعوه وكتبوه كما سمعوه من النبي صلى الله عليه وسلم من غير أن قدموا شيئاً أو أخروا وهذا الترتيب كان منه صلى الله عليه وسلم بتوقيف لهم ذلك وأن هذه الآية عقب تلك الآية، فثبت أن سعى الصحابة في جمعه في موضع واحد، لا في ترتيب فإن القرآن مكتوب في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب الذي هو في مصاحفنا الآن (٢).

والزركشى في ذلك يستند على ما قال به العلماء، فيذكر ما قاله أبو عبد الرحمن السلمي عن قراءة الصحابة، ولماذا اعتمد على زيد في جمع القرآن وكتابته (٣)، أحدهما تأليف السور وهذا الضرب تولته الصحابة، وأما الجمع الآخر: وهو جمع الآيات في الصور فهو توقيفي تولاه النبي صلى الله عليه وسلم والزركشى يرى أن أول من جمع القرآن في المصحف هو الصديق ويستند على ما روى عن علي أنه قال: رحم الله أبا بكر وهو أول من جمع بين اللوحين، أما عثمان فقد جمع الناس على القراءة التي نحن عليها وذلك لما خشى الفتنة عند اختلاف أهل الشام والعراق في حروف القراءات والقرآن (٤).

(١) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٣٨.

(٢) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٣٦.

(٣) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٣٨.

(٤) ابن كثير: البداية والنهاية ج ٧ ص ٢١٦ طبع القاهرة سنة ١٣٤٨ هـ.

وعلى ذلك فقد مرت عملية جمع القرآن، التي بدأت في حياة النبي ﷺ بمراحل انتهت بأن شكل عثمان لجنة كتبت نصاً موحداً للقرآن وفقاً للعرضة الأخيرة التي اعتمدها النبي ﷺ في آخر أعوام حياته "١١ هـ" (١).

كما التزمت في تدوين ذلك النص لغة قريش (٢)، أما من ناحية الترتيب فهو على ضريين: ترتيب الآيات في السور فهو توفيقى لما هو ثابت في الآثار الصحيحة، أما السور فقد رتب تنازلياً من حيث الطول باستثناء سورة الفاتحة (٣).

ومصادر الزركشى في هذا النوع: صحيح البخارى، ونكت الانتصار للباقلانى والمقنع للدانى، والمدخل للبيهقى، والمسائل الخمس لابن فارس، وفهم السنن لابن أسد المحاسبى.

٤- في معرفة (أسمائه) واشتقاقاتها:

بين الزركشى من صنف فى أسماء القرآن وذلك أن الحرالى أنهى أساميه إلى نيف وتسعين اسماً واستند على ما قال به القاضى أبو المعالى عزيزى بن عبد الملك المعروف يشيد له حيث عد منها خمسة وخمسين اسماً للقرآن ذكر الزركشى تلك الأسماء مدلاً على كل اسم بما جاء بالقرآن فقد ذكر أن اسمه كتاباً بقوله تعالى: ﴿حَمَّ وَالْكِتَابِ الْمُمِينِ﴾ (٤)، وقرآناً لقوله تعالى ﴿إِنَّهُ لَقُرْءَانٌ كَرِيمٌ﴾ (٥)، وغير ذلك مما ذكره واستدل عليه من القرآن، ثم بعد أن بين تلك الأسماء من واقع النص القرآنى شرع فى تبيان كل اسم على حدة، حيث قال فأما الكتاب فهو مصدر كتب يكتب كتاباً وأصلها الجمع وسميت الكتابة لجمعها الحروف: فاشتق الكتاب لذلك لأنه يجمع أنواعاً من

(١) أبو بكر السجستاني: كتاب المصاحف ص ١٩، ط ٢٠، طبع القاهرة ١٩٣٦م.

(٢) ابن كثير: فضائل القرآن ص ٣٦-٣٨ طبع القاهرة ١٣٤٧ هـ.

(٣) صحيح البخارى: ج ٦ ص ٣١٥، ص ٣١٦.

(٤) سورة الدخان آية ١-٢.

(٥) سورة الواقعة آية ٧٧.

القصص والآيات والأحكام والأخبار على أوجه مخصوصة ويسمى المكتوب كتاباً مجازاً قال تعالى: ﴿ فِي كِتَابٍ مَّكْنُونٍ ﴾^(١)، أى اللوح المحفوظ والكتابة حركات تقوم بمحل قدرة الكاتب خطوط موضوعة مجتمعة تدل على المعنى المقصود وقد يغلط الكاتب فلا تدل على شئ، وبهذه الطريقة يبين الزركشى تلك الأسماء ويستند إلى أقوال العلماء ويورد ما جاء فيها من الاتفاق والاختلاف فيذكر مثلاً ما جاء فى معنى اسمه قرآن، ما قاله الهروى كل شئ جمعته فقد قرأته، وقول أبو عبيد: سمي القرآن قرآناً، لأنه جمع السور بعضها إلى بعض، وقول الراغب: سمي قرآناً لكونه جمع ثمرات الكتب المنزلة السابقة، كما سمي قرآناً لأنه جمع أنواع العلوم كلها بمعان استناداً إلى قوله تعالى ﴿... مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ...﴾^(٢) ثم يذكر أقوال بعض المتأخرين فى الفرق بين قرأ ومادته بمعنى جمع وإنما مادته قرأ بمعنى أظهر وبين ثم بين معنى القرء الدم لظهوره وخروجه والقرء: الوقت فإن التوقيت لا يكون إلا بما يظهر.

ثم يبين ما جاء فيمن قرأ قرآناً بالهمز ومن منع ذلك وسبب ترك الهمز كما بينه الزجاج والفارسي من أن ترك الهمز فيه من باب التخفيف ونقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها، وهو بكل هذا يريد أن يصل إلى المعنى الجامع المانع، ثم يفسر الزركشى ما جاء من بقية أسماء القرآن على هذا المنوال فيذكر أن من أسمائه: الكلام والنور والهدى والفرقان والتبيان والبلاغ، إلى آخر ما ذكره^(٣).

ثم بين الزركشى سبب تسمية الكتاب بالمصحف مستنداً فى ذلك على ما ذكره المظفرى فى تاريخه، أنه لما جمع أبو بكر القرآن قال: سموه فقال بعضهم: سموه إنجيلاً

(١) سورة الواقعة آية ٧٨.

(٢) سورة الأنعام آية ٣٨.

(٣) الزركشى: البرهان ج ١ ص ١٧٤.

فكرهوه، قال بعضهم: سموه السفر فكرهوه من يهود، قال ابن مسعود: رأيت للحبشة كتاباً يدعونه المصحف فسموه به، فسمى كذلك (١).

والزركشي في كل ذلك يضع أمام القارئ ما ارتآه العلماء من أسماء للقرآن يفسرها حتى تكتمل الفائدة إلا أنه لم يقطع برأى كما قطع ابن جرير الطبري والقرطبي وابن جزى والباقلاني والسخاوي من اتفاقهم على أسماء القرآن ومن عندهم: القرآن الكتاب، الذكر الفرقان، وأن باقى الأسماء اصطلاح العلماء عليها أنها صفات للقرآن وليست أسماء له (٢).

فالزركشي قد استوعب تلك الأسماء وهى عنده تصلح أن تكون أسماء وصفات.

٥- معرفة تقسيمه بحسب سورة وترتيب (السور والآيات) وعروها:

أ - تقسيم القرآن بحسب سورة:

ناقش الزركشي بفهم ووعى ما قاله العلماء من أقسام القرآن بحسب سورة ومحص الأخبار والأحاديث بقول دال موجز وفهمه يتضح من كشفه عن تلك الأقسام معنى ولغة حيث يقول: والطول: أولها البقرة وآخرها براءة، ويعلل ذلك بقوله: إنهم كانوا يعدون الأنفال وبراءة سورة واحدة ولم يفصلوا بينهما (٣).

ثم يبين سبب تسميتها بالطول لطولها، كما بين معناها لغة يقول والطول: بضم الطاء جمع طولى كالكبير جمع كبرى ويستند فى ذلك على قول أبى حيان: وكسر الطاء مردول (٤).

والمئون: ما ولى السبع الطول: سميت بذلك لأنها تزيد عن المائة أو تقاربها والمثنى ما ولى المئين: ثم يبين أن المثنى قد تطلق على سور القرآن لأن الأنبياء والقصص تثنى فيه وقد يقصد بها الفاتحة مستدلاً بما جاء بالقرآن الكريم، والمفصل: يستطرد فى بيانه يقول سمي مفصلاً لكثرة الفواصل التى بين السور ببسم الله الرحمن الرحيم، ثم يذكر ما جاء من

(١) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٨٢.

(٢) راجع الفصل الأول من هذا الكتاب ما أبتناه من اتفاق كذا الفصل الثانى.

(٣) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٤٤.

(٤) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٤٤.

أقوال حول أول المفصل وبعدها اثني عشر قولاً^(١): يعزو كل قول إلى قائله ثم ينهي تلك الأقوال بأن الصحيح منها هو أن أوله "ق" مستنداً على ما جاء من الآثار وما كان من حديث أوس وسؤاله لصاحبه رسول الله ﷺ وقوله كيف تحزبون القرآن؟ فقالوا: ثلاث وخمس، وسبع، وتسع وإحدى عشر، وثلاث عشر، وحزب المفصل وحده، واستدل من ذلك إلى ما أخرجه أبو داود الطيالسي في سننه وما رواه ابن ماجه وأحمد في مسنده^(٢). وهو يمحص الحديث كما يمحص الأقوال من ذلك قوله: فيما روى عن النبي ﷺ من طريق سعيد بن بشير من قوله ﷺ: "أعطيت السبع الطوال مكان الزبور، وأعطيت المثني مكان التوراة، وأعطيت المثاني مكان الإنجيل وفضلت بالمفصل". أثبتت الزركشي أن هذا الحديث غريب^(٣).

وعلى ذلك بأن سعيد بن بشير فيه لين ثم ذكر أن أبا داود الطيالسي أخرجه في مسنده عن عمران بن قتادة، وإنه فما وجه الغرابة عند الزركشي في هذا الحديث؟ فالحديث الغريب ما تفرد به راو واحد وقد يكون ثقة وقد يكون ضعيفاً^(٤). إما أنه قد خرج من طريق آخر فهذا توثيق للرواية، ولعل الزركشي تابع ابن كثير في ذلك^(٥).

وتعليق ابن كثير والزركشي بهذا غير محرر فإن سعيد بن بشير لم ينفرد به - كما هو ظاهر - بل تأيدت روايته برواية الطيالسي عن أبي العوام عمران بن دينار وهو إسناد صحيح^(٦).

(١) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٤٥.

(٢) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٤٧.

(٣) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٤٥.

(٤) ابن كثير: الباعث. الحثيث إلى معرفة علوم الحديث، ص ١٦٧ ط ٣، مكتبة صبيح.

(٥) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم ج ١ ص ٦٤.

(٦) راجع رأي الأستاذ محمود محمد شاكر بهامش تفسير الطبري، ج ١ ص ١٠٠.

والزركشي في هذا غير دقيق فيما ينقله عن الآخرين فمتابعته لابن كثير أوقعتة في هذا اللبس.

ومصادره في هذا الجانب مسند أبي داود الطيالسي ومسند الإمام أحمد وتفسير الماوردي ونكت التنبيه لابن أبي الصيف اليمنى، ورفع التمويه للذماري وأمالى ابن السيد وسنن ابن ماجه.

ب- عدد سور القرآن وآياته وكلماته وحروفه:

أثبت الزركشي في هذا الجانب ما ذكره العلماء من أقوال واختلافات حول عدد سور القرآن وآياته وكلماته وحروفه وأجزائه، فيذكر ما قاله الإمام أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران المقرئ عن عدد سور القرآن، وما قام به الحجاج بن يوسف من جمعه لقراء البصرة وتكليفهم بعد حروف القرآن وكلماته، وما حكاه أبو عمرو الداني عن عدد آيات القرآن، وما ذكره الفضيل ابن شانان عن عطاء بن يسار وما قال به عبد الله بن جبير عن مجاهد وما ذكره أبو محمد الحمانى عن أنصاف القرآن وأثلاثه وأرباعه وأسباعه ويستند في ذلك إلى ما جاء في مسند الإمام أحمد والطيالسي وابن ماجه مما جاء من حديث أنس ابن حذيفة^(١)

وغيره من هذا عرض وجهات النظر المختلفة ليخلص إلى منهج يتفرد به. فهو يبين أن عدد سور القرآن العظيم باتفاق أهل الحل والعقد مائة وأربع عشرة سورة كما هي في المصحف العثماني أولها الفاتحة وآخرها الناس، وهو يناقش ما خالف ذلك بقوله: أما ما قاله مجاهد: من أنها مائة وثلاث عشرة فقد جعل الأنفال والتوبة سورة واحدة، لاشتباه الطرفين وعدم البسمة، يبين الزركشي أن ذلك يردّه تسمية النبي ﷺ كلاً منهما، ثم يبين ما كان في مصحف ابن مسعود يقول: وفي مصحف ابن مسعود اثنا عشر لم يكن فيها

(١) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٤٧.

المعودتان لشبهة الرقية وجوابه، رجوعه إليهما. ثم ما كان في مصحف أبي من عدة السور مائة وست عشرة، أن دعاء القنوت والاستفتاح في آخره كالسورتين ولا دليل فيه لموافقتهم، وهو دعاء كتب بعد الختم^(١).

ثم يبين سبب اختلاف العلماء في عدد الآي والكلم والحروف أن النبي ﷺ، كان يقف على رؤوس الآي للتوقيف، فإذا علم محلها وصل للتمام فيحسب السامع أنها ليست فاصلة^(٢).

وسبب الاختلاف في البسمة أنها نزلت مع السورة في بعض الأحرف السبعة فمن قرأ بحرف نزلت فيه عددها ومن قرأ بغير ذلك لم يعدها^(٣).

وسبب الاختلاف في الكلمة: أن الكلمة لها حقيقة ومجاز ورسم واعتبار كل منها جائز، وكل من العلماء اعتبر الجوائز^(٤)، وهو بهذا قد أزال الإشكال والاختلاف بين العلماء ووضع أمام القارئ منهجاً تفرد به.

ثم بين على طريقة المقابلة أطول سورة وأقصر سورة، وأطول آية وأقصر آية وأطول كلمة وأقصر كلمة، يقول: وأطول سورة في القرآن: البقرة، وأقصرها: الكوثر وأطول آية فيه آية: الدين^(٥)، وأقصر آية فيه: الضحى، وأطول كلمة فيه لفظاً وكتابة بلا زيادة: فَاسْقِيَنَّاهُمْ^(٦) وأقصرها نحوباء الجر حرف واحد، لأنها حرفان خلافاً للذاتى فيهما^(٧).

(١) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٥٢.

(٢) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٥٢.

(٣) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٥٢.

(٤) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٥٢.

(٥) سورة البقرة آية ٢٨٢ قوله تعالى: "يُنَادِيهَا الذِّبْرَبُ ءَامِنُوا إِذَا تَدَايَعْتُمْ بَدِينِ" الآية

(٦) سورة الحجر آية ٢٢ قوله تعالى: " وَأَرْسَلْنَا الرِّيحَ لَوَافِحَ فَاَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَاسْقِيَنَّاهُمْ" الآية

(٧) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٥٢، يرجع إلى معنى حرف الياء عند الزركشى ج ٤ ص ٢٥٢.

ج- يعدد الزركشى أنصاف القرآن باعتبار آية حيث حدد بثمانية أنصاف :
ويستند فى ذلك على ما ذكره بعض القراء^(١)، وفهم الزركشى اللغوى للنص القرآن
يتضح جلياً من رصده للظواهر اللغوية وهى مجال خصب للبحث والاستقصاء فيعدد
بعض الظواهر من مثل قوله: "أكثر ما اجتمع فيه كتاب الله من الحروف المتحركة ثمانية
ويحددها فى موضعين أحدهما: ﴿... إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا...﴾^(٢)، يقول فبين
واو "كوكباً" وياء "رأيت" ثمانية أحرف، كلهن متحرك، والثانى وله حتى يأذن لى أبى
أو يحكم الله لى"، وفى القرآن سور متواليات كل سورة تجمع حروف المعجم وهو من أول
"ألم نشرح لك صدرك" إلى آخر القرآن، وآية واحدة تجمع حروف المعجم، قوله تعالى:
﴿... مُحَمَّدٌ رَّسُولُ اللَّهِ...﴾^(٣)، وغير ذلك مما ذكره الزركشى^(٤).

د - فى ترتيب السور والآيات:

أولاً، فى ترتيب الآيات، يقطع الزركشى بما لا يقبل الشك والخلاف بأن ترتيب الآيات فى
السور ووضع البسمة فى أوائل السور ووضع البسمة فى أوائل السور توفيقى ويستند
فى ذلك إلى أقوال العلماء منهم مكى بن أبى طالب والباقلانى وما أسنده البيهقى
فى كتاب المدخل والدلائل وما أخرجه الحاكم بمستدركه، وما ذكره أبو عبيد القاسم
بن سلام فى كتاب فضائل القرآن^(٥).

ثانياً، ترتيب السور، ذكر أن ذلك مختلف فيه، وبين الاختلافات على ثلاثة أقوال هل هو
توفيقى من النبى ﷺ، أو من فعل الصحابة أو يفصل، وبين الأقوال حيث ذكر أن الذى

(١) الزركشى نفسه ج ١ ص ٢٥٣.

(٢) سورة يوسف، آية ٤.

(٣) سورة الفتح، آية ٢٩.

(٤) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٥٤، راجع ما ذكره.

(٥) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٥٦، ص ٢٥٧.

عليه الجمهور منهم مالك والباقلاني أنه من فعل الصحابة وأنه ﷺ فوض ذلك إلى أمته بعده.

والثاني: ذهب طائفة إلى أنه توقيف من النبي ﷺ ويؤيد الزركشى ذلك ويرجحه الثالث مال إليه ابن عطية من أن كثيراً من السور كان قد علم ترتيبها في حياته ﷺ كالسبع الطوال والحواميم والمفصل وأشار إلى أن ما سوى ذلك يمكن أن يكون فوض الأمر فيه إلى الأمة بعده (١).

ولكى يستدل الزركشى على أن ترتيب القرآن توفيقى يذكر ما جاء من أقوال أبي جعفر بن الزبير وما ذكره أبو جعفر النحاس، وما قاله أبو الحسن بن فارس، وما بينه الباقلاني وابن الأنباري، ثم يبين الزركشى أن ترتيب سور القرآن توفيقى ويذكر أسباباً تطلع على أنه توفيقى: أحدهما بحسب الحروف كما في الحواميم، والثاني لموافقة أوائل السورة لآخر ما قبلها، كآخر الحمد في المعنى وأول البقرة.

ثم يذكر ما جاء من أقوال في الذي تضمنته كل سورة (٢)، ويذكر الاختلاف بين المصاحف في الترتيب ويقرر أن ترتيب المصحف العثماني أكمل لأنه على ترتيب النبي ﷺ وأنه لم يكتب أى يجمع في عهده لما وضحنه سالفاً.

ولقد أنهى الزركشى هذا النوع بذكر ثلاث فوائد وخاتمتين، أما الفوائد التي ذكرها ناقش من خلالها:

١- سبب سقوط البسمة في أول براءة واستند إلى ما ذكره الحاكم في صحيحه (٣).

(١) الزركشى: نفسه ج ١ ص ٢٥٧

(٢) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٦٠.

(٣) الزركشى: نفسه ج ١ ص ٢٦٢.

٢- فى بيان لفظ السورة لغة واصطلاحاً^(١)، واستند فيها إلى ما ذكره القتيبى والجعبرى وفى خاتمة تلك الفائدة بين الحكمة من تقطيع القرآن سوراً وذلك: حتى تكون كل سورة فناً مستقلاً وقرآناً معتبراً تكون السورة بمجرد ما معجزة وتيسيراً لحفظه، ثم تبين السبب فى عدم تقطيع الكتب السابقة لوجهين:

- أنها لم تكن معجزات من ناحية النظم والترتيب.

- أنها لم تيسر للحفظ ويستشهد بما ذكره الزمخشري فى ذلك.

٣- فى معنى الآية لغة واصطلاحاً^(٢)، واستند على ما جاء من آراء الأقدمين فهو يحدد أن الآية لها فى اللغة ثلاث معان:

- أنها جماعة الحروف: واستدل بما تقول العرب: خرج القوم بأيّهم أى بجماعتهم.

- الآية: العجب. واستدل أيضاً بما تقوله العرب: فلان آية فى العلم وفى الجمال.

- العلامة واستدل بقول العرب: "خربت دار فلان وما بقى فيها آية" أى علامة ثم

يبين معناها الاصطلاحى مستنداً على ذلك ما ذكره الجعبرى من قوله: حد الآية

قرآن مركب من جمل ولو تقديراً نو مبدأ ومقطع مندرج فى سورة واصلها

العلامة^(٣)، وما ذكره ابن المنير والزمخشري: من أن الآيات علم توقيف لا مجال

للقياس فيه، فعدوا "الم" آية حيث وقعت، "طس" ليست بآية^(٤)، ثم بيّن معنى

الكلمة أنها اللفظة الواحدة وقد تكون على حرفين مثل "ما" وقد تكون أكثر من

ذلك وأكثر ما تكون عشرة أحرف "... فَأَسْقَيْنَكَ مَاءً... (الحجر من الآية: ٢٢).

(١) الزركشى: نفسه ج ١ ص ٢٦٢.

(٢) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٦٦.

(٣) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٦٦.

(٤) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٦٧ وما بعدها.

ونبه على أن سور القرآن قد يكون لها اسم وهو كثير، وقد يكون لها اسمان: كسورة البقرة يقال لها فسطاط القرآن لعظمها وقد يكون لها ثلاث أسماء: كسورة المائدة سميت "المائدة"، و"العقود المنقذة"، وقد يكون لها أكثر من ذلك^(١)، وهو يؤكد على ضرورة البحث عن تعداد الأسماء وهل هو توقيفي أو بما يظهر من المناسبات؟.

وينبه إلى أنه إن كان الثاني، فلن يعدم الفطين أن يستخرج من كل سورة معاني كثيرة تقتضى اشتقاق أسمائها وهو بعيد، ويستند في كل ذلك على ما جاء في الصحيحين وما ذكره ابن عطية وما رواه الدارقطني^(٢).

وهو يؤكد اختصاص كل سورة بما سميت: فينبه أن العرب تراعى في المسميات أخذ أسماء مسمياتها من نادر أو مستغرب يكون في الشيء ويسمون الجملة من الكلام أو القصيدة الطويلة بما اشتهر فيها وعليها جرت أسماء سور القرآن، فقد سميت سور بما اشتهر فيها، كسورة البقرة، وسورة المائدة، ويبين ما جاء من خلاف من تسمية سورة هود وسوى جرى فيها من رعى التسمية ويمثل لها بسورة "ق" ... "ق من الآية: ١)، ثم يؤكد حقيقة هامة وهي أن سائر السور المفتوحة بالحروف المقطعة تكثرت تلك الحروف في كلماتها منها في نظيرتها ومماثلتها ويؤيد ذلك بما جاء مثلاً في سورة "ر" ... "القم من الآية: ١)".^(٣)

وهو بهذا قد أحاط بجميع جوانب ذلك النوع بنظر ثاقب وفهم واسع.



(١) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٧٠.

(٢) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٧٠.

(٣) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢٧١.

١- معرفة وجوب تواتره:

أثبت الزركشي فيما سبق أن القرآن كان مكتوباً في عصر النبي ﷺ وأنه جمع بين الدفتين في عصر أبي بكر وعمر وآل إلى حفصة بعد وفاة عمر وهو ذاته النص المكتوب في مصحف عثمان رضي الله عنه، وأن مصحف عثمان كان لتوحيد القراءة وأنه القرآن المتواتر وإنما أورد الروايات المخالفة، لذلك لكى يناقشها ويدحض القول بها، وكون الزركشي قد أوردتها لا يدل على أنه متفق معها أو أن عدم ذكره لتلك الآراء يمنع من وجودها وإنما كان ذلك تنبيهاً منه لبيان الغث من السمين من تلك الآراء، وإذن فلا وجه لمن طعن في الزركشي بأنه جمع بين الحطب والأفاعي واتهمه بأنه من غلاة الفرق والرواة الذين لا يميزون أو يغفلون ما لا يدركون، يقول الشيخ محمد أبو زهرة: "إذا كانت هذه حقائق ثابتة تواترت في الأجيال، فلماذا كانت الروايات الغريبة البعيدة عن معنى تواتر القرآن الكريم التي احتوتها بطون بعض الكتب كالبرهان للزركشي والإتقان للسيوطي التي تجمع كما تجمع حاطب ليل يجمع بين الحطب والأفاعي، مع أن القرآن كالبناء الشامخ الذي لا يعلق به غبار؟" (١).

لم ينكر أحد فضل صنيع الإمام الزركشي في جمعه لعلوم القرآن فما من أحد كتب في علوم القرآن منذ عصر الزركشي حتى الآن إلا وكان إمامه كتاب البرهان وقد سبق أن نوهنا أن الزركشي قد أشار في بداية كتابه أنه جمع بين الآراء ليبين الغث منها من السمين، وهنا نحن نضع أمامك صنيع الزركشي في معرفة وجوب تواتر القرآن لنبين لك أنه من هذا الاتهام برئ.

(١) راجع المعجزة الكبرى القرآن ص ٤٣.

ففي معرفة وجوب تواتر القرآن استند إلى رأى أهل السنة، وأهل الأصول وقسم

مبحثه قسمين:

١- من ناحية أصل القرآن وأجزائه.

٢- من ناحية محله ووضعه وترتيبه.

وعنده أنه لا خلاف بين أهل السنة وأهل الأصول على أن كل ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه، أما من ناحية محله ووضعه وترتيبه فعند أهل السنة يجب أن يكون متواتراً، ويذكر أدلتهم استناداً على قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(١)، والحفظ يتحقق بالتواتر، وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ...﴾^(٢) .
والبلاغ العام إنما هو بالتواتر، ويقطعون بأن ما نقل أحاداً ليس من القرآن.

وعند الأصوليين لا يشترك في محله ووضعه وترتيبه التواتر ووجبتهم أنه يكثر فيها نقل الأحاد^(٣).

ورأى الزركشي في ذلك أن التواتر شرط في الجميع لأنه لو لم يشترط لجاز سقوط كثير من القرآن المتكرر مثل: ﴿فَبِأَيِّ آءِ الْآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾^(٤)، ويستفاد من كلام الزركشي أن المقصود بمحله ووضعه وترتيبه: مكان الآية في السورة ومكان السورة من القرآن، ويستند في ذلك على ما ذكره الباقلائي^(٥).

(١) سورة الحجر آية ٩.

(٢) سورة المائدة آية ٦٧.

(٣) سورة الرحمن آية ١٣ وما بعدها.

(٤) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ١٢٥ وما بعدها.

(٥) الزركشي: نفسه ج ٢ ص ١٢٦.

ويبين لنا رأيه فيمن أضاف إلى عبد الله بن مسعود أو إلى أبي بن كعب أو زيد أو عثمان أو علي أو واحد من ولد أو عترته جحد آية أو حرف من كتاب الله وتغييره أو قراءته على خلاف الوجه المرسوم في مصحف الجماعة، ويرد على من قال بأن ابن مسعود ترك من مصحفه الموعودتين بقوله: أجمع العلماء على أن ابن مسعود لم ينكر كون الموعودتين من القرآن، وإنما أنكر إثباتهما في المصحف لأن النبي ﷺ لم يأمره بإثباتهما وكتابتها، فهو لم يكتب لأنه لم يسمع أمره به.

ورأى الزركشى أن الموعودتين من القرآن واستفاضتهما كاستفاضة جميع القرآن ويستند في ذلك على ما جاء من الروايات الصحيحة وما أثبتته ابن حبان في صحيحه من قول أبي بن كعب حين سأل عن أن ابن مسعود لا يكتب في مصحفه الموعودتين فقال: قال رسول الله ﷺ: «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ» (١).
فقلتها وقال لي: «قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ» (٢) فقلتها فنحن نقول ما قال رسول الله ﷺ.

ويستند في ذلك على ما قال به الباقلاني، والنووي، وابن حزم، وصحيح ابن حبان فهل بعد صنيع الزركشى هذا يتهم بذلك (٣).
٧- في (أواب) تلاوته وتيفيتها:

قسم الزركشى هذا النوع إلى فصول ومسائل وفائدة وخاتمة.

قصر الفصل الأول على ترتيب القرآن وتدبره: حيث بين أن الواجب على كل مسلم قرأ القرآن أن يرتله، لقوله تعالى: «وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ ان تَرْتِيلاً» (٤).

(١) سورة الفلق، آية ١.

(٢) سورة الناس، آية ١.

(٣) الزركشى: نفسه ج ١ ص ١٢٥ وما بعدها.

(٤) سورة المزمل، آية ٤.

وكمال ترتيله تفخيم ألفاظه والإبانة عن حروفه والإفصاح لجميعه بالتدبير حتى يصل بكل ما بعده وأن يسكت بين النفس والنفس حتى يرجع إليه نفسه وألا يدغم حرفاً في حرف فهذا أقل ما يجب في الترتيل وألا يجاوز آية إلى غيرها حتى يعرف معناها ويضرب أمثلة لذلك ويبين ما يجب على القارئ أن يفعله^(١)، ثم يبين أن الناس مقامات في التلاوة ويستشهد بقول جعفر بن محمد الصادق وما قاله أبو عبد الله القرشي إلى غير ذلك من أقوال أهل التصوف، ومصادره في كل ذلك ما قاله العلماء أمثال أبي الدرداء وابن سبع وغيرهم^(٢).

ثم يخصص الفصل الثاني: لكرهية قراءة القرآن بلا تدبير: حيث ينبه على كراهية قراءة القرآن بلا تدبير ويستند إلى ما روى عن عبد الله بن عمرو وما قاله ابن مسعود وقوله ﷺ في صفة الخوارج: يقرءون القرآن لا يجاوز تراقيهم ولا حناجرهم^(٣).

وقصر الفصل الثالث: على تعليم القرآن، واعتمد في ذلك على ما جاء في صحيح البخاري من حديث عثمان: "خيركم من تعلم القرآن وعلمه"، وما جاء عن عبد الله وأبي العالية قال: من تعلمه خمساً خمساً لم ينسه" وهو يرى أن تعليمه ينبغي أن يكون على التأليف المعهود فإنه توفيقى، ويعتمد على ما قاله أبو عبيده وغيره^(٤).

وقد خصص المسألة الأولى في جواز أخذ الأجر على تعليم القرآن، وهو يرى أنه يجوز أخذ الأجرة على التعليم ويستند على ما جاء في صحيح البخاري: "أن أحق ما أخذ تم عليه أجر كتاب الله" ويحترز لذلك ببيانه لأوجه التعليم ويناقش ما ذكره أبو الليث في كتابه البستان^(٥).

(١) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٤٩٩ ص ٤٥٠.

(٢) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٤٥٤.

(٣) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٤٥٥.

(٤) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٤٥٦.

(٥) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٤٥٧، حيث ذكر أن للتعليم ثلاثة أوجه: للحسبة: ولا يأخذ عليه عوضاً يرى الزركشي أنه ماجور عليه وهو عمل الأنبياء، الثاني: أن يعلم بالأجرة، والزركشي يرى أنه مختلف فيه فبعضهم: لم يجوزه استناداً على قول النبي: "بلغوا عنى ولو آية" وبعضهم: جوزه، والبعض: اشترط أن تكون الأجرة للحفاظ وتعليم الكتابة، والثالث: أن يعلم بغير شرط فإذا أهدى إليه قبل يرى الزركشي أنه جائز لأن النبي ﷺ كان معلماً للخلق وكان يقبل الهدية.

وقصر الفصل الرابع: على دوام تلاوة القرآن بعد تعلمه، ويستند في ذلك على ما جاء من عند الله مثنياً على من كان دأبه تلاوة آيات الله، يقول تعالى: ﴿...يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ ءَانَاءَ اللَّيْلِ...﴾^(١)، وعلى ما قاله رسول الله ﷺ "استذكروا القرآن فلهو أشد تفصيلاً في صدور الرجال من النعم في عقالها"^(٢).

ثم يبين بعد ذلك ما يجب أن يفعله القارئ عند قراءة القرآن، وما يجب عليه وما يجوز وحدد ذلك في مسائل:

حيث خصص المسألة الأولى: في استحباب الاستيائك والتطهر للقراءة، واستند في ذلك على ما ذكره إمام الحرمين والشافعي وغيرهما^(٣).

وخصص المسألة الثانية: في استحباب التعوذ عند القراءة ووجوب قراءة البسملة واستند في ذلك إلى ما قاله الشافعي^(٤).

وقصر المسألة الثالثة: على أنه يجب أن يأخذ تلاوته من أهل الرواية والدراية^(٥).

ثم يبين في المسألة الرابعة وهي: أفضلية قراءة القرآن من المصحف أم على ظهر قلب، وذكر في ذلك ثلاثة أقوال أنهاها بأن القراءة إن كانت من حفظ القارئ يحصل له بها من التقدير والتفكير وجمع القلب أكثر مما يحصل له من المصحف فالقراءة من الحفظ أفضل وإن استويا فمن المصحف أفضل، واستند في تلك الأقوال على ما ذكره أحمد بن حنبل وما رواه الطبراني والبيهقي وما اختاره النووي وغيرهم^(٦).

(١) سورة آل عمران، آية ١١٣.

(٢) راجع صحيح البخاري: كتاب فضائل القرآن ج ٣ ص ٢٣٣، الغزالي: إحياء علوم الدين ج ١ ص ٢٧٢ وما بعدها.

(٣) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٤٠٩.

(٤) الزركشي: نفسه ج ١ ص ٤٦٠.

(٥) الزركشي: نفسه ج ١ ص ٤٦١.

(٦) الزركشي: نفسه ج ١ ص ٤٦١ وما بعدها.

ثم بين في المسألة الخامسة: متى يستحب الجهر بالقراءة ووضع لها شروطاً: منها ألا يكون في موضع لغو، ألا يكون في صلاة، أن يكون الجهر ببعضها والإسرار ببعض حتى لا يمل ولا يكل، واستند على ما روى عن النبي ﷺ: (١)

١- كراهية قطع القرآن لكاملة الناس، ويستند على ما رواه البخاري (٢).

٢- يبين أنه لا تجوز قراءة القرآن بالعجمية لقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (٣). ويستند في ذلك إلى ما ذكره علماء العربية أمثال القفال وابن فارس (٤).

٣- يبين أنه لا يجوز قراءته بالشواذ واستند على ما قاله ابن عبد البر من أن الأمة أجمعت على صدقه.

٤- وهو يرى أنه يستحب قراءته بالتفخيم والإعراب ويستند على ما قاله الحلبي والبيهقي.

٥- ويشترط أن يفصل السور بعضها عن بعض ولا يخلط بينها ويستند على ما قاله أبو موسى المديني والبيهقي وأبو عبيد وما رواه الترمذي (٥).

٦- ويرى أنه يستحب استيفاء كل حرف أثبته القارئ، ويستند على ما قاله الحلبي.

٧- ويبين أنه يستحب ختم القرآن كل أسبوع على ما قاله النبي ﷺ (٦)، ويرى أن يسن ختم القرآن في الشتاء أول الليل وفي الصيف أول النهار ويستند في ذلك إلى ما قاله ابن المبارك وما ذكره أبو داود لأحمد (٧).

٨- ويرى أنه يستحب التكبير من أول سورة الضحى إلى آخر القرآن على ما رواه البيهقي وغيره (٨). ويبين ما يجب على القارئ عند ختم القرآن وقرأ المعوذتين فعليه قراءة

(١) الزركشي: نفسه ج ١ ص ٤٦٤، قوله: "يا أيها الناس كلّم بناجي ربه فلا يجهز بعضكم على قراءة بعض".

(٢) الزركشي: نفسه ج ١ ص ٤٦٤.

(٣) سورة يوسف، آية ٦.

(٤) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٤٦٧.

(٥) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٤٦٨، ص ٤٧٠.

(٦) الزركشي: نفسه ج ١ ص ٤٧٠، قوله: "اقرأ القرآن في كل سبع ولا تزدد".

(٧) الزركشي: نفسه ج ١ ص ٤٧٢.

(٨) الزركشي: نفسه ج ١ ص ٤٧٣.

الفاتحة ثم قراءة خمس آيات من البقرة حتى يكون كما قال رسول الله ﷺ: الحال والمرتل (١).

ثم يبين دعاء النبي ﷺ عند ختم القرآن قوله: اللهم ارحمني بالقرآن واجعله لي أماناً ونوراً وهدى ورحمة، اللهم ذكرني به ما نسيت وعلمني منه ما جهلت وارزقني تلاوته آناء الليل واجعله لي حجة يارب العالمين.

٩- في آداب الاستماع: ويرى أن استماع القرآن والتفهم لعانيه من الآداب المحتوى عليها، ثم يبين حكم من يشرب شيئاً كتب من القرآن ويرى أنه جائز (٢).

ثم يبين أن القيام للمصحف بدعة وهو في هذا الجانب يخطئ رأياً ويصوب الآخر (٣).
١٠- ثم يبين الزركشي حكم الأوراق البالية من المصحف فيذكر من جوز غسلها بالماء وإحراقها لا بأس به وما قاله الحنفية من دفنها (٤).

١١- يبين الأحكام التي تتعلق باحترام المصحف وتبجيله فمنها: أنه يستحب تطيب المصحف وجعله على كرسی، ويستحب تقبيل المصحف ويحرم توسد المصحف إلى غير ذلك، ويستند إلى ما رواه البيهقي وما قال به الضحاك بن مزاحم وما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه.

ولقد أحاط الزركشي بفهم جوانب آداب التلاوة واعتمد على مصادر متنوعة ورتب

تخريج هذا النوع ترتيباً متناسقاً.

ثانياً: (أورات تعين) (المفسر على فهم النص القرآني):

تشمل تلك الأدوات العلوم النقلية والعلوم العربية.

(١) الزركشي: نفسه ج ١ ص ٤٧٤

(٢) الزركشي: نفسه ج ١ ص ٤٧٥

(٣) الزركشي: نفسه ج ١ ص ٤٧٧

(٤) الزركشي: نفسه ج ١ ص ٤٧٧

أ - العلوم الثقيلة :

أولاً: نص نزول القرآن:

١- معرفة أسباب النزول:

قال الواحدى: لا يمكن معرفة تفسير الآية وقصد سبيلها دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها^(١)، من هذا المنطلق تناول الزركشى أسباب النزول، فبيّن من صنف في أسباب النزول وذكر أنه قد اعتنى بذلك المفسرون في كتبهم وحدد من أفرد له مصنفاً منهم على بن المديني وذكر أن تصنيف الواحدى أشهرها، ثم بين أن لمعرفة أسباب النزول فوائد منها:

١- معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم: لم يوضح الزركشى من تلك الفائدة الأمثلة التي تؤيد ذلك فهو يكتب للمتخصص وإكمالاً للفائدة نوضح ذلك الجانب فنقول: إن معرفة الحكمة الباعثة على تشريع الحكم فيها كل الخير للمؤمن والكافر معاً، أما المؤمن فيزداد إيماناً وإيقاناً بحكمة الله تعالى في التشريع وذلك إذا عرف أن الحكمة في تحريم الخمر بعد معرفة سبب التحريم هي الإيقاع في العداوة والبغضاء وإذهاب العقل وغير ذلك زاد إيمانه بالله وانصاع لأمره، وإذا عرف الكافر ذلك عرف أن الشارع قام على رعاية المصلحة وجل المنفعة دعاه ذلك إلى الدخول في الإيمان.

٢- تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ فأيات الظهار أول سورة المجادلة نزلت بسبب ظهار أوس بن الصامت لما ظاهر من زوجته خولة وحكم الظهار الذي تضمنته تلك الآيات خاص بموضعه أى منوط بأوس وزوجته لأن العبرة بخصوص السبب والحكم هنا لا يتعدى تلك الحادثة، أما في غيرها فيعلم بدليل آخر قياساً أو غير قياسي، ولذلك عدّ الزركشى آية الظهار واللعان أنه يمكن تعديتها إلى غير أسبابها إذا علم السبب.

(١) الإمام أبي الحسن علي بن أحمد الواحدى: أسباب النزول، ص ٣ مكتبة المتنبى بالقاهرة.

٣- الوقوف على المعنى: وذكر في ذلك قول القشيري من أن معرفة سبب النزول طريق قوى فى فهم الكتاب العزيز

٤- دفع توهم الحصر: بينه الزركشى مستنداً فى ذلك على ما قال به الشافعى فى قوله تعالى: ﴿ قُلْ لَا أُجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثَّةً أَوْ دَمًا مَّسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خِنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ ﴾ (١).
فليس حصر المحرمات فى الآية مقصوداً فمفهوم عدد المحرمات فى الآية غير مراد لأن الآية نزلت على سبب، ذلك لأن الكفار لما أحلوا ما حرم الله وحرموا ما أحل الله عناداً وحسداً وإيغالاً فى الضلال نزلت الآية مناقضة لغرضهم مضادة لضلالهم وكأن الله يقول لهم لا حرام إلا ما أحلتموه ولا حلال إلا ما حرمتموه (٢).

٥- إزالة الإشكال: ما جاء فى صحيح البخارى عن مروان بن الحكم أنه بعث إلى ابن عباس يسأله عن قوله تعالى: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَهُمْ يَوْتُونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا ﴾ (٣)، وما أجاب به ابن عباس من أن الآية نزلت فى أهل الكتاب حين سألهم النبى ﷺ عن شئ فكنتموه إياه وأخبروه بغيره وأروه أنهم أخبروه بما سألهم واستحمدوا بذلك إليه (٤)، وفى رأينا أنه يمكن أن تندرج الفائدة الرابعة والخامسة تحت الفائدة الثالثة وهى الوقوف على المعنى وإنما جاء بهما على سبيل البيان والتوضيح.

٦- بيان أن سبب النزول غير خارج عن حكم الآية إذا كان لفظ الآية عاماً وورد دليل على تخصيصه فمعرفة السبب تقصر التخصيص ما عدا صورته وذلك لقيام الإجماع على دخول صورة السبب فى حكم الآية ولو لم يعرف السبب لجاز أن يكون مما أخرجه

(١) سورة الأنعام، آية ١٤٥.
(٢) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٣
(٣) سورة آل عمران، آية ١٨٨.
(٤) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٣

التخصيص مع أن ذلك لا يجوز لقيام الإجماع على عدم جوازها، وهو يبين: هل العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب؟ ويبين أن الذى عليه الجمهور: أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب^(١).

ويوضح الزركشى أنه قد تنزل الآيات على الأسباب خاصة وتوضع مع ما يناسبها من الآى العامة، رعاية لنظم القرآن وحسن السياق فيكون ذلك الخاص قريباً من صورة السبب فى كونه قطعى الدخول فى العام، وقد يكون رتبة متوسطة دون السبب وفوق التجرد ومثاله قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾^(٢). ويبين الحكمة من نزول الشئ مرتين وذلك إما تعظيماً لشأنه أو تذكيراً به عند حدوث سببه خوف نسيانه، ويضرب لذلك أمثلة منه ما قيل فى الفاتحة، وقيل هو الله أحد، ويوثق ذلك بما جاء فى الصحيحين ثم يؤكد ذلك بقوله: والحكمة فى هذا كله أنه قد يحدث سبب من سؤال أو حادثة تقتضى نزول آية وقد نزل قبل ذلك ما يتضمنها فتؤدى تلك الآية بعينها إلى النبى ﷺ تذكيراً لهم بها^(٣).

وهو يوضح قاعدة هامة فى معرفة سبب النزول وهى: أنه إذا قال الصحابى أو التابعى: نزلت هذه الآية فى كذا فإن هذه الآية تتضمن هذا الحكم لا أن هذا كان السبب فى نزولها^(٤).

ويبين أنه قد يكون النزول سابقاً على الحكم ومثاله قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾^(٥)، أن هذه الآية نزلت فى زكاة الفطر وهذه السورة مكية ولم يكن بمكة عيد ولا

(١) مناع قطان: مباحث فى علوم القرآن، ص ٧٢، مكتبة وهبة، القاهرة.

(٢) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٦ (النساء من الآية: ٥٨)..

(٣) الزركشى البرهان ج ١ ص ٣١

(٤) الزركشى نفسه ج ١ ص ٣٢

(٥) سورة الأعلى، آية ١١

زكاة وذكر الزركشى أن البغوى حَوَزَ ذلك وهو يرجحه ويؤيده ما روى عن عمر بن الخطاب حين سمع قوله تعالى: ﴿... سَيُهْزَمُ الْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ الدُّبُرَ...﴾^(١)، نزلت بمكة قال عمر: كنت لا أدرى أى الجمع يهزم فلما كان يوم بدر رأيت رسول الله ﷺ يقول: سيهزم الجمع ويولون الدبر.

ثم يوضح أن وجه المناسبة يكون متوقفاً على سبب النزول كما فى قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ (النساء من الآية: ٥٨). فهذا ينبغى فيه تقديم ذكر السبب لأنه حينئذ من باب تقديم الوسائل على المقاصد، وإن لم يتوقف على ذلك فالأولى تقديم وجه المناسبة^(٢).

والزركشى بهذا لم يكن مصنفاً فى أسباب النزول، إنما هو يضع قواعد وأطر لمعرفة أسباب النزول ويبين فوائد معرفتها ليزيل الالتباس الذى يقع فيه المفسر.

٢- معرفة المكى والمدنى، وما نزل بمكة والمدينة وترتيب ذلك:

تناول الزركشى جوانب عدة فى هذا النوع، فبين فوائد معرفته وبين اصطلاحات الناس حول المكى والمدنى وذكر أقوال العلماء وناقشها وبين الصحيح والعليل منها، وبين مفهومه الخاص بذلك معتمداً على ما روى وما أثبتته العلماء فى ذلك فذكر أن من فوائده معرفة الناسخ والمنسوخ لأن المكى سابق على المدنى^(٣).

وأوضح ما اصطلاح الناس عليه فى معرفة المكى والمدنى وحددها فى ثلاثة أقوال:

١- أن المكى ما نزل بمكة، والمدنى ما نزل بالمدينة.

(١) سورة القمر، آية ٤٥.

(٢) الزركشى: نفسه ج ١ ص ٣٤.

(٣) الزركشى: نفسه ج ١ ص ١٨٧.

٢- أن المكي ما نزل قبل الهجرة وإن كان بالمدينة، والمدني ما نزل بعد الهجرة وإن كان بمكة.

٣- أن المكي ما وقع خطاباً لأهل مكة، والمدني ما وقع خطاباً لأهل المدينة، لأن الغالب على أهل مكة الكفر فخطبوا ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ...﴾ (البقرة من الآية: ٢١). وإن كان غيرهم داخلياً فهم وكان الغالب على أهل المدينة الإيمان فخطبوا بـ ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا...﴾ (البقرة من الآية: ٢٧٨). وإن كان غيرهم داخلياً فيهم^(١).

وقد بيّن في ذلك ما جاء من أقوال العلماء فذكر ما قاله الماوردي وما رواه هشام عن أبيه، وما ذكره أبو عمرو الدارمي، وما قال به الجعبري وما ذكره ابن أبي شيبة وما رواه الحاكم وابن مردويه، وهو يمحس تلك الأقوال ويبين رأيه في ذلك فيقول: "وهذا القول إن أخذ على إطلاقه ففيه نظر، فإن سورة البقرة مدنية، وفيها:

﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمْ...﴾^(٢)، وفيها: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَلًا طَيِّبًا﴾^(٣)، وسورة النساء مدنية، وفيها: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ...﴾^(٤)، وفيها: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ...﴾^(٥)، وسورة الحج مكية وفيها: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَرْكَعُوا وَاسْجُدُوا...﴾^(٦)، فإن أراد المفسرون أن الغالب ذلك فهو صحيح، ولذا قال مكي: هذا إنما هو في الأكثر وليس بعام وفي كثير من السور المكية: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا...﴾^(٧).

(١) الزركشى: نفسه ج ١ ص ١٨٧.

(٢) سورة البقرة، آية ٢١.

(٣) سورة البقرة، آية ١٦٨.

(٤) سورة النساء، آية ١.

(٥) سورة النساء، آية ١٣٣.

(٦) سورة الحج، آية ٧٧.

(٧) الزركشى. البرهان ج ١ ص ١٩٠، وما بعدها البقرة من الآية ١٧٨.

ثم يختار الزركشى أن الأقرب في ذلك قول من قال: مكى مدنى على أنه خطاب المقصود به أو جل المقصود به أهل مكة ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ (البقرة من الآية: ٢٧٨) ، كذلك بالنسبة إلى أهل المدينة، ويؤيد ذلك ما ذكره الرازى فى تفسيره وما رواه عن علقمة والحسن: أن ما فى القرآن ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ...﴾ (البقرة من الآية: ١٦٨). مكى وما كان ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا...﴾ (البقرة من الآية: ٢٧٨). فبالمدينة وأن القاضى قال: إن كان بالرجوع فى هذا إلى النقل فمسلّم، وإن كان السبب فيه حصول المؤمنين بالمدينة على الكثرة دون مكة فضعيف، إذ يجوز خطاب المؤمنين بصفتهم واسمهم وجنسهم ويؤمر غير المؤمنين بالعبادة كما يؤمر المؤمنين بالاستمرار عليها والازدياد منها^(١).

ويتساءل الزركشى: أنه هل نص النبى ﷺ على بيان ذلك؟ يجيب الزركشى عن ذلك بما قاله القاضى أبو بكر الباقلانى: أنه لم يكن من النبى ﷺ فى ذلك قول، ولا ورد عنه أنه قال: اعلّموا أن قدر ما نزل بمكة كذا وبالمدينة كذا، وفصله لهم. ولو كان ذلك منه لبيان وانتشر وإنما لم يفعله لأنه لم يؤمر به، ولم يجعل الله علم ذلك من فرائض الأمة وإن وجب فى بعضه على أهل العلم معرفة تاريخ الناسخ والمنسوخ، ليعرف الحكم الذى تضمنها^(٢).

ثم يذكر ما قاله أبو القاسم الحسن بن محمد بن حبيب النيسابورى فى كتاب التنبيه على فضل علوم القرآن: من أن أشرف علوم القرآن علم نزوله وجهاته وترتيب ما نزل بمكة ابتداءً ووسطاً وانتهاءً وترتيباً وما نزل بالمدينة كذلك ثم ما نزل بمكة وحكمه مدنى وما نزل بالمدينة وحكمه مكى، وما نزل بمكة فى أهل المدينة وما نزل بالمدينة فى أهل مكة ثم ما يشبه نزول المكى فى المدنى وما يشبه نزول المدنى فى المكى، ثم ما نزل

(١) الزركشى: نفسه ج ١ ص ١٩١

(٢) الزركشى: نفسه ج ١ ص ١٩١

بالجحفة، وما نزل ببيت المقدس، وما نزل بالطائف، وما نزل بالحديبية، ثم ما نزل ليلاً وما نزل نهاراً وما نزل مشيعاً وما نزل مفرداً، ثم الآيات المدنيات فى السور المكية والآيات المكية فى السور المدنية، ثم ما حمل من مكة إلى المدينة، وما حمل من المدينة إلى مكة وما حمل من المدينة إلى أرض الحبشة، ثم ما نزل مجملاً، وما نزل مفسراً، وما نزل مرموزاً، ثم ما اختلفوا فيه فقال بعضهم: مدنى وقال بعضهم: مكى، هذه خمسة وعشرون وجهاً، من لم يعرفها ويميز بينها لم يحصل له أن يتكلم فى كتاب الله (١).

ارتضى الزركشى ما نبه عليه ابن حبيب النيسابورى ومن هذا المنطلق أحصى تلك الأنواع، وعنى بتحقيق المكى والمدنى عناية فائقة فتتبع القرآن آية آية، وسورة سورة، ليبين ترتيبها وفق نزولها، مراعيماً فى ذلك الزمان والمكان والخطاب، والضوابط القياسية لأسلوب الخطاب فيها إلى جانب الموضوعات التى ارتكزت عليها الدعوة الإسلامية فى مكة والمدينة، وهذا لا يصدر إلا عن فهم النص القرآنى، ووعى أقوال السابقين عليه.

٣- معرفة ناسخه ومنسوخه (٢):

لقد وضع الزركشى لهذا العلم أطراً وقواعد جمعت جوانب مهمة من هذا العلم بيّن أنه لا يجوز أن يفسر كتاب الله إلا بعد أن يعرف منه الناسخ والمنسوخ (٣)، وهو يحدد معانى أربع للنسخ:

أ - فىأتى بمعنى الإزالة: ومنه قوله تعالى: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقَى الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ...﴾ (الحج من الآية: ٥٢). (٤)

(١) الزركشى: البرهان ج ١ ص ١٩١.

(٢) الزركشى: المصدر نفسه، ج ٢ ص ٢٨، وهو النوع الرابع والثلاثون.

(٣) راجع هبة الله بن سلامة: الناسخ والمنسوخ، ص ٥٢٤.

(٤) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٣٣.

- ب- ويأتى بمعنى التبديل: كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ...﴾ (١).
- ج- ويأتى بمعنى التحويل: كتناسخ المواريث، أى تحويل الميراث من واحد إلى واحد.
- د- ويأتى بمعنى النقل: من موضع إلى موضع ومنه: نسخت الكتاب إذا نقلت ما فيه حاكياً للفظه وخطه.

وانطلاقاً من اختلاف العلماء فى أنواع النسخ وأقسامه وفيم يقع يضع الزركشى عدة تنبيهات يبين فيها فهمه للناسخ والمنسوخ حسماً لكل ما جاء من خلاف حوله:

أ - التبيه الأول: فى تقسيم سور القرآن بحسب ما دخله من النسخ وما لم يدخله:

بين الزركشى أن سور القرآن العظيم تنقسم بحسب ما دخله النسخ وما لم يدخله إلى أقسام:

- ١- ما ليس فيه ناسخ ولا منسوخ: عددها الزركشى ثلاثاً وأربعين سورة وحدد أن هذه السور تنقسم إلى ما ليس فيه أمر ولا نهى وإلى ما فيه نهى وأمر (٢).
- ٢- ما فيه ناسخ وليس فيه منسوخ: عددها ست سور (٣).
- ٣- ما فيه منسوخ وليس فيه ناسخ: عددها أربعين سورة (٤).
- ٤- ما اجتمع فيه الناسخ والمنسوخ: عددها إحدى وثلاثين سورة (٥).

وعد من غريب هذا النوع آية أولها منسوخ وآخرها ناسخ، قيل ولا نظير لها فى القرآن وهى قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِّنْ ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ...﴾ (المائدة من الآية: ١٠٥). (٦).

ب. التبيه الثالث: فى ضروب النسخ فى القرآن

(١) سورة النحل، آية ١٠١.
 (٢) الزركشى: البرهان ج ٢ ص ٣٣.
 (٣) الزركشى: نفسه ج ٢ ص ٣٣.
 (٤) الزركشى: نفسه ج ٢ ص ٣٤.
 (٥) الزركشى: نفسه ج ٢ ص ٣٤.
 (٦) الزركشى: نفسه ج ٢ ص ٣٤.

حدد الزركشى النسخ فى القرآن بثلاثة أضرب:

الأول: ما نسخ تلاوته وبقي حكمه فيعمل به إذا تلقته الأمة بالقبول وهو يبين ما دار من أقوال حول ما جاء فى سورة النور: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموها البتة وقول عمر بن الخطاب: لولا أن يقول الناس: زاد عمر فى كتاب الله، لكتبتها بيدي.

الثانى: ما نسخ حكمه وبقي تلاوته: حدد الزركشى أن ذلك كان فى ثلاث وستين سورة من القرآن وقد بين الحكمة فى رفع الحكم وبقاء التلاوة وذلك لوجهين:

- أن القرآن كان يتلى ليعرف الحكم منه والعمل به لكونه كلام الله تعالى فيثاب عليه فتركت التلاوة لهذه الحكمة

- أن النسخ غالباً يكون للتخفيف، فأبقيت التلاوة تذكيراً بالنعمة ورفع المشقة^(١).

الثالث: نسخها جميعاً، فلا يجوز قراءته ولا العمل به كآية التحريم بعشر رضعات نسخن بخمس رضعات.

ج. التنبيه الثالث: ذكر الزركشى أن بعضهم قد قسم النسخ ثلاثة أضرب:

١- نسخ المأمور به قبل امتثاله، وهذا الضرب هو النسخ على الحقيقة كأمر الخليل بذبح ولده.

٢- ويسمى نسخاً تجوراً وهو ما أوجبه الله على من قبلنا كقوله تعالى:

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ...﴾^(٢).

٣- ما أمر به لسبب ثم يزول السبب كالأمريحين الضعف والقلّة بالصبر والمغفرة وهو بعد أن يوصح تلك التنبيهات يقرر فائدة هامة يجب إثباتها ليتضح فهم الزركشى لمعنى

(١) الزركشى. البرهان ج ٢ ص ٣٩

(٢) سورة البقرة، آية ١٧٨

النسخ حيث يقول: "قيل في قوله تعالى: "ما ننسخ من آية" ولم يقل من القرآن لأن القرآن ناسخ مهيمن على كل الكتب وليس يأتي بعده ناسخ له وما فيه من ناسخ ومنسوخ فمعلوم وهو قليل بين الله ناسخه عن منسوخه كنسخ الصدقة عند مناجاة الرسول ﷺ والعدة والفرار في الجهاد ونحوه، وأما غيره ذلك فمن تحقق علماً بالنسخ علم أن ذلك من المنسأ^(١).

ومنه ما يرجع لبيان الحكم المجمل كالسبيل في حق الآتية بالفاحشة فبينته السنة وكل ما في القرآن مما يدعى نسخه بالسنة عند من يراه فهو بيان محكم القرآن، وقال سبحانه ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ...﴾^(٢)، وأما بالقرآن على ما ظنه كثير من المفسرين فليس بنسخ وإنما هو نسأ وتأخير أو مجمل آخر بيانه لوقت الحاجة أو خطاب قد حال بينه وبين أوله خطاب غيره أو مخصوص من عموم، أو حكم عام لخاص أو لمداخلة معنى في معنى، وأنواع الخطاب كثيرة فظنوا ذلك نسخاً وليس به وأنه الكتاب المهيمن على غيره وهو في نفسه متعاضد، وقد تولى الله حفظه فقال تعالى:

﴿إِنَّا خُنُّنْزَلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^(٣).

ثانياً: في اللغة (التي نزل بها القرآن):

١- معرفة على كم لغة نزل(٤):

بدأ الزركشي معالجة هذا النوع بتوثيقه لما جاء من أحاديث رسول الله ﷺ حول نزول القرآن على سبعة أحرف، فذكر على سبيل الإيجاز أقوال العلماء في هذا الجانب مبيناً مفهومه

(١) معنى المنسأ: أن كل أمر ورد يجب أمثاله في وقت ما لعامه وجب ذلك الحكم ثم ينتقل بانتقال تلك العلة إلى حكم آخر وهو ليس بنسخ، وإنما النسخ الإزالة لا يجوز أمثاله إيداء: راجع: البرهان، ج ٢ ص ٤٢.

(٢) سورة النحل، آية ٤٤.

(٣) سورة الحجر، آية ٩.

(٤) النوع الحادي عشر في ترتيب الزركشي: البرهان ج ١ ص ٢١١.

عن تلك الأحرف ثم فصل القول فيها فبين الفرق بين الأحرف السبعة والقراءات السبع، ثم بين ما قاله العلماء فى ذلك وهو يجمع بين ما قاله أهل العلم وأهل السنة والمتكلمون والفقهاء وأصحاب الحديث والنحاة، وأهل اللغة والقراء والصوفية وهو يناقش كل قول ويبين الخلافات التى جاءت حول كل قول وينهى مبحثه بما ارتضاه من قول ابن حبان فى ذلك: أنه اختلف الناس فيها على خمسة وثلاثين قولاً وقال وقفت منها على كثير، فذهب بعضهم إلى أن المراد بها التوسعة على القارئ ولم يقصد به الحصر والأكثر على أنه محصور فى سبعة وطريقته فى التوثيق لهذه الأحاديث هى ثبوتها فى الصحيحين^(١).

وقد حدد اختلاف الأقوال فى أربعة عشر قولاً:

- ١- أنه من المشكل الذى لا يدرى معناه: قال به أبو جعفر محمد بن سعدان النحوى^(٢).
- ٢- أن المراد بها سبع قراءات، يضعف الزركشى بقوله: إن هذا القول هو أضعف الأقوال حكى عن الخليل بن أحمد أن الحرف ها هنا القراءة وبينه الطبرى من أن اختلاف القراءة إنما هو كل حرف واحد من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن وما قال به ابن عبد البر: تدبرت وجوه الاختلاف فى القرآن فوجدتها سبعة^(٣).
- ٣- أنه سبعة أنواع، كل نوع منها جزء من أجزاء القرآن بخلاف غيره من أنحاء فبعضها أمر ونهى، ووعد ووعد، وقصص، وحلال وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال وغيره، بين الزركشى رد الأئمة على ذلك فابن عبد البر يضعف هذا الحديث، وما ذكره الباقلانى من أن ذلك لم يجز بها النبى القراءة وضعفه ابن عطية بقوله فالإجماع على أن التوسعة لم تقع فى تحريم حلال ولا تحليل حرام ولا فى تغيير شئ من المعانى المذكورة

(١) هما: صحيح البخارى، صحيح مسلم، وراجع ج ١ ص ٣٢٥، طبع دار إحياء الكتب العربية.

(٢) الزركشى البرهان ج ١ ص ٢١٣

(٣) الزركشى البرهان ج ١ ص ٢١١ وما بعده

وخطأه الماوردى وما ذكره البيهقى من أن المراد به إن صح اللغات التى أبيحت القراءة عليها وهذا المراد به الأنواع التى نزل القرآن عليها^(١).

٤- أن المراد به سبع لغات لسبع قبائل من العرب، والذى سمعناه أن يكون فى الحرف الواحد سبعة أوجه، أى نزل على سبع لغات متفرقة فى القرآن وذهب إليه أبو عبيد القاسم بن سلام وغيره وصوبه الأزهرى والبيهقى وأنكره ابن قتيبة حيث قال لا نعرف فى القرآن حرفاً واحداً يقرأ على سبعة وغلطه ابن الأنبارى بحروف منها: ﴿... وَعَبَدَ الطُّغُوتَ...﴾ (المائدة من الآية: ٦٠)، ﴿... بَعْدَ بَيْنَ أَسْفَارِنَا...﴾ (سبا من الآية: ١٩)، والزركشى يبين أنهم اختلفوا فى تعيين السبع وأكثرها ومنهم قاسم بن ثابت وابن عبد البر والكلبى^(٢).

٥- أن المراد بها سبعة أوجه من المعانى المتفقة بالألفاظ المختلفة نحو: أقبل وهلم، وتعال وعجل، وأسرع، وانظر، وأخر، وأمهل، ونحوه، وهذا معنى السبعة الأحرف المذكورة فى الأحاديث عند جمهور أهل الفقه والحديث منهم سفيان بن عيينه وابن وهب محمد بن جرير الطبرى والطحاوى وغيرهم وفى مصحف عثمان الذى بأيدى الناس منها حرف واحد^(٣).

٦- أن ذلك راجع إلى بعض الآيات، مثل قوله: ﴿... أَفِ لِكُمْ...﴾^(٤)، فهذا على سبعة أوجه بالنصب والجر والرفع ومن كل وجه التنويه وغيره وسابعا الجزم، ربه ابن عبد البر ولم يجوزه^(٥).

(١) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢١٧.

(٢) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٢٠.

(٣) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٢٠ وما بعدها.

(٤) سورة الأنبياء من الآية ٦٧.

(٥) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٢٣.

- ٧- ما اختاره القاضي أبو بكر الباقلائي وهو قوله: أن هذه الأحرف السبعة ظهرت واستفاضت عن رسول الله ﷺ وضبطها عنه الأئمة وأثبتها عثمان والصحابة في المصحف وأخبروا بصحتها وإنما حذفوا منها ما لم يثبت متواتراً وأن هذه الأحرف تختلف ومعانيها نارة وألفاظها أخرى وليست متضادة ولا منافية^(١).
- ٨- ما ذكره الطحاوي من أن تلك الأحرف كانت لضرورة فلما ارتفعت تلك الضرورة ارتفع حكم الأحرف السبعة^(٢).
- ٩- ما اختاره أهل الكلام من أن المراد علم القرآن يشتمل على سبعة أشياء علم الإثبات والإيجاد والتوحيد، والتنزيه، وصفات الذات وصفات الفعل وما إلى ذلك^(٣).
- ١٠- ما قال به أئمة الفقه من أن المراد به سبعة أشياء: المطلق، والمقيد، والعام والخاص والنص والمؤول، والناسخ والمنسوخ، والمجمل والمفسر، والاستثناء وأقسامه^(٤).
- ١١- ما حكاه النحاة أنها التذكير والتأنيث، والشرط والجزاء وما إلى ذلك^(٥).
- ١٢- ما حكى عن القراء أنها من طريق التلاوة وكيفية النطق بها من إظهار وإدغام وتفخيم وترقيق وإمالة وإشباع ومد، وقصر وتخفيف وتلين وتشديد.
- ١٣- ما حكى عن الصوفية أنه يشتمل على سبعة أنواع من المبادلات والمعاملات وهي الزهد والقناعة مع اليقين، والحزم والحدق مع الحياء، وما إلى ذلك^(٦).
- ينهى الزركشي تلك الأقوال بما قاله ابن حبان من أن اقرب الأقوال إلى الصحة أن المراد به سبع لغات، والسرفى إنزاله على سبع لغات تسهيله على الناس وما قال به أن

(١) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٢٢٤.

(٢) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٢٢٤ ومابعدا.

(٣) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٢٢٥.

(٤) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٢٢٥.

(٥) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٢٢٥.

(٦) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٢٢٦.

السبعة التي تتداولها اليوم غير ذلك بل هذه حروف من تلك الأحرف السبعة كانت مشهورة ويؤيد ذلك بحديث أبي وما قاله بعض المتأخرين فى ذلك (١).

٢- معرفة ما وقع فيه من غير لغة أهل الحجاز من قبائل العرب (٢):

بين الزركشى فى بداية عرضه لهذا النوع أن القرآن نزل بلغة قريش وهو بعد بيانه ذلك يذكر ما جاء من أقوال، وهو ينسب كل قول إلى قائله فيذكر ما قاله أبو الأسود الدؤلى من أن القرآن إنما نزل بلسان الكعبيين: كعب بن لؤى جد قريش وكعب بن عمرو جد خزاعة، ودار قريش وخزاعة واحدة، ويوضح أبو عبيد ذلك بقوله: يعنى أن خزاعة جيران قريش فأخذوا بلغتهم، ثم بين ما قال به أبو ميسرة: من أنه نزل بكل لسان أى أن فيه من كل لغات العرب، وما قال به الصيرفى وما ذكره ابن عبد البر: أن من قال أنزل بلغة قريش معناه عندى فى الأغلب لأن لغة غير قريش موجودة فى جميع القرآن من تحقيق الهمزة ونحوها وقريش لا تهمز (٣).

ثم بين ما قاله الشيخ جمال الدين بن مالك: من أن الله أنزل القرآن بلغة الحجازيين إلا قليلاً فإنه نزل بلغة التميميين فمن القليل إدغام ﴿... وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ...﴾ (الأنفال من الآية: ١٣) أى ﴿... وَمَنْ يُشَاقِقِ اللَّهَ...﴾ (الحشر من الآية: ٤). فى قراءة غير نافع وابن عامر فإن الإدغام فى المجزوم والاسم المضاعف لغة تميم ولهذا قل، والفك لغة أهل الحجاز ولهذا كثر: نحو ﴿... وَمَنْ يُشَاقِقِ...﴾ و﴿... وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ...﴾ (البقرة من الآية: ٢١٧)..

وعلى هذا يتضح تنبه الزركشى بتقريره من أن القرآن نزل بلغة قريش، إذا أن الواضح أن الاختلاف فى الحركات من همز وإمالة وإدغام وليس فى اللفظ والأساليب.

(١) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج ١ ص ٢٢٦

(٢) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن النوع السادس عشر ج ١ ص ٢٨٣

(٣) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج ١ ص ٢٨٣ وما بعدها

٣- معرفة ما فيه من غير لغة العرب (١):

يبين الزركشى فى بداية هذا المبحث أن القرآن إنما نزله الله بلغة العرب وهو يمنع قراءته وتلاوته لغير العربية ويستند فى ذلك على قوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ (٢) ثم يدل على ذلك بأن الله جعله معجزة شاهدة لنبيه ودلالة على صدقه، ثم يبين ما ذهب إليه العلماء من مذاهب فى هذا:

١- فمنهم من يرى أن القرآن عربى ليس فيه غير لغة العرب وهذا مذهب الشافعى وجمهور العلماء وأبو عبيدة والطبرى والباقلانى وأبو الحسن ابن فارس، والزركشى يرجح ما ذهبوا إليه.

٢- ومنهم من ذهب إلى أن القرآن وقع فيه ما ليس من لغتهم، وهذا مذهب ابن عباس وعكرمة وغيرهما، كما جوز أبو حنيفة القراءة بالفارسية والزركشى ينبه أن أبا حنيفة صح رجوعه عن ذلك ومما وقع فى القرآن "الطور" جبل بالسريانية "إنا هدنا إليكم" تبنا بالعبرانية "السجل" الكتاب بالفارسية وغير ذلك (٣)، وفى هذا الجانب ذكر الطبرى: أن هذه الأمثلة المنسوبة إلى سائر اللغات إنما اتفق أن تواردت اللغات فتكلمت بها العرب والفرس والحبشة بلفظ واحد، وأيده فى ذلك ابن فارس عن أبى عبيد. غير أن ابن عطية ذكر أن هذه الألفاظ أعجمية لكن استعملتها العرب وعربتها فهى عربية بهذا الوجه، ثم قال: وما ذهب إليه الطبرى من أن اللغتين اتفقتا فى لفظة فذلك بعيد بل إحداهما أصل والأخرى فرع.

(١) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن، النوع السابع عشر، ج ١ ص ٢٨٧.

(٢) سورة يوسف، آية ٢.

(٣) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج ١ ص ٢٨٨.

٢- من جمع بين الرأيين وهو ما حكاه ابن فارس عن أبي عبيد الذي صوب القولين وذلك أن هذه الأحرف أصولها أعجمية، كما قال الفقهاء ثم عربتها العرب فصارت بذلك عربية ثم نزل القرآن بها فمن قال إنها عربية فهو صادق ومن قال أعجمية صادق^(١) والزركشي يرجح القول الأول ويؤيده واستند إلى ما جاء بكتاب الله ﷻ، قوله تعالى ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا﴾^(٣).
ثالثاً: في تراتر القراءات:

- ١- معرفة اختلاف الألفاظ بزيادة أو نقص أو تغير حركة أو إثبات لفظ بدل آخر:
- بين معنى القراءات بأنها اختلاف ألفاظ الوحي المنزل على محمد ﷺ في كتابة الحروف وكيفيتها، وحدد عدة أمور في تواتر القراءات السبع منها:
- ١- أن القراءات السبع متواترة عند الجمهور، وعنده أنها متواترة عن الأئمة السبعة^(٤).
- ٢- أن القراءات توفيقية لا اختيارية لأن القراءة سنة مروية عن النبي ﷺ^(٥).
- ٣- تضعيفه لقول ابن الحاجب من أن المد والإمالة وتخفيف الهمزة ليست متواترة وهي عنده متواترة وإنما الاختلاف في كيفية التلفظ بها^(٦).
- ٤- أن كتابي التيسير^(٧)، والشاطبية^(٨) لم يحويا جميع القراءات السبع وإنما هي نزر يسير منها ومن عنى بفن القراءات وطالع ما صنفه علماء الإسلام في ذلك علم اليقين.

(١) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٢٩٠.

(٢) سورة يوسف، آية ٢.

(٣) سورة فصلت، آية ٤٤.

(٤) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٣١٩.

(٥) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٣٢٢.

(٦) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٣١٩.

(٧) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٣٢٣.

(٨) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٣٢٦.

٥- أن باختلاف القراءات يظهر الاختلاف فى الأحكام ولهذا بنى الفقهاء نقض وضوء الملموس وعدمه على اختلاف القراءات (١)

٦- أن تلك القراءات لم تكن متميزة إلا فى القرن الرابع جمعها أبو بكر بن مجاهد والمراد بالقراءات السبع المنقولة عن الأئمة السبعة وهم: ابن كثير، ونافع، وابن عامر وأبو عمرو بن العلاء، وعاصم، وحمرزة، والكسائى: وهو يوثقهم ويترجم لهم فقد عد منهم من العرب ابن عامر وأبو عمرو (٢).

وهو يبين الأسباب المؤدية إلى اشتها هؤلاء السبعة حيث يقول: إنما كانوا سبعة لوجهين:

الأول: أن عثمان رضي الله عنه كتب سبعة مصاحف ووجه بها إلى الأمصار فكان عدد القراء على عدد المصاحف.

الثانى: أنه جعل عددهم على عدد الحروف التى نزل بها القرآن وهى سبعة وذلك أنها لما وجه عثمان المصاحف إلى الأمصار كان عدد القراء فى العصر الثانى والثالث كثيراً ولذلك نظروا إلى إمام مشهور بالفقه والأمانة فى النقل والدين واختاروه.

ولكى يبين شروط القراءة الصحيحة ذكر أنه لا يجوز أن يتوهم أن قوله ﷺ: "أنزل القرآن على سبعة أحرف" انصرافه إلى قراءة سبعة من القراء (٣)، وهى ليست كذلك، حيث يستند إلى ما قاله الكواشى من أن شروط القراءة الصحيحة هى: كل ما صح سنده واستقام من جهة العربية، ووافق لفظه خط المصحف الإمام فهو من

(١) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٢٧.

(٢) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٣٠.

(٣) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٣١.

السبع المنصوص عليها وما خالف ذلك فهو شاذ ويبين اختيارهم الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجه العربية وموافقته للمصحف، واتفاق العامة عليه (١).

وما سوى ذلك فشاذ لا تجوز القراءة به ولا يصلى خلف من يقرأ بها (٢).

٧- يبين أسباب اختلاف القراء ويرجعه إلى سبعة أوجه:

أ - يبين الاختلاف في إعراب الكلمة أو في حركات بقائها بما لا يزيلها عن

صورتها في الكتاب ولا يغير معناها نحو: "البُخْل"، "البَخْل" من قوله تعالى

﴿الَّذِينَ يَبْخُلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ﴾ (٣).

ب- الاختلاف في إعراب الكلمة في حركات بما يغير معناها ولا يزيلها عن صورتها

في الخط نحو: ﴿رَبَّنَا بَعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ (٤) "رَبَّنَا بَاعِدْ".

ج- الاختلاف في تبديل حروف الكلمة دون إعرابها بما يغير معناها ولا يغير صورة

الخط بها في رأى العين نحو: ﴿... كَيْفَ نُنشِرُهَا...﴾ (٥).

د - الاختلاف في الكلمة بما يغير صورتها في الكتابة ولا يغير معناها نحو

﴿كَالْعِهْنِ الْمَنْفُوشِ﴾ (٦) كالصوف المنفوش وهذا يقبل إذا صحت

روايته، ولا يقرأ به اليوم لمخالفته المصحف ولأنه إنما ثبت عن آحاد.

هـ- الاختلاف في الكلمة بما يزيل صورتها في الخط ويزيل معناها نحو:

﴿وَطَلَّحَ مَنضُودٍ﴾ (٧)، "طلع

(١) المراد بالعامية: ما اتفق عليه أهل المدينة وأهل الكوفة ج ١ ص ٣٣١.

(٢) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٣٣٣.

(٣) سورة النساء، آية ٣٧.

(٤) سورة سبأ، آية ١٩.

(٥) سورة البقرة، آية ٢٥٩.

(٦) سورة القارعة، آية ٥.

(٧) سورة الواقعة آية ٢٩.

و- الاختلاف بالتقديم والتأخير نحو ما قرأ به أبو بكر: "وجاءت سكرة الحق بالموت" وروايتها: ﴿ وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ﴾ (١). وهذا لا يقرأ به.

ز- الاختلاف بالزيادة والنقص فى الحروف والكلم نحو: ﴿ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ... ﴾ (٢). "وما عملت" يقرأ به إذ لم يخرج عن خط المصحف، ولا يقرأ منه ما لم يختلف فيه المصاحف (٣).

وهو يبين ما جاء فى أمر القراءة الشاذة وإن عدها مفسرة للقرآن كقراءة عائشة وحفصة: ﴿ حَفِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوَسْطَىٰ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾ صلاة العصر (٤)، وهو يعتبرها أكثر من التفسير وأقوى، ويشير إلى أنه من العلم الذى لا يعرف العامة فضله (٥).

وينهى هذا النوع بفائدتين: الأولى: يوثق فيها القراء السبعة وطرقهم، والثانية: يزيل بها شك القارئ فى حرف هل هو ممدود أو مقصور، يقول: فإن شك فليقرأ بالقصر وإن شك فى حرف مفتوح أو مكسور، فليقرأ بالفتح، لأن الأول غير لحن فى بعض المواضع (٦).

٢- معرفة توجيه القراءات وتبين وجه ما ذهب إليه كل قارئ:

يظن قارئ هذا العنوان أن الزركشى سوف يوقفه على أوجه القراءات وما ذهب إليه كل قارئ فى قراءته، لكن الزركشى يبين لنا أن هذا العلم فن جليل به تعرف جلالة

(١) سورة ق، آية ١٩.
(٢) سورة يس، آية ٣٥.
(٣) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٣٦.
(٤) سورة البقرة، آية ٢٣٨.
(٥) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٣٨.
(٦) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٣٨.

المعاني وجزالتها، ويستند إلى ما ذكره الكواشى من فائدة معرفة هذا الفن وأنه يكون دليلاً على حسب المدلول عليه أو مرجحاً، نراه قد نبه على عدة أشياء:

أ - أنه قد ترجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقط القراءة الأخرى يبين أن ذلك غير مرضى وتعليه أن كليهما متواتر.

ب- بيانه لما قال به أو جعفر النحاس حين ذكر اختلاف القراء فى ترجيح ﴿فَك رَقَبَةٍ﴾^(١) بالمصدرية والفعلية، قوله: والديانة تحظر الطعن على القراءة التى قرأ بها الجماعة، ولا يجوز أن تكون مأخوذة إلا عن النبى ﷺ، فهما قراءتان حسنتان لا يجوز أن تقدم إحداهما على الأخرى.

ج- ما قال به الشيخ شهاب الدين أبوشامة: أنه قد أكثر المصنفون فى القراءات والتفاسير من الترجيح بين قراءة "ملك"، "مالك" حتى أن بعضهم يبالغ إلى حد يكاد يسقط القراءة الأخرى وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين^(٢).

والزركشى يرى حاصل ذلك أن القارئ يختار رواية هذه القراءة على رواية غيرها أو نحو ذلك من مثل من كره التأنيث فى ﴿...فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ...﴾ (ال عمران من الآية: ٢٩). وغيرهم كره قراءة من قرأ بغير تاء لأن الملائكة جمع. والزركشى يرى أن كل هذا ليس بجديد.

ثم يبين توجيه القراءة الشاذة حيث يقول: وتوجيه القراءة الشاذة أقوى فى الصناعة من توجيه المشهورة ومن أحسن ما وضع فيه كتاب المحتسب لابن جنى^(٣)

(١) سورة البلد، آية ١٣.

(٢) البرهان فى علوم القرآن ج ١ ص ٣٤٠.

(٣) كتاب المحتسب لابن جنى مطبوع

وكتاب العكبرى، يقول: وقد يستبشع ظاهر الشاذ بادئ الرأي فيدفعه التأويل كقراءة: ﴿قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ أَحْسَدًا وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعَمُ وَلَا يُطْعَمُ...﴾^(١) على بناء الفعل الأول للمفعول دون الثانى وتأويل الضمير، وهو راجع إلى الولي، بهذا بان لنا أن مفهوم الزركشى فى هذا النوع يبين خطأ من رجح قراءة على قراءة وتوجيه الوجهة الصحيحة فى القراءة.

٣- معرفة الوقف والابتداء:

بعد أن بين لنا فائدة معرفة الوقف والابتداء ومن صنف فيه حدد لنا حاجة هذا العلم إلى علوم كثيرة بينها بقوله: لا يقوم به إلا نحوى عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص، عالم باللغة التى نزل بها القرآن عالم بالفقه^(٢)، ثم علل لنا سبب احتياج هذا الفن لتلك العلوم بقوله:

فأما احتياجه إلى معرفة النحو وتقديراته: أن الوقف على قوله ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾^(٣)، ثم يبتدئ "قيما" لئلا يتخيل كونه صفة له، إذ العوج لا يكون قيما وكذا الوقف على ما آخره هاء^(٤).

أما احتياجه إلى معرفة التفسير فلأنه إذا وقف على ﴿... فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً...﴾^(٥) كان المعنى محرمة عليهم هذه المدة، وإذا وقفت على "فإنها محرمة عليهم" كان المعنى محرمة عليهم أبداً، وأن النية أربعين فرجع فى هذا إلى التفسير فيكون بحسب ذلك^(٦).

(١) سورة الأنعام، آية ١٤.

(٢) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج ١ ص ٣٤٣.

(٣) سورة الكهف، آية ١.

(٤) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٤٤.

(٥) سورة المائدة، آية ٢٦.

(٦) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٤٥.

أما احتياجه إلى المعنى كقوله: ﴿ قَالَ اللَّهُ عَلَى مَا نَقُولُ وَكِيلٌ ﴾^(١) فيقف على قال: "وقفة لطيفة، لئلا يتوهم كون الاسم الكريم فاعل" قال " وإنما الفاعل يعقوب عليه السلام"^(٢).

وأما احتياجه إلى المعرفة بالقراءات فلأنه إذا قرأ:

﴿... وَيَقُولُونَ حَجْرًا مَّحْجُورًا ﴾^(٣)، بفتح الحاء، كان هذا التمام، وإن ضم

الحاء - وهي قراءة الحسن - فالوقف عند "حجرا" لأن العرب كان إذا نزل بالواحد منهم شده قال: "حجراً" قيل له: محجوراً أى لا تعاذون كما كنتم تعاذون فى الدنيا، حجر الله ذلك عليهم يوم القيامة^(٤).

ومن ذلك بان لنا فهم الزركشى لهذا الفن عن طريق بيانه حاجة هذا الفن للعلوم

الأخرى الموضحة له.

وهو بعد أن ثبين مفهومه ينتقل إلى مناقشة ما جاء من أقوال وتقسيمات للوقف

فيبين لنا أقسام الوقف عند أكثر القراء فيقول: منهم من ذكر أربعة أقسام له وهى: تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك، ومنهم من أسقط الحسن ومنهم من أسقط الحسن والكافى، ثم وضع لنا مفهومهم عن تلك الأقسام.

١- فالتام هو الذى لا يتعلق بشئ مما بعده، فيحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده كقوله

تعالى: ﴿... وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾^(٥)، وأكثر ما يوجد عند رؤوس الآي

وقد يوجد قبل انقضاء الفاصلة كقوله ﴿وَجَعَلُوا أَعْرَآءَهُمْ أَهْلِيًا أَذِلَّةً﴾^(٦) يشير إلى

هذا أنه التمام وذلك لانقضاء كلام بلقيس ثم قال تعالى:

(١) سورة يوسف، آية ٦٦.

(٢) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٤٥ وما بعدها

(٣) سورة الفرقان، آية ٢٢.

(٤) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٤٩

(٥) سورة البقرة آية ٥

(٦) سورة النمل، آية ٣٤

﴿... وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾ (الشعراء من الآية: ٧٤)، وهو رأس الآية وقد يوجد بعدها كقوله تعالى ﴿... مُصْبِحِينَ ﴿٣٧﴾ وَيَالَيْلٍ ...﴾ (١)، "مصبحين" رأس الآية، و"بالليل" التمام لأنه معطوف على المعنى والصبح بالليل وآخر كل قصة ما قبل أولها (٢).

٢- الكافي منقطع في اللفظ متعلق في المعنى فيحسن الوقف عليه والابتداء، بما بعده نحو ﴿... حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ...﴾ (٣)، هنا الوقف ثم يبتدئ بما بعد ذلك وهكذا باقى المعطوفات، وكل رأس آية بعدها لام كي، وإلا بمعنى لكن.

٣- والحسن هو الذى يحسن الوقوف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به فى اللفظ والمعنى (٤).

٤- والقبيح هو الذى لا يفهم منه المراد نحو "الحمد" فلا يوقف عليه (٥).

ثم يبين ما ذهب إليه الجمهور من أن الوقف فى التنزيل على ثمانية أضرب: تام وشبيهه به، وناقص وشبيهه به وحسن وشبيهه به، وقبيح وشبيهه به، يقول: وصنفوا فيه تصانيف، فمنها ما أثروه عن النحاة ومنها ما أثروه عن القراء، ومنها ما استنبطوه ومنها ما اقتدوا فيه بالسنة فقط، كالوقف على أواخر الآى وهى مواقف النبى ﷺ (٦).

ويطريقة عرض الأقوال ذكر ما ذهب إليه أبو يوسف صاحب أبى حنيفة من أن هذا التقسيم بدعة لأن القرآن معجز وهو كله قطعة واحدة، فكله قرآن وبعضه قرآن وكله تام حسن وبعضه تام (٧)، ثم بين ما قال به ابن الانبارى وأبو عبيد وغيره فى ذلك (٨).

(١) سورة الصافات، من الآية ١٣٧، ١٣٨.

(٢) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٥١.

(٣) سورة النساء، آية ٢٣.

(٤) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٥٢.

(٥) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٥٢.

(٦) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٥٤.

(٧) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٥١.

(٨) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٥٥.

وعن طريق التطبيق بين لنا ثلاث مسائل وقاعدة فى الصفة والمستثنى والجملة الندائية وهو ما قال به الرماني وفصله ابن الحاجب^(١)، ثم ذكر قاعدة فى الذى والذين فى القرآن بقوله جميع ما فى القرآن من الذين والذى يجوز فيه الوصل بما قبله نعتاً له والقطع على أنه خبر المبتدأ إلا فى سبعة مواضع فإن الابتداء بها هو المعين ومثاله ﴿الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ يَتْلُونَهُ حَقَّ تِلَاوَتِهِ﴾ (البقرة من الآية: ١٢١).^(٢)

وهو يخالف أقوالاً ويرجح أخرى مثاله: خالف الجوينى فى قوله: جميع ما فى القرآن من القول لا يجوز الوقف عليه لأن ما بعده حكاية القول، يبين الزركشى أن هذا الإطلاق مردود لقوله تعالى: ﴿... وَلَا تَحْزُنْكَ قَوْلُهُمْ﴾^(٣)، فإنه يجب الوقف هنا لأن قوله تعالى ﴿... إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ (النساء من الآية: ١٣٩). ليس من قولهم^(٤).

ورجح ما ذكره الفرغانى والدليل على ذلك تلخيصه فصلاً من كتابه المستوفى فى العربية وإقراره بذلك: وهو أن الوقف ضربان: اضطرارى واختيارى والاضطرارى ما يدعو إليه انقطاع النفس^(٥)، والاختيارى هو الذى لا يكون باعتبار انفصال ما بين جزئى القول وهو ينقسم بانقسام الانفصال أقساماً: منها التام: وهو الذى يكون بحيث يستغنى كل واحد من جزئى القولين اللذين يكتنفانه عن الآخر كالوقف عند "نستعين" من قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾^(٦)، ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٧)

مستغن عن الآخر من حيث الإفادة النحوية والتعليق اللفظى.

(١) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٥٦، ٢٥٧.

(٢) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٥٨.

(٣) سورة يونس، آية ٦٥.

(٤) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٥٩.

(٥) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٥٩.

(٦) سورة الفاتحة، آية ٥.

(٧) سورة الفاتحة، آية ٦.

ومنها الناقص: وهو أن يكون ما قبله مستغناً عما بعده ولا يكون ما بعده مستغناً عما قبله كالوقف على "المستقيم" من قوله ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ولأن لك أن تسكت على إهدنا الصراط المستقيم، وليس لك أن تقوم مبتدئاً ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ...﴾^(١). ومنها الأنقص: ومثاله: "لكن هو الله" وبيّن الفرق بينهم^(٢)، حيث ذكر أن التام قد يجوز أن يقع فيه بين القولين مهلة وتراخ في اللفظ والناقص ولا يجوز أن يقع فيه بين جزأى القول إلا قليل لبث والذى دونهما أى الأنقص لا لبث فيه ولا مهلة أصلاً^(٣). وهو يبين لنا متى يحسن الوقف الناقص؟ وخواص الوقف التام ومراتب الوقف الناقص، وذلك فى ثلاثة فصول:

الفصل الأول:

يقول يحسن (الوقف) (الناقص) بأمر:

- ١- منها أن يكون لضرب من البيان، كقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾^(٤)، إذ به تبين أن "قيما" منفصل عن عوجا، وأنه حال فى نية التقدم.
- ٢- ومنها أن يكون على رؤوس الآى، كقوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَرْحَمُونَ﴾^(٥) أن تقولوا...^(٥).
- ٣- ومنها أن تكون صورية فى اللفظ صورة الوصل بعينها، كقوله: ﴿كَلَّا إِنَّهَا لَأُظَى﴾^(٦).
- ٤- ومنها أن يكون الكلام مبنياً على الوقف، فلا يجوز فيه إلا الوقف صيغة كقوله:

(١) سورة الفاتحة، آية ٧.
 (٢) الزركشى: نفسه ج ١ ص ٣٦٢.
 (٣) الزركشى: نفسه ج ١ ص ٣٦٢.
 (٤) سورة الكهف، آية ١.
 (٥) سورة الأنعام آية ١٥٥-١٥٦.
 (٦) سورة المعارج، آية ١٥-١٦.

﴿ يَلِيَّتَنِي لَمْ أُوْتْ كِتَابِيَّةً ۖ وَلَمْ أُدْرِ مَا حِسَابِيَّةٌ ﴾ (١)

الفصل الثاني:

يبين فيه أن من خواص التام المراقبة، وهو أن يكون الكلام له مقطعان على البديل على كل واحد منها إذا فرض فيه وجب الوصل فى الآخر وإذا فرض فيه الوصل وجب الوقف على الآخر كالحال بين "حياة" وبين "أشركوا" من قوله: ﴿...وَلَتَجِدَنَّهُمْ أُحْرَصَ النَّاسِ عَلَىٰ حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ... ﴾ (٢)، فإنك إن جعلت القطع على حياة وجب أن تبتدئ فنقول: ومن الذين أشركوا يود على الوصل لأن يود صفة للفاعل فى موضعه، فلا يجوز الوقف دونه وكذلك إن جعل المقطع "أشركوا" وجب أن يصل "حياة" على أن يكون التقدير: "واحرص على الذين أشركوا" (٣).

الفصل الثالث:

يبين فيه مراتب الوقف الناقص حيث يقول: ينقسم الناقص بانقسام ما مر من التعلق اللفظى بين طرفيه فكلما كان التعلق أشد وأكثر كان الوقف أنقص وكلما كان أضعف واو هى كان الوقف أقرب إلى التمام والتوسط يوجب التوسط. وفى عرضه لتلك الفصول يريد أن ينفذ إلى أقسام جديدة للوقف حيث يقول: فقد خرج لك بهذه القسمة، وهى القسمة الصناعية ستة أصناف من الوقف فى الكلام: خمسة منها بحسب الكلام نفسه وهى: الأتمة، التام، والذى يشبه التام، والناقص المطلق والأنقص. وواحد من جهة المتكلم أو القارئ، وهو الذى بحسب انقطاع النفس (٤)، وهو ينبه

(١) سورة الحاقة، آية ٢٥-٢٦.

(٢) سورة البقرة، آية ٩٦.

(٣) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج ١ ص ٣٦٥.

(٤) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج ١ ص ٣٦٧.

النص القرآني عند الزركشى بين الفهم والتذوق

القارئ في اختيار الأفضل فالأفضل ويشترط في ذلك أن تتطابق به انقطاع نفسك لينجذب عند السكت إلى باطنك من الهواء ما تستعين به ثانياً على الكلام^(١).

وهو يبين كيف يتم الوقف على بعض الأدوات منها كلا: حيث يحدد أن "كلا" في

القرآن على ثلاثة أقسام:

١- ما يجوز الوقف عليه والابتداء به جميعاً باعتبار معنيين وهي اثنا عشر حرفاً منها في سورة مريم: ﴿... أَمْ آتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا ﴿٧٨﴾ كَلَّا...﴾^(٢).

٢- ما يبدأ به ولا يجوز الوقف عليه في ثمانية عشر حرفاً منها في المدثر

﴿كَلَّا وَالْقَمَرَ﴾^(٣).

٣- ما لا يوقف عليه ولا يبدأ به في ثلاثة أحرف منها في الشعراء ﴿... أَنْ يَقْتُلُونِ ﴿٦﴾ قَالَ كَلَّا...﴾^(٤) "بلى" ويقسمها أيضاً إلى ثلاثة أقسام:

١- ما اختاره كثير من القراء وأهل اللغة من الوقف عليها لأنها جواب لما قبلها غير متعلق بما بعدها في عشرة مواضع ومثالها: ﴿... إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿٣٣﴾ بَلَى...﴾^(٥).

٢- ما لا يجوز الوقف عليها لتعلق ما بعدها بها وبما قبلها في سبع مواضع في الأنعام ﴿... بَلَىٰ وَرَبِّيَ...﴾^(٦)، يقول الزركشى وهذه لا خلاف فيها في الامتناع الوقف عليها ولا يحسن الابتداء بها لأنها وما بعدها جواب.

٣- اختلفوا في جواز الوقف عليها والزركشى يرى أن الأحسن المنع لأن ما بعدها متصل بها وبما قبلها وهي خمسة مواضع، منها في البقرة ﴿قَالَ بَلَىٰ وَلَٰكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾^(٧).

(١) الزركشى: نفسه ج ١ ص ٣٦٨.

(٢) سورة مريم آية ٧٨-٧٩.

(٣) سورة المدثر آية ٣٢.

(٤) سورة الشعراء، آية ١٤-١٥.

(٥) سورة البقرة آية ١١١-١١٢.

(٦) سورة الأنعام آية ٣٠.

(٧) سورة البقرة، آية ٢٦٠.

ثم بين أن "نعم" في أربعة مواضع: في الأعراف: ﴿...قَالُوا تَعْمَرُ فَأَدْنُ مُؤَدِّنٌ...﴾ (١) والمختار الوقف عليها لأن ما بعدها ليس معلقاً بها ولا بما قبلها، والثاني والثالث في الأعراف والرابع في الصافات والمختار ألا يوقف على نعم في هذه المواضع لتعلقها بما قبلها، وهو بين ضابط ما يختار الوقف عليها أن يقال: إن وقع بعدها "ما اختير الوقف عليها وإلا فلا، أو يقال: إن وقع بعدها واو لم يجز الوقف عليها وإلا اختير، أنت مخير في أيهما شئت (٢).

وحاصل ما يراه الزركشي ترجيح التعلق والوصل والفصل.

٤- في علم مرسوم الخط:

بعد أن بين الزركشي أن الخط دال على الألفاظ والألفاظ دالة على الإفهام، حدد أن

الخط ثلاثة أقسام:

- ١- خط يتبع به الإقتداء السلفي، وهو رسم المصحف، وهو ما نحن بصدد بحثه.
- ٢- خط جرى على ما أثبتته اللفظ وإسقاط ما حذفه وهو خط العروض.
- ٣- خط جرى على العادة المعروفة، وهو الذي يتكلم عليه النحوي.

ثم يبين أن الخط العربي جرى على ثلاثة وجوه:

الأول: ما زيد عليه على اللفظ.

الثاني: ما نقص.

الثالث: ما كتب على لفظه.

الأول، ما زيد فيه، وهو على أقسام

أ- ما زيد فيه الألف: وهي إما أن تزداد أول كلمة أو آخرها أو وسطها:

(١) سورة الأعراف، آية ٤٤.
(٢) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٣٧٥.

١- ما زيد في أول الكلمة: ومثاله، قوله تعالى: "لَأَنْبَحْتَهُ" في قوله تعالى ﴿... لَأَعَذِّبَنَّكُمْ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لَا أَذْهَبَهُ...﴾ (١). فالألف زِيدت تنبيهاً على أن المؤخر أشد في الوجود من المقدم عليه لفظاً، فالذبح أشد من العذاب.

٢- ما زِيدت آخر الكلمة: ومثاله زيادتها بعد الواو في الأفعال نحو: "يرجوا"، "يدعوا" وذلك لأن الفعل أثقل من الاسم لأنه يستلزم فاعلاً، والفعل أزيد من الاسم في الوجود لأنه جملة والاسم مفرد، والواو أثقل حروف المد واللين والضمّة أثقل الحركات والمتحرك أثقل من الساكن فزيدت الألف تنبيهاً على ثقل الجملة (٢).

٣- ما زِيدت في وسط الكلمة: ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿... وَجِئَءَ يَوْمَئِذٍ بِجَهَنَّمَ...﴾ (٣) وذلك دليلاً على أن هذا المجئ هو بصفة من الظهور ينفصل بها عن معهود المجئ، وهذا بخلاف حال: ﴿... وَجِئَءَ بِالنَّبِيِّعِنَ وَالشُّهَدَاءِ...﴾ (٤).

ب- زيادة الواو: وهي تزداد للدلالة على ظهور معنى الكلمة في الوجود في أعظم رتبة للعيان مثل: ﴿... سَأُورِيكُمْ آيَاتِي...﴾ (٥)، لأن الآية جاءت للتهديد والوعيد.

ج- زيادة الياء: ومثال ذلك بقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ (٦)، أنها كتبت بياء بين فرقا بين "الأيد" الذي هو القوة، وبين "الأيدي" جمع يد، ولما كانت القوة التي بنى الله بها السماء هي أحق بالثبوت في الوجود من الأيدي، فزيدت الياء لاختصاص اللفظة بمعنى أظهر في إدراك الملكوتي في الوجود.

(١) سورة النمل، آية ٢١.

(٢) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٣٨٢.

(٣) سورة الفجر، آية ٢٣.

(٤) سورة الزمر، آية ٦٩.

(٥) سورة الأنبياء، آية ٣٧.

(٦) سورة الذاريات، آية ٤٧.

الثاني، ما نقص عن اللفظ،

وتسمه إلى الأقسام التالية:

أ - الألف: وتحذف في كثير من أسماء الفاعلين مثل: قادر" وكذلك الألف الزائدة في الجموع السائلة والمكسرة مثل: "الفتن" ، "الأبرار" وكذلك الأسماء الأعجمية "كإبراهيم".

ب- الواو: وهي تحذف ويكتفى بالضمة قصداً للتخفيف، فإذا اجتمع واوا والضم، حذف الواو التي ليست عمدة، وتبقى العمدة، سواء أكانت الكلمة فعلاً أو صفة أو اسماً^(١).

ج- حذف الياء اكتفاء بالكسرة نحو: "ارهبون"، "فاعبدون" وهو الياء قسمين:

١- ضرب محذوف في الخط ثابت في التلاوة وذلك باعتبارين:

أ - ما هو ضمير المتكلم: وفيه تثبت الياء الأولى ومثاله:

﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾ (القمر من الآية: ١٦).

ب- إذا كانت لام الكلمة: مثل قوله تعالى: ﴿... أَجِيبْ دَعْوَةَ الدَّاعِ...﴾ (البقرة

من الآية: ١٨٦). تحذفت تنبيهاً على المخلص لله الذي قلبه ونهايته في دعائه

في الملكوت والآخرة لا في الدنيا.

٢- ضرب محذوف في الخط والتلاوة: هو باعتبار غيبة عن باب الإدراك جملة، وهو

قسمان:

أ - ضمير المتكلم: وفي هذا يقتصر في الخط على نون الوقاية والمكسرة.

ب- إذا كانت الياء لام الكلمة في الفعل أو الاسم، فإنها تسقط من حيث

يكون معنى الكلمة يعتبر من مبدئه الظاهر شيئاً بعد شيء إلى ملكوتية

الباطن، إلى ما لا يدرك منه إلا إيماناً وتسليماً فيكون الحذف في الياء

(١) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ٣٩٧، ٣٩٨

منبهاً لذلك وإن لم يكمل اعتباره فى الظاهر من ذلك الخطاب بحسب عرض الخطاب مثل (... وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا)^(١).

ج- فى حذف النون: الذى هو لام الفعل فيحذف تنبيهاً على صغر مبتدأ الشئ وحقارته، وأن منه ما لا يحيط بعلمه غير الله مثل: ﴿ أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً ﴾^(٢).
وينهى تحقيقه لعلم مرسوم الخب بتخصيص ستة فصول عن مواضع تدخل ضمن تلك التقسيمات حيث بين فيها:

١- فيما كتبت الألف فيه واو على لفظ التفعيم: وحددها بأربعة أصول مطردة، وأربعة أحرف متفرعة، فالأصول: "الصلوة"، "الزكوة"، "الحيوة"، "الربو"، والفرعية: "بالغدوة" "كمشكوة" "النجوة"، "منوة".

ويعلل ذلك بأن ما جاء فى الأصول فإنه من تعظيم شأن هذه الأحرف فإن الصلاة والزكاة عموداً بالإسلام، والحيوة: قاعدة النفس ومفتاح البقاء، وترك الربا قاعدة الأمان وفضاح التقوى، وبين أن ما أثبت بالألف ومثاله فى سورة الروح لأنه ليس العام الكلى، لأن الكلى منفى فى حكم الله عليه بالتحريم وفى نفى الكلى نفى فى جميع جزئياته.

٢- فى مد الياء وقبضها: بين أن الأسماء لما لازمت الفعل صار لها اعتباران:

أحدهما: من حيث هى أسماء وصفات، وهذا تقبض منه التاء.

الثانى: من حيث أن يكون مقتضاها فعلاً وأثراً ظاهراً فى الوجود فهذا تمد فيه

ثم بين ما جاء ممدوداً فيه الياء لهذه العلة: وهى أن الحاصلة بالفعل فى الوجود تمد

نحو قوله ﴿ وَإِنْ تَعَدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا ﴾^(٣).

(١) سورة النساء، آية ١٤٦.

(٢) سورة القيامة، آية ٣٧.

(٣) سورة إبراهيم، آية ٣٤.

٣- في الفصل والوصل: بين الزركشي أن الموصل في الوجود توصل كلماته في الخط

والمفصول معنى في الوجود يفصل في الخط وحصره في الآتي:

- إنما بالكسر كله موصول إلا حرف واحد "إن ما تدعون لواقع" لأنه مفصول في الوجود والعلم.

- إنما بالفتح كله موصول إلا حرفان:

﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ...﴾^(١)

﴿وَمَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَاطِلُ...﴾^(٢)، فصل لدعوى غير الله.

- كلما موصول إلا ثلاثة: ﴿... كُلِّ مَا رُدُّوْا إِلَى الْفِتْنَةِ أُرْكَسُوا فِيهَا...﴾^(٣).

- بتسما موصول إلا ثلاثة أحرف: ﴿... بِعَسْمَا أَسْثَرُوا بِهِمَ أَنْفُسَهُمْ...﴾^(٤)

وفيه نظر.

بعد هذا حدد الحروف التي لا توصل بما بعدها وهي: الألف والواو، والذال، والذال والراء والزاي، وعلّة ذلك أنها علامات لانفعالات ونهايات ونبه أن سائر الحروف توصل في الكلمة الواحدة^(٥).

٤- في بعض حروف الإدغام: وهذا القسم نرى أنه يمكن إلحاقه بالفصل والوصل، ومن تلك الحروف:

أ - عن ما: مفصولة لأن معنى ما: عموم كلي، وعن: تفيد المجاوزة والمجاورة للكلي مجاوزة لكل واحد من جزئياته ففصل علامات على ذلك.

ب- من ما: ثلاثة أحرف مفصولة لا غير، أم من: أربعة أحرف مفصولة.

(١) سورة الحج، آية ٦٢.

(٢) سورة لقمان، آية ٣٠.

(٣) سورة النساء، آية ٩١.

(٤) سورة البقرة، آية ٩٠.

(٥) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٤١٧.

ج- عن ما: مفصول. ممن: موصول، كما بين أن لام التعريف ظهرت فى الخط لأن

التعريف من شأنه أن يكون أبين وأظهر.

٥- من حروف متقاربة تختلف فى اللفظ لاختلاف المعنى من مثل:

﴿... بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ...﴾ (١)

﴿... وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً...﴾ (٢)

٦- فى كتابة فواتح السور: بين السبب فى وصل ألم، ألرومن العادة أن الهجاء مقطع وعلة

ذلك بأنهم وصلوا لأنه ليس هجاء لاسم معروف وإنما هى حروف اجتمعت يراد بكل

حرف معنى.

لقد حدد الزركشى لعلم مرسوم الخط قواعد ونبه إلى عدم تجاوزها، وعلل ذلك

بطريقة منطقية تارة وبطريقة فقهية تارة أخرى وجمع فيهما بين ما قاله أهل اللغة والنحو

والتصوف وغير ذلك.

ولنا عليه مأخذ فهو فى حصره لبعض الجوانب غير دقيق:

أ- ففى الموصول والمفصول: ذكر أن "بئسما" موصول إلا فى ثلاثة أحرف: اثنان فى

البقرة: ﴿... بئسما أشترؤا بهء أنفسهم...﴾ (٣)، ﴿... بئسما يأمركم

بهء إيمنكم...﴾ (٤)، وفى الأعراف: ﴿... بئسما خلقتموني...﴾ (٥)، والذى

فى المصحف خلاف ذلك إذ أن بئسما موصول فى الآيات الثلاثة ولعل الأمر قد

اختلف على الناسخ أو حدث تحريف فى قوله "بئسما" موصول والصحيح أنها

(١) سورة البقرة آية ٢٤٧.

(٢) سورة الأعراف، آية ٦٩.

(٣) سورة البقرة، آية ٩٠.

(٤) سورة البقرة، آية ٩٣.

(٥) سورة الأعراف، آية ١٥٠.

مفصول لأن كلام الزركشى بعد ذلك يعدل على إنها كذلك^(١)، والقضية بهذا التحريف تكون مقلوبة.

ب- تناقضه أحياناً بين ما ينظره ويطبقه حيث أثبت في باب الحذف: أن الياء تحذف إذا كانت ضميراً المتكلم أو لام الفعل ومثال ذلك: فبشر عباد" لأنه خطاب للرسول ﷺ يذكر أن ذلك بخلاف قوله: ﴿... يَعْْبَادِ لَا حَوْفَ عَلَيْكُمْ...﴾ فإنها تثبت، لأنه خطاب لهم في الآخرة غير محجوبين فلورجعنا إلى رسم المصحف لوجدنا أن ياء المتكلم تلحق بعبادى أو تحذف منها دون وجود قاعدة مطردة بعكس ما يرى الزركشى، ففي سورة الزمر تأتي عباد بدون ياء ثلاث مرات: ﴿قُلْ يَعْْبَادِ الَّذِينَ ءَامَنُوا...﴾^(٢)، ﴿... يَعْْبَادِ فَاتَّقُونِ﴾^(٣)، ﴿... فَبَشِّرْ عِبَادِ...﴾^(٤)، خطاباً للرسول ﷺ وللمؤمنين وتأتى بياء المتكلم فى مواضع كثيرة من سور أخرى على غير قاعدة كذلك فى الزمر نفسها: ﴿قُلْ يَعْْبَادِى الَّذِينَ...﴾^(٥)، وفى العنكبوت: ﴿يَعْْبَادِى الَّذِينَ ءَامَنُوا...﴾^(٦) وفى الإسراء: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِى يَقُولُوا...﴾^(٧) وفى إبراهيم ﴿قُلْ لِعِبَادِى الَّذِينَ ءَامَنُوا...﴾^(٨)، وفى الحجر: ﴿... نَبِئْ عِبَادِى أَنِّى أَنَا الْعَفْوَورُ الرَّحِيمُ﴾^(٩)، ولعل كثرة التأويلات المنطقية التى انتهجها الزركشى فى تعليقه لتلك القضايا جعلت الأمر يلتبس عليه.

(١) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٤١٩.

(٢) سورة الزمر، آية ١٠.

(٣) سورة الزمر، آية ١٦.

(٤) سورة الزمر، آية ١٧.

(٥) سورة الزمر، آية ٥٣.

(٦) سورة العنكبوت، آية ٥٦.

(٧) سورة الإسراء، آية ٥٣.

(٨) سورة إبراهيم، آية ٣١.

(٩) سورة الحجر، آية ٤٩.

رابعاً، الملحكم والمتشابه والمبهم والموهم والمختلف،

١- معرفة الملحكم من المتشابه:

دارت أقوال العلماء فى معرفة الملحكم من المتشابه فى القرآن حول ثلاثة أقوال:

١- من قال إن القرآن كله ملحكم، ودليلهم قوله سبحانه:

﴿...أَحْكَمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ (١)

٢- من قال إن القرآن كله متشابه، ودليلهم قوله سبحانه:

﴿... اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَبِهًا...﴾ (٢)

٣- من قال إن القرآن بعضه ملحكم وبعضه متشابه ودليلهم قوله جل جلاله: ﴿هُوَ الَّذِي

أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ
مُتَشَبِهَاتٌ﴾ (٣)

ولقد ارتضى الزركشى القول الثالث، ومع أنه قد ارتضاه إلا أنه احترز عليه بقوله

وهذا القول لا يدل على الحصر فى هذين الشئيين، فإنه ليس فيه شئ من الطرق الدالة عليه

وقد قال سبحانه: ﴿... لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ...﴾ (٤)، والمتشابه لا يرجى

بيانه والملحكم لا توقف معرفته على البيان (٥).

وإن كنا لا نرى تعارضاً بين الأقوال الثلاثة ولا تضارب بين كلام الله تعالى، فلا

تضارب بين معانى الآيات الثلاث ولا تنافى بين أقوال العلماء، ودليلنا على ذلك أن

الأحكام المطلقة فى الآية الأولى التى استدلت بها أصحاب القول الأول معناه أن القرآن كله

(١) سورة هود، آية ١.

(٢) سورة الزمر، آية ٢٣.

(٣) سورة آل عمران، آية ٧.

(٤) سورة النحل، آية ٤٤.

(٥) الزركشى: البرهان ج ٢، ص ٦٨.

متقن منظم رصين ليس فيه خلل لفظى أو معنوى ولا تناقض فى أوامره وأحكامه وأن المتشابه فى الآية الثانية التى استدل بها أصحاب القول الثانى معناه أن القرآن كله يشبه بعضه بعضاً فى الإحكام والإتقان وبلوغ الدرجة القصوى فى الفصاحة والبلاغة والإعجاز، فالقرآن كله فى نهاية التماسك والترابط وهو كالقطعة الواحدة فالإحكام والتشابه فى الآيتين جاء كل منهما على معناه اللغوى المشهور وهو غير الإحكام والتشابه الوارد فى الآية الثالثة ذلك لأن الإحكام فيها جاء مقابلاً للمتشابه فهو إحكام اصطلاحى وتشابه اصطلاحى وذلك لا نجد تعارضاً بين الأقوال الثلاثة ولا معنى لترجيح الزركشى للقول الثالث.

على أن قصدنا بيان فهم الزركشى للمحكم والمتشابه من خلال ما أثبتته فى هذا الجانب، فقد قصد إلى بيان معنى المحكم والمتشابه: فالمحكم أصله لغة المنع واصطلاحاً ما أحكمته بالأمر والنهى وبيان الحلال والحرام.

والمتشابه معناه أن يشتهب اللفظ فى الظاهر مع اختلاف المعانى، ولكى يحيط بمعنى المحكم والمتشابه أورد أقوال العلماء ونحدها بالآتى لأهميتها:

القول الأول: أن المحكم ما عرف المراد منه إما بالظهور وإما بالتأويل والمتشابه، ما استأثر الله بعلمه كقيام الساعة وخروج الدجال والحروف المقطعة أوائل السور وهذا هو قول أهل السنة.

القول الثانى: المحكم ما وضع معناه والمتشابه نقيضه.

القول الثالث: المحكم ما لا يحتمل من التأويل إلا وجهاً واحداً والمتشابه ما احتمل أوجهاً وهذا رأى ابن عباس وعليه أكثر الأصوليين.

القول الرابع: المحكم ما تأويله تنزيهه والمتشابه ما لا يدرك إلا بالتأويل.

القول الخامس: المحكم ما لم تتكرر ألفاظه والمتشابه عكسه.

إلى غير ذلك من الأقوال التي جاءت في معنى المحكم والمتشابه والتي يرى الزركشي أن تلك المعاني كلها متقاربة^(١)، وهو يرى أن سياق معاني القرآن العزيز قد تتقارب المعاني ويتقدم الخطاب بعضه على بعض ويتأخر لحكمة الله في ترتيب الخطاب والوجود، فتشتبك المعاني وتشكل إلا على أولى الأبواب، فيقال في هذا الفن متشابه بعضه ببعض وأما المتشابه من القرآن العزيز فهو يشابه بعضه بعضاً في الحق والصدق والإعجاز والبشارة والندارة وكل ما جاء به وأنه من عند الله.

وهو يحدد لنا معايير يعرف من خلالها المحكم من المتشابه تلك المعايير هي:

- أ - الأشياء التي يجب بردها عند الإشكال إلى أصولها: منها: رد المتشابهات في الذات والصفات إلى محكم قوله: ﴿... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ...﴾^(٢)، ومنه ضرب في الحلال والحرام ومنه ما جاء من اختلاف الأئمة في كثير من الأحكام بحسب فهمهم لدلالة القرآن ومنه الآيات التي اختلف المفسرون فيها على أقوال كثيرة تحتملها الآية ولا يقطع على واحد من الأقوال، وأن مراد الله منها غير معلوم لنا بحيث يقطع به^(٣).
- ب- معرفة ما جاء من أقوال حول الآية: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾^(٤)، اختلف العلماء في ذلك فمنهم من قال إن "والراسخون في العلم يقولون آمنا به"، أن الواو للاستئناف والراسخون مبتدأ ويقولون خبره ومنهم من قال إن الواو للعطف والراسخون معطوف

(١) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٧٢.

(٢) سورة الشورى، آية ١١.

(٣) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٧٢.

(٤) آل عمران، آية ٧.

وجملة يقولون حال، نبه الزركشي أن كل واحد أول التأويل الخاص به وهو يرجح أنها للعطف على أن الراسخين لهم حظ في العلم بالمتشابه ويستند إلى ما جاء عن مجاهد أنه قال: "فإنهم لو لم يعلموها لم يكونوا من الراسخين ولم يقع الفرق بينهم وبين الجهال"^(١).

وإن كنا نرى أن ترجيح الزركشي عليه طائفة قليلة من العلماء، والقول الثاني عليه أصح الصحابة والتابعين وأتباعهم وعليه أهل السنة وهو أصح الروايات عن ابن عباس ومال إليه السيوطي في الإتيان^(٢)، وقبله أكده القرطبي^(٣)، ويستند السيوطي على ما جاء في تفسير عبد الرزاق وما أخرجه الحاكم بمستدركه عن ابن عباس أنه كان يقرأ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّنَّا بِهِ...﴾ (آل عمران من الآية: ٧). فهذا يدل على أن الواو للاستئناف لأن هذه الرواية وإن لم تثبت بها القراءة فأقل درجتها أن تكون خيراً بإسناد صحيح إلى ترجمان القرآن فيقدم كلامه في ذلك على من دونه ويؤيد ذلك أن الآية دلت على ذم متبعي المتشابه ووصفهم بالزيغ وابتغاء الفتنة وعلى مدح الذين فوضوا العلم إلى الله وسلموا إليه.

ج- الحكمة من مجي المتشابه في القرآن الكريم:

بحر الزركشي (الحكمة لجمي المتشابه في القرآن) ومجده باعتبارين:

١- إن كان مما لا يمكن الإطلاع على علمه فله حكم منها:

(١) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٧٤.

(٢) السيوطي: الإتيان ج ٢ ص ٣.

(٣) القرطبي: الجامع لأحكام القرآن ج ١ ص ١٢٥٢.

- أ - ابتلاء الله عباده وامتحانهم بالوقوف فيه والتعبد بقلاوته وقضاء فرض التلاوة وابتلاؤهم بوجوب الإيمان به لتظهر قوة الإيمان والزيّف.
- ب- إقامة الحجة بها عليهم، وذلك إنما نزل بلسانهم ونعتهم ثم عجزوا عن الوقوف على ما فيها من بلاغتهم وإفهامهم.
- ٢- إن كان مما يمكن الإطلاع عليه فله حكم منها:

- أ - تيسير حفظ القرآن والمحافظة عليه لأنه لو بسطت هذه التشابهات كلها لزاد حجم القرآن وكثرت آياته وكلماته ولكان أزيد بكثير مما هو عليه.
- ب- ليبحث العلماء على النظر الموجب للعلم بغوامضه والبحث عن دقائق معانيه.
- ج- لإظهار فضل العالم على الجاهل، ويستدعيه علمه إلى المزيد في الطلب في تحصيله ليحصل له درجة الفضل.

وأضاف السيوطي إلى ذلك معرفة إعجاز القرآن^(١)، لأن الخفاء له مدخل عظيم في بلوغ بلاغته أعلى درجات البيان.

٢- علم التشابه :

بين الزركشي معناه أنه : إيراد القصة الواحدة في صور شتى وفواصل مختلفة ويكثر في إيراد القصص والأنباء، وحدد الحكمة من ذلك الإيراد بقوله: وحكمته التصرف في الكلام وإتيانه على ضروب، ليعلمهم عجزهم عن جميع طرق ذلك، وهو يبين أن أحكام التشابه تثبت من وجهين باعتبارين:

أ - الاعتبار الأول: الأفراد :

وجعله على أقسام:

(١) السيوطي: معترك الأقران في إعجاز القرآن: حيث نكر أن رجوه إعجاز القرآن: انقسامه إلى محكم ومتشابه فهو محكم لا يتطرق إليه النقص والاختلاف ويشبهه بعضه بعضاً في الحق والصدق والإعجاز، انظر معترك الأقران، ج ١ ص ١٣٦.

- ١- ما جاء منه فى موضع علم نظم، وفى آخر على عكسه، نبه على أنه يشبه رد العجز على الصدر بين الزركشى أن هذا النوع وقع منه فى القرآن كثير بينها فى المواضع التى وقعت فيها ومثال ذلك: ما جاء فى البقرة: ﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً﴾^(١)، وفى الأعراف: ﴿وَقُولُوا حِطَّةً وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾^(٢) وعلى هذا حصر الزركشى على كل ما وقع فى القرآن من هذا النوع^(٣).
- ٢- ما يشتبه بالزيادة والنقصان، وقد يعلل هذا الاشتباه بقوله: إن مجئ كل آية يختلف عن الآية الأخرى ويوضح ذلك بالأمثلة التى اشتبهت على البعض ومثاله: ما جاء فى البقرة: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ...﴾^(٤)، وفى يسن ﴿وَسَوَاءٌ...﴾^(٥) بزيادة "واو" لأن ما فى البقرة جملة هى خبر عن اسم إن وما فى يس جملة عطفت بالواو على جملة، وعلى هذا المنوال عرض جميع ما اشتبه فيه وعلله^(٦).
- ٣- التقديم والتأخير: ذكر أنه قريب من القسم الأول، وقد افاض القول فيه حيث حدد جميع ما ورد فى القرآن مما جاء فيه تقديم وتأخير ومثال ذلك ما جاء فى البقرة ﴿يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ...﴾^(٧) مؤخراً وما سواه ﴿... وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾^(٨) وبين تعليقات هامة عن أسباب تقديم اللعب على اللهو فى مواضع، وتقديم اللهو على اللعب فى مواضع

(١) سورة البقرة، آية ٥٨.

(٢) سورة الأعراف، آية ١٦١.

(٣) الزركشى: البرهان ج ١ ص ١٣٣ وما بعدها.

(٤) سورة البقرة، آية ٦.

(٥) سورة يس، آية ١٠.

(٦) الزركشى: البرهان ج ١ ص ١١٥ وما بعدها.

(٧) سورة البقرة، آية ١٢٩.

(٨) سورة آل عمران، آية ١٦٤.

أخرى وعلل أن اللعب يكون فى الصبا واللهو يكون فى الشباب، والتقديم والتأخير فيه حسب مقتضى الحال، كما أفاض القول فى الضرر والنفع وعكسه (١).

٤- ما جاء بالتعريف والتنكير كقوله: ﴿...وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقِّ﴾ (٢)، وفى آل عمران: ﴿...بِغَيْرِ حَقِّ﴾ (٣)، ويحصر جميع ما جاء فى هذا القسم ويعلله (٤).

ما جاء بالجمع والإفراد ومثاله فى البقرة: ﴿... لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلَّا أَيَّامًا مَّعْدُودَةً﴾ (٥) وفى آل عمران: ﴿... مَّعْدُودَاتٍ﴾ (٦)، ويحصر جميع ذلك فى القرآن (٧).

٥- ما جاء مبدلاً فيه حرف بحرف غيره ومثاله فى البقرة: ﴿... أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا...﴾ (٨)، بالواو، وفى الأعراف: ﴿... فَكُلَا...﴾ (٩)، بالفاء وتعليقه لذلك إن أسكن فى البقرة من السكون الذى هو الإقامة، فلم يصلح إلا بالواو ولو جاءت الفاء لوجب تأخير الأكل إلى الفراغ من الإقامة، والذى فى الأعراف من المسكن وهو اتخاذ الموضع سكناً، فكانت الفاء أولى لأن اتخاذ المسكن لا يستدعى زمناً متجدداً.

٦- ما جاء بإبدال كلمة بأخرى: ومثاله فى البقرة: ﴿... مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَاءَنَا...﴾ (١٠) وفى لقمان: ﴿... وَجَدْنَا...﴾ (١١)، وهويبين جميع ما جاء فى ذلك.

(١) الزركشى: البرهان ج ١ ص ١٢١ وما بعدها.

(٢) سورة البقرة، آية ٦١.

(٣) سورة آل عمران، آية ١١٢.

(٤) الزركشى: البرهان ج ١ ص ١٢٣.

(٥) سورة البقرة، آية ٨٠.

(٦) سورة آل عمران، آية ٢٤.

(٧) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج ١ ص ١٢٨.

(٨) سورة البقرة، آية ٣٥.

(٩) سورة الأعراف، آية ١٩.

(١٠) سورة البقرة، آية ١٧٠.

(١١) سورة لقمان، آية ٢١.

٧- الإدغام وتركه: وحدد ذلك في خمسة مواضع: في النساء والأنفال: ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ... ﴾^(١)، وفي الحشر^(٢)، وفي الأنعام (من الآية: ٤٢). ﴿... لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ﴾ وفي الأعراف: ﴿يُضَرَّعُونَ﴾

الاعتبار الثاني:

فقد تسمه إلى:

- ١- ما جاء على حرفين: وحصر جميع ما وقع في القرآن منه، ومثاله: ﴿... لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ اثنان في البقرة^(٣).
- ٢- ما جاء على ثلاثة أحرف: حصرها في القرآن ومثاله: ﴿أُولَئِكَ يَسْمُرُونَ فِي الْأَرْضِ...﴾ في الروم (من الآية: ٩). وفاطر (من الآية: ٤٤). والمؤمن (من الآية: ٢١).
- ٣- ما جاء على أربعة حروف: ومثاله: ﴿مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ...﴾ بتكرير من في يونس (من الآية: ٦٦) والحج والنمل والزمر، وحصر جميع ما وقع في القرآن منه.
- ٤- ما جاء على خمسة حروف: ومثاله: ﴿... حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ في الأنعام ثلاثة^(٤) والرابع في الحجر^(٥)، والخامس في النمل^(٦).
- ٥- ما جاء على ستة حروف: ومثاله: ﴿... إِنَّ فِي ذَٰلِكُمْ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ في الأنعام، والنحل (من الآية: ٧٩)، والنمل (من الآية: ٨٦)، والعنكبوت (من الآية: ٢٤)، والروم، والزمر.

(١) سورة الحشر، آية ٤.

(٢) سورة النساء، ١١٥، الأنفال، آية ١٣.

(٣) سورة البقرة، آية ٢١٩، ٢٦٦.

(٤) الأنعام: آية (٨٣): "تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مِّنْ نَّشَأٍ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ"

آية (١٢٨) "خَالِدِينَ فِيهَا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ"

آية (١٣٩) "سَيَجْزِيهِمْ وَصَفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ"

(٥) الحجر: آية ٢٥: "وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ"

(٦) النمل: آية (٦) "وَإِنَّكَ لَتَلْقَىٰ الْقُرْآنَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ"

٦- ما جاء على سبعة حروف: ومثاله: ﴿... لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ﴾ في البقرة (من الآية: ٢٦٦) وإبراهيم، والقصاص ثلاثة مواضع، والزمر، والدخان.

ثم ذكر ما جاء على ثمانية حروف وتسعة وعشرة، وأحد عشر حرفاً وخمسة عشر وجهاً وثمانية عشر وجهاً، وعشرين، وثلاثة وعشرين وهو في كل هذا يحصر جميع ما وقع في القرآن منه.

٣- في حكم الآيات المتشابهات الواردة في الصفات:

بيّن الزركشى في هذا الجانب الاختلافات الواردة في تلك الآيات والتي انقسم الناس بها إلى ثلاث فرق:

أ - منهم من قال: إنه لا مدخل للتأويل فيها، بل تجرى على ظاهرها ولا تؤول شيئاً منها وهؤلاء هم المشبهة.

ب- ومنهم من قال: إن لها تأويلات، ولكننا نمسك عنه مع تنزيه اعتقادنا عن الشبه والتعطيل، ونقول: لا يعلم إلا الله، وهو قول السلف.

ج- ومنهم من قال: إنها مؤولة، وأولوها على ما يليق به.

والزركشى يرى أن القول الأول باطل، والثاني والثالث منقولان عن الصحابة، ثم

يبين من قال بالثاني من الصحابة وهو يرجع ذلك إلى قول أم سلمة أنها سئلت عن الاستواء فقالت: الاستواء معلوم والكيف مجهول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة^(١)، وبيّن ما أجاب به مالك موافقاً ما قالت به أم سلمة واستند إلى ما قال به الأوزاعي وابن راهوية، وما قال به أبو عمر بن الصلاح وما قال به الغزالي.

(١) الزركشى: البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٧٨.

والزركشى يوافق الفريق الثالث الذين قاموا بالتأويل ويعلل ذلك بقوله: وإنما حملهم على التأويل وجوب حمل الكلام على خلاف المفهوم من حقيقته، لقيام الأدلة على استحالة التشابه والجسمية فى حق البارئ تعالى، وهو ينبه أن الخوض فى مثل هذه الأمور خطره عظيم وليس بين المعقول والمنقول تغاير فى الأصول، بل التغاير إنما يكون فى الألفاظ واستعمال المجاز لغة الغرب وإنما قلنا: لا تغاير بينهما فى الأصول لما علم بالدليل أن العقل لا يكذب ماورد به الشرع، إذ لا يرد المشرع بما لا يفهمه العقل.

إذ هو دليل الشرع وكونه حقاً، ولو تصور كذب العقل فى شئ لتصور كذبه فى صدق الشرع فمن طالبت ممارسته للعلوم وكثر خوضه فى بحورها أمكنه التلفيق بينها لكنه لا يخلو من أحد أمرين، إما تأويل يبعد عن الإفهام أو موضع لا يتبين فيه وجه التأويل لقصور الإفهام عن إدراك الحقيقة، والطمع فى تحقيق كل ما يرد مستحيل المراد، والمرد إلى قوله:

﴿... لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى من الآية: ١١) (١)

يبين الزركشى ما جاء من أقوال فى الصفات ويناقشها فنجده يذكر ما حكاه مقاتل والكلبى عن ابن عباس عن صفة الاستواء أنها بمعنى استقرار، يرى الزركشى أن ذلك إن صح يحتاج إلى تأويل، فإن الاستقرار يشعر بالتجسيم، ثم يبين ما قالته المعتزلة أنها بمعنى استولى وقهر، ورد الزركشى ذلك بوجهين:

١- بأن الله تعالى مسئول عن الكونين، والجنة والنار وأهلها، فبأى فائدة فى تخصيص العرش.

٢- أن الاستيلاء إنما يكون بعد قهر وغلبة، والله تعالى منزه عن ذلك، قاله ابن الأعرابى

(١) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج ٢ ص ٨٠.

والزركشى يحصر كل ذلك ويرد عليها فيذكر ما قاله أبو عبيد وما حكاه إسماعيل الضير، وما جاء عن الأشعري وهو يقرر فى كل ذلك إنما أوردته لجريانه على منوالهم عن طريق التأويل ويقرر أنه سوف يحكى كلامهم وما فعله الزركشى فى الاستواء فى بقية الآيات التى ذكرت فيها الصفات وهو بهذا جمع كلام العلماء فى موضع واحد ورد على كل رأى بما يوافقه واستداركنا على الزركشى: أنه جعل من نوع واحد ثلاث أنواع فكان بإمكانه إفراد نوع واحد وجعل النوعين الثانى والثالث فصلاً تحت نوع واحد.

٤- علم المبهمات:

انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ تَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكُهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ (١).

ذكر الزركشى أن السلف اعتنوا بمثل هذا، مستنداً إلى قول عكرمة: طلبت الذى خرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم أدركه الموت أربع عشرة سنة حدد الزركشى إنها المبهمات المصنفة فى علوم الحديث واحترز بأنه لا يبحث فيما أخبر الله باستثنائه بعلمه ولكى يبين الزركشى ماهية هذا العلم حدد له أسباباً:

١- أن يكون أبهم فى موضع استغناء ببيانه فى موضع آخر: ومثاله: قوله تعالى ﴿ مَلِكٍ يَوْمَ الدِّينِ ﴾ (٢)، بينه بقوله ﴿ ثُمَّ مَا أَدْرَنكَ مَا يَوْمَ الدِّينِ ﴾ (٣) وقوله تعالى ﴿ ... وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ (٤)، والمراد آدم والسياق يبينه.

(١) سورة النساء، آية ١٠٠.

(٢) سورة الفاتحة، آية ٢.

(٣) سورة الانفطار، آية ١٧.

(٤) سورة البقرة، آية ٣٠.

٢- أن يتعين المبهم لاشتهاره، كقوله: ﴿... أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ (١)، ولم يقل حواء لأنه ليس غيرها.

٣- قصد الستر عليه ليكون أبلغ في استعطافه ولهذا كان النبي ﷺ إذا بلغه عن قوم شيء خطب فقال: ما بال قوم قالوا كذا، وهو غالب ما في القرآن كقوله تعالى ﴿أَوْكُلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا نَبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ...﴾ (٢) فيل: هو مالك بن الصيف.

٤- ألا يكون في تعيينه كثير فائدة، كقوله تعالى ﴿... أَوْكَالِذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ...﴾ (٣) والمراد بها بيت المقدس.

التنبيه على التعميم، وهو غير خاص بخلاف ما لو عين كقوله تعالى: ﴿... وَمَنْ تَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مَهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ...﴾ (٤)، قال عكرمة أقيمت أربع عشرة سنة أسأل عنه حتى عرفته، هو ضميره بن العيص وكان من المستضعفين بمكة، وكان مريضاً فلما نزلت آية الهجرة خرج منها فمات بالتنعيم (٥).

٥- تحقيره بالوصف الكامل، كقوله: ﴿... وَلَا يَأْتَلِ أُولُؤُا الْفَضْلِ مِنْكُمْ﴾ (٦) والمراد الوليد بن عقبة بن أبي معيط.

وهو بهذه الأسباب قد وضع أسساً لمعرفة المبهم ولتكتمل الفائدة وضع أربعة تنبيهات ليأخذها المفسر في حسابانه وهي:

أ - قد يكون للشخص اسمان فيقتصر على أحدهما دون الآخر لحكمة بين الزركشي في هذا التنبيه أن مخاطبة الله للكتابين في قوله تعالى: "يا بني إسرائيل" لم يذكروا في القرآن إلا بهذا الاسم، دون "يا بني يعقوب" وسره أن القوم لما خوطبوا بعبادة الله

(١) سورة البقرة، آية ٣٥.

(٢) سورة البقرة، آية ١٠٠.

(٣) سورة البقرة، آية ٢٥٩.

(٤) موضع بمكة.

(٥) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج ١ ص ١٦٠.

(٦) سورة النور، ٢٢.

وذكروا بدين أسلافهم موعظة لهم وتنبيهاً من غفلتهم، سموها بالاسم الذى فيه تذكرة بالله، وكذلك حيث ذكر الله نوحاً سماه به، واسمه عبد الغفار، لكثرة نوحه فى طاعة الله.

ب- أنه قد بالغ فى الصفات للتنبيه على أنه يريد إنساناً بعينه، كقوله تعالى:

﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾^(١)، قيل: أنه أمية بن خلف كان يهمز النبى ﷺ.

ج- قيل: لم يذكر الله تعالى: "امرأة" فى القرآن وسماها باسمها إلا مريم بنت عمران لما بينه من أن العرب يكنون عن الأشراف والإماء يصرحون بأسمائهم ولما قالت النصارى فى مريم وابنها ما قالت صرح الله باسمها على عادة العرب، ومع هذا فإن عيسى لا أب له واعتقاد هذا واجب فإذا تكرر ذكره منسوباً إلى الأم استشعرت القلوب ما يجب عليها اعتقاده من نفى الأب عنه وتنزيه الأم الطاهرة عن مثاله اليهود لعنهم الله.

د - وأما الرجال فقد ذكر منهم كثيراً ومثاله تسمية سبحانه لزيد فى سورة الأحزاب.

والزركشى فى كل هذا متفهم لهذا الجانب بما أوضحه ومصادره التى اعتمد عليها قليلة إلا من بعض إشارات عما ذكره بعض الأشياخ.

هـ- معرفة موهم المختلف:

يبين الزركشى أن معناه ما يوهم التعارض بين آياته ويحترز بقوله: وكلام الله جل جلاله منزّه عن الاختلاف، ونبه الزركشى فى هذا النوع تبيين ما يوهم الاختلاف للمبتدئ ويستند فى ذلك إلى قوله تعالى:

(١) سورة الهمزة، آية ١.

﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾^(١)، وهو يوضح من تكلم في هذا من المصدر الأول فيذكر منهم ابن عباس، ثم يبين من صنف فيه ويقرر أن قطرب صنف في هذا النوع تصنيفاً حسناً ثم يبين أنه لما كان القرآن منزهاً عن ذلك احتيج إلى إزالة هذا الاختلاف ولكي ينفذ إلى ذلك بين ما جاء في قوله تعالى ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً...﴾^(٢)، وقوله: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ...﴾^(٣)، وفيما جاء في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾^(٤) وقوله: ﴿وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ﴾^(٥).

نرى الزركشي يوضح قاعدة هامة في هذا: وهي: أن الألفاظ إذا اختلفت وكان مرجعها إلى أمر واحد لم يوجب ذلك اختلافاً، ثم بين ما ذكره الغزالي: من أن الاختلاف لفظ مشترك بين معان، وليس المراد اختلاف الناس فيه، بل نفى الاختلاف عن ذات القرآن، ومعنى هذا أنه إذا كان هذا الكلام من كلام رسول الله ﷺ لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً، فأما اختلاف الناس فهو تباين في آراء الناس لا في نفس القرآن^(٦).

ولكي يزيل الاختلاف وضع عند التعارض مرجحات وحدد ذلك في فصول:

الفصل الأول: ذكر أنه إذا تعارضت الآي وتعدرت فيها الترتيب والجمع طلب التاريخ وترك المتقدم منهما بالمتأخر ويكون ذلك نسخاً له، وإن لم يوجد التاريخ وكان الإجماع على استعمال إحدى الآيتين علم بإجماعهم، أن الناسخ ما أجمعوا على العمل بها، قال: ولا

(١) سورة النساء، آية ٨٢.

(٢) سورة البقرة، آية ٥١.

(٣) سورة الأعراف، آية ١٤٢.

(٤) سورة البلد، آية ١.

(٥) سورة التين، آية ٣.

(٦) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ٤٧.

يوجد في القرآن آيتان متعارضتان تعربان عن هذين الوصفين واستند في ذلك إلى ما قال به الاسفرائيني وهو في هذه الحالة يبين مرجحات منها:

١- تقديم المكي على المدني، إلا إذا كان المدني سابقاً.

٢- أن يكون أحد الحكمين على غالب أهل مكة والآخر على غالب أحوال أهل المدينة فيقدم الحكم بالخبر الذي فيه أحوال أهل المدينة ويطبق ذلك على ما جاء بالقرآن فيقول: كقوله تعالى: ﴿... وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنًا﴾^(١)، مع قوله: ﴿... كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى...﴾^(٢)، فإذا أمكن بناء كل واحدة من الآيتين على البديل جعل التخصيص في قوله تعالى: ﴿... وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ ءَامِنًا﴾ (آل عمران من الآية: ٩٧) كأنه قال: إلا من وجب عليه القصاص.

٣- أن يكون أحد الظاهرين مستقلاً بحكمه، والآخر مقتضياً لفظاً يزداد عليه فيقدم المستقل بنفسه عند المعارضة والترتيب^(٣).

إلى غير من المرجحات التي بينها في هذا الفصل والفصل الثاني والثالث، وما يهمنا هي الأسباب الموهمة للاختلاف التي وضحتها في الفصل الرابع، حيث ذكر أن هناك أسباباً موهمة للاختلاف وتلك الأسباب بتحديددها قد أزال أمام المبتدئ، ما يوهم بذلك وأهمها:

(١) سورة آل عمران، آية ٩٧.

(٢) سورة البقرة، آية ١٧٨.

(٣) ومثاله قوله تعالى: ﴿وَأْتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ مع قوله ﴿فَإِنْ أَحْصَرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾، وقد

اجمعت الأمة على أن الهدى لا يجب بنفس الحصر، وليس فيه صريح الإحلال بما يكون سبباً له فيقدم المنع مع

الإحلال عند المرض فيقول: ﴿وَأْتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾، على ما عارضه من الآية، البرهان ج ٢٤٩.

١- وقوع المخبر به على أحوال مختلفة وتطويرات شتى كقوله عن خلق آدم من تراب من حمأ مسنون، من طين لازب، بين أن هذه الألفاظ ومعانيها مختلفة إلا أن مرجعها جميعاً إلى أصل واحد وهو التراب.

٢- اختلاف الموضوع: كقوله تعالى ﴿... وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^(١) مع قوله: ﴿... عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾^(٢)، قيل: المنفى كلام التلطف والإكرام والمثبت سؤال التوبيخ والإهانة فلا تنافي.

٣- لاختلافهما من جهتي الفصل، كقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾^(٣)، حيث يبين أن أضيف القتل إليهم على جهة الكسب والمباشرة ونفاه عنهم باعتبار التأثير ويذكر ما قاله الجمهور من أن الأفعال مخلوقة لله تعالى مكتسبة للآدميين فنفي الفعل بإحدى الجهتين لا يعارضه إثباته بالجهة الأخرى.

٤- لاختلافهما في الحقيقة والمجاز، كقوله تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَرَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَرَىٰ﴾^(٤)، يستند في هذا الجانب إلى أقوال الناطقة وهم يرون أن الاختلاف بالإضافة، أي وترى الناس سكارى بالإضافة إلى أهوال يوم القيامة مجازاً، وما هم بسكارى بالإضافة إلى الخمر حقيقة.

٥- بوجهين واعتبارين، يحدد أنه الجامع للمفترقات، ويمثل له بقوله تعالى: ﴿فَبَصَرُكَ الْيَوْمَ حَدِيدٌ﴾^(٥)، وقوله: ﴿... خَشَعِينَ مِنَ الذُّلِّ يَنْظُرُونَ مِنَ ظُرْفِ حَفِيٍّ...﴾^(٦)، يفسر ذلك بقول قطرب: فبصرك أي عمك ومعرفتك بها

(١) سورة البقرة، آية ١٧٤.
 (٢) سورة الحجر، آية ٩٢، ٩٣.
 (٣) سورة الأنفال، آية ١٧.
 (٤) سورة الحج، آية ٢.
 (٥) سورة ق، آية ٢٢.
 (٦) سورة الشورى، الآية ٤٥.

قوية من قوله "بصر بكذا وكذا" أى علم وهو بهذا يبين لنا الأسباب المؤدية للاختلاف ورده على كل منها ويبين التعارض بين الآية والحديث لكى يحيط بجوانب هذا الاختلاف.

خامساً: فى معرفة تفسير القرآن وأحكامه:

١- معرفة تفسيره وتأويله:

بين الزركشى فى هذا النوع ما يحتاج إليه المفسر من فقه معناه ومعرفة أسراره والعمل بما فيه، كما بين ما يجب على المفسر، وأحسن طرق التفسير وأقسام التفسير، ويبين ما لا بد له للمفسر لأنه يعلم أن تفاوت الإدراك بين الناس أمر لا مراء فيه فالعامى يدرك من المعانى ظاهرها، ومن الآيات مجملها والذكى المتعلم يستخرج منها المعنى الرائع وبينهما مراتب فهم شتى فالفهم قائم عنده على درجة الذكاء والتعلم، ولهذا وضع عدة أمور لمعرفة تفسيره وتأويله تلك الأمور هى:

أ - فى بيان الفرق بين المعنى والتفسير والتأويل:

استند الزركشى على أقوال الأئمة ليفرق بين المعنى والتفسير والتأويل، وفى البداية يذكر ما قال به ابن فارس من أن معانى العبارات التى يعبر بها عن الأشياء ترجع إلى ثلاثة أشياء: المعنى والتفسير والتأويل، وهى وإن اختلفت فالمقاصد بها متقاربة^(١)، ومن هذا التقارب يفرق الزركشى بينهم.

فيبين أن المعنى هو المقصد والمراد وهو مشتق من الإظهار.

- أما التفسير فى اللغة: راجع إلى معنى الإظهار والكشف، فالتفسير كشف المغلق من المراد بلفظه، وإطلاق للمحتبس عن الفهم به.

(١) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج ٢ ص ١٤٦.

وفى الاصطلاح: هو علم نزول الآية وسورتها وأقاصيصها والإشارات النازلة فيها ثم ترتيب مكيتها ومدنيها، ومحكمها ومتشابهها، ونساخها ومنسوخها، وخاصها وعمامها ومطلقها ومقيدها، ومجملها ومفسرها^(١).

أما التأويل فى اللغة: من الأول: يقال آل الأمر إلى كذا أى صار إليه واصله من المآل وهو العاقبة والمصير، فكان التأويل صرف الآية إلى ما تحتمله من المعانى^(٢).

ثم يوضح ما جاء من اختلاف العلماء حول تعريف التفسير والتأويل فذكر من قال بأن التفسير كشف معانى القرآن وبيان المراد، ومن قال: بأن التفسير يستعمل فى غريب الألفاظ كالبحيرة والسائبة، ومن قال بأن التفسير يتعلق بالرواية، والتأويل يتعلق بالدراية ويستند إلى ما قاله البجلي والفشيري والنيسابورى والبغوى والكواشى وغيرهم وما قالوه من أن التأويل صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها، تحتمله الآية غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط^(٣)، والزركشى يعيب على بعض المفسرين عدم درايتهم عن الفرق بين التفسير والتأويل ونبه على ضرورة تبحر المفسر فى مختلف العلوم حتى يستطيع أن يفهم النص القرآنى وذلك أنه من لم يكن له علم وفهم وتقوى لم يدرك من لذة القرآن شيئاً ويحدد أربعة شروط يجب أن تتوافر فى المفسر:

أولها: أن يكون له علم أى درس العلوم وتبحر فيها.

ثانيها: الفهم: لأن ظاهر التفسير يجرى مجرى تعلم اللغة التى لا بد منها للفهم لأن القرآن نزل بلغة العرب، على أن فهم كلام الله تعالى لا غاية له كما لانهاية للمتكلم به

فأما الاستقصاء فلا مطمع فيه للبشر.

(١) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج ٢ ص ١٤٨.

(٢) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج ٢ ص ١٤٨.

(٣) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج ٢ ص ١٥٠.

ثالثها: التقوى: وتأتى من صحة الاعتقاد، والتجرد عن الهوى.

رابعها: التدبر: لأن من أحاط بظاهر التفسير- وهو معنى الألفاظ فى اللغة لم يكف ذلك فى فهم حقائق المعانى.

ومن هذا الوجه تفاوت الخلق فى الفهم بعد الاشتراك فى معرفة ظاهر التفسير (١).
ولكى يحيط الزركشى بما يحتاج إليه المفسر من المعرفة افرد مبحثاً هاماً يجب أن يلتزم به من يتصدى للتفسير هذا المبحث هو ما افرده بعنوان لطالب التفسير مآخذ كثيرة أمهاتها أربعة:

الأول: النقل عن رسول الله ﷺ:

نبه فيه على ضرورة النقل عن رسول الله مع الحذر من الحديث الضعيف والموضوع وبلغت نظر المفسر على أن ذلك كثير، ويعد الزركشى أن الصحيح المنقول عنه ﷺ هو الطران الأول.

الثانى: الأخذ بقول الصحابة:

والزركشى يعد ذلك بمنزلة الحديث المرفوع إلى النبى ﷺ وفى هذا الجانب يبين الزركشى صدور المفسرين من الصحابة وهم على وابن عباس، وعبد الله بن عمرو، ويحدد الزركشى أن كل ماورد عن غيرهم فحسن مقدم يجب أن يأخذ به.

ثم ينتقل من أقوال الصحابة إلى أقوال التابعين، وهو يوضح أقوال التابعين وما جاء فيها من أقوال العلماء فمنهم من أخذ بها ومنهم من منع، والزركشى يرى أن المفسرين أخذوا بأقوالهم وعلتهم، فى ذلك أن غالب أقوالهم تلقوها عن الصحابة ثم يحدد المبرزين من

(١) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج ٢ ص ١٥٦.

التابعين منهم: الحسن البصري، ومجاهد، وسعيد بن جبير وغيرهم، وبين طبقات المفسرين إلى زمنه (١).

ثم ينبه المفسر إلى اليقظة عندما ينقل أقوال المفسرين حتى لا يعد الاختلاف بين مفهوم كل منهم أقوالاً وهو يحدد أنه ليس كذلك بل يكون كل واحد مهم ذكر معنى ظهر من الآية، واقتصر عليه لأنه أظهر عد ذلك القائل، أو لكونه أليق بحال السائل (٢).

ثالثها: الأخذ بمطلق اللغة:

لأن القرآن نزل "بلسان عربي مبين" ويستند في ذلك إلى ما قال به أحمد بن حنبل وما نقل عن الفضل بن زياد وما رواه البيهقي عن مالك بن أنس من قوله "لا أوتى برجل غير عالم بلغات العرب يفسر كتاب الله إلا جعلته نكالاً" (٣).

رابعها: التفسير بالمقتضى من معنى الكلام والمقتضب من قوة الشرع:

يبين الزركشي أن هذا هو الذي دعا به النبي ﷺ لابن عباس بقوله: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل"، ومع ذلك ينبه بعدم جواز التفسير بالرأى والاجتهاد من غير أصل ومن هذا المنطلق يبين ما جاء من أقوال العلماء في تفسير القرآن بالرأى واضعاً في الاعتبار ما روى عنه ﷺ: "من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده من النار"، وقوله ﷺ "من تكلم في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ"، ولكي يبين الحديث يستند إلى ما قال به البيهقي وما ذكره الماوردي من أنه لوضح ما ذهب إليه لم يعلم شيء بالاستنباط ولما فهم الأكثر من كتاب الله شيئاً وإن صح الحديث فتأويله أن من تكلم في القرآن بمجرد آية ولم يعرج على سوى لفظه وأصاب الحق فقد أخطأ الطريق وأصابته اتفاق إذ الغرض أنه

(١) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ١٥٨، ١٥٩.

(٢) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ١٥٩.

(٣) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ١٦٠.

مجرد رأى لا شاهد له وفي الحديث أن النبي ﷺ قال: "القرآن ذلول ذو وجوه محتملة فأحمله على أحسن وجوهه"، وهو يبين أقسام التفسير:

فيذكر ما روى عن ابن عباس من تقسيمه التفسير إلى أربعة أقسام: قسم تعرفه العرب في كلامها وقسم لا يعذر أحد بجهالته، وقسم يعلمه العلماء خاصة، وقسم لا يعلمه إلا الله، ومن ادعى علمه فهو كاذب، يرى الزركشي أن هذه الأقسام صحيحة وهو بهذا يخالف الطبري الذي عدّ تلك الأقسام ثلاثة واعتبر أن ما لا يعذر أحد بجهالته خبراً وليس قسماً، ثم يفصل الزركشي القول في تلك الأقسام ليبصر المفسر حيث يذكر أن الذي تعرفه العرب، هو الذي يرجع إلى لسانهم وذلك شأن اللغة والإعراب، فأما اللغة فعلى المفسر معرفة معانيها ومسميات أسمائها ولا يلزم ذلك القارئ، وأما الإعراب: فما كان اختلافه محيلاً للمعنى جيب على المفسر والقارئ معرفته، وهو يبين أن ما كان من التفسير راجعاً إلى هذا القسم فسبيل المفسر التوقف فيه على ما ورد في لسان العرب وليس لغير العالم بحقائق اللغة ومفهوماتها تفسير شيء من الكتاب العزيز^(١).

وأما ما لا يعذر واحد بجهله: هو ما يتبادر الإفهام إلى معرفة معناه من النصوص المتضمنة شرائح الأحكام ودلائل التوحيد وكل لفظ أفاد معنى واحداً جلياً لا سواه يعلم أنه مراد الله تعالى، يبين الزركشي أن هذا القسم لا يختلف حكمه ولا يلتبس تأويله^(٢).

وأما ما لا يعلمه إلا الله تعالى: يبين الزركشي أن هذا ما يجرى مجرى الغيوب نحو الآي المتضمنة قيام الساعة ونزول الغيث وما في الأرحام وكل ما استأثر الله بعلمه^(٣).

(١) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ١٦٤، ص ١٦٥.

(٢) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ١٦٥.

(٣) الزركشي: البرهان في علوم القرآن ج ٢ ص ١٦٦.

وأما ما يرجع إلى اجتهاد العلماء: عرفه الزركشي بأنه هو الذي يغلب عليه إطلاق التأويل وهو صرف اللفظ إلى ما يقول إليه وفرق فيه بين المفسر والمؤول، فالمفسر عنده ناقل والمؤول مستنبط^(١)، ويبين أن كل لفظ احتمل معنيين فصاعداً هو الذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه.

ويبين لنا رأى الزركشي فى كل ذلك واضحاً فيما لخصه وأطلق عليه تخيل لما سبق حيث يبين: أن القرآن قسمان: أحدهما ورد تفسيره بالنقل عن يعنى تفسيره وقسم لم يرد.

يوضح الزركشى أن القسم الأول ينقسم إلى ثلاثة أنواع:

١- إما أن يرد التفسير عن النبى ﷺ، أو عن الصحابة أو عن رؤوس التابعين فالأول يبحث فيه عن صحة السند.

٢- أما ما ورد عن الصحابة فينظر فى تفسير الصحابى، فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك فى اعتمادهم وإن فسره بما شاهده من القرائن والأسباب فلا شك فيه وحينئذ إن تعارضت أقوال جماعة من الصحابة، فإن أمكن الجمع فذلك وإن تعذر فيقدم ابن عباس.

٣- أما ما ورد عن رؤوس التابعين فإذا لم يرفعوه إلى النبى ﷺ ولا إلى أحد من الصحابة فحيث جاز التقليد فيما سبق فكذا هنا ولا يجب الاجتهاد.

أما القسم الثانى: وهو ما لم يرد فيه نقل عن المفسرين وهو قليل وطريق التوصل إلى فهمه النظر إلى مفردات الألفاظ من لغة العرب ومدلولاتها واستعمالها بحسب السياق^(٢).

(١) الزركشى: البرهان فى علوم القرآن ج ٢ ص ١٦٦.

(٢) الزركشى: نفسه ج ٢ ص ١٧٢.

ثم يبين جانباً هاماً وهو فيما يجب على المفسر البداءة به:

حدد الزركشي في هذا الفصل ما يجب على المفسر البداءة به وهي العلوم اللفظية

وهو يبينها من جانبين:

الأول: من جهة الأفراد وحددها بثلاثة وجوه:

- ١- من جهة المعانى التى وضعت الألفاظ المفردة بإزائها وهو يتعلق بعلم اللغة.
- ٢- من جهة الهيئات والصيغ الواردة على المفردات الدالة على المعانى المختلفة وهو فن علم التصريف.
- ٣- من جهة رد الفروع المأخوذة من الأصول وهو من علم الاشتقاق.

الثانى: من جهة التركيب وحدده بأربعة وجوه:

- ١- باعتبار كيفية التراكيب بحسب الإعراب وهو متعلق بعلم النحو.
- ٢- باعتبار كيفية التراكيب من جهة إفادته معنى المعنى ويعنى به لازم أصل المعنى الذى يختلف باختلاف مقتضى الحال فى تراكيب البلغاء وهو الذى يتكفل بإبراز محاسنه علم المعانى.
- ٣- باعتبار طرق تأدية المقصود بحسب وضوح الدلالة وحقائقها ومراتبها وباعتبار الحقيقة والمجاز والاستعارة والكناية والتشبيه وهو ما يتعلق بعلم البيان.
- ٤- باعتبار الفصاحة اللفظية والمعنوية والاستحسان ومقابله وهو يتعلق بعلم البديع وقد بين الزركشى فى كل ذلك الناحية الإعجازية^(١)، لينفذ إلى أن أحسن طرق التفسير أن يفسر القرآن بالقرآن وهو بهذا يبين أن ما أجمل فى كل مكان فقد فصل فى موضع آخر ما اختصر من مكان فإنه بسط فى آخر

(١) الزركشى: نفسه ج ٢ ص ١٧٤، ص ١٧٥.

فإن أعيانك هذا فعليك بالسنة فإنها شارحة للقرآن، فإن لم يوجد فى السنة يرجع فيه إلى أقوال الصحابة فإن لم يوجد يرجع إلى النظر والاستنباط بالشرط السابق^(١)، وهو بهذا متفق مع ابن كثير فيما جاء بمقدمة تفسيره^(٢) ولكى يبين للمفسر بعض الأمور التى يجب على المفسر أن يتنبه إليها يحدد فصولاً لذلك منها:

- ١- يبين أن التأويل منقسم إلى منقاد ومستكره: فالمنقاد ما لا تعرض فيه بشاعة أو استقباح وقد يقع فيه الخلاف بين الأئمة منها: الاشتراك فى اللفظ نحو ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ (الأنعام من الآية: ١٠٣) هل هو من البصر أى بصر العين أو القلب، أو الأمر راجع إلى النظم أو لغموض المعنى ووجاهة النظم^(٣). أما المستكره: فما يستبشع إذا عرض على الحجة وحدد فى هذا الجانب أربعة أوجه^(٤).
- ٢- حاجة المفسر إلى التدبر والتفكير لمعانى القرآن^(٥).
- ٣- بيان أن فى القرآن علم الأولين والآخرين وما من شئ إلا ويمكن استخراج منه لمن فهمه الله تعالى^(٦).
- ٤- تقسيم القرآن إلى ما هو بين بنفسه وإلى ما ليس بين فيحتاج إلى بيان: فهو يبين أن ما هو بين بنفسه كثير منه ﴿... التَّائِبُونَ الْعَبِيدُونَ...﴾^(٧). ومنه ما ليس بين بنفسه فيحتاج إلى بيان وذلك: إما فى آية أخرى أو فى السنة لأنها موضوعة

(١) الزركشى: نفسه ج ٢ ص ١٧٥، ص ١٧٦.

(٢) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ج ١ ص ٢٣.

(٣) الزركشى: نفسه ج ٢ ص ١٧٩.

(٤) الزركشى: نفسه ج ٢ ص ١٧٩.

(٥) الزركشى: نفسه ج ٢ ص ١٨٠.

(٦) الزركشى: نفسه ج ٢ ص ١٨٠.

(٧) سورة التوبة آية ١١٢.

للبيان وهذا كثير كأحكام الطهارة والصلاة وغير ذلك وهو يطبق ذلك عملياً حيث يبين ما بين بآية أخرى وما بين بالسنة^(١).

٥- يبين ما يعين على المعنى عند الإشكال ويحدد لذلك أموراً منها:

أ - رد الكلمة لضعفها كقوله تعالى: ﴿...وَلَا تُطِيعُ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ (الإنسان من الآية: ٢٤) أى ولا كفوراً.

ب- ردها إلى نظيرتها، كقوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ...﴾ (النساء من الآية: ١٠٣) فهذا عام.

ج- ما يتصل بها من خبر أو شرط أو إيضاح فى معنى آخر كقوله تعالى: ﴿... مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا﴾^(٢). من كان يريد أن يعلم لمن العزة فإنها لله.

د- دلالة السياق، فإنها ترشد إلى تبين الجمل والقطع بعدم احتمال غير المراد.
ه- ملاحظة النقل عن المعنى الأصلي وذلك أنه قد يستعار الشئ لمشابهة، ثم يستعار المشابهة لمشابهة المشابهة ويتباعد عن المسمى الحقيقى بدرجات فيذهب عن الذهن الجهة المسوغة لنقله من الأول إلى الآخر وطريق معرفة ذلك بالتدرج كقوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٣).

و- معرفة النزول، وهو من أعظم المعين على فهم المعنى.
ز- السلامة من التذافع، كقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ﴾^(٤).

(١) الزركشى: المصدر السابق، ج ٢ ص ١٨٤ وما بعدها.

(٢) سورة فاطر، آية ١٠.

(٣) سورة آل عمران، آية ٢٨.

(٤) سورة التوبة، آية ١٢٢.

٦- وهو يبين أنه قد يكون اللفظ محتملاً لمعنيين في أحدهما أظهر فيسمى الراجح ظاهراً والمرجوح مؤولاً.

٧- وقد يكون اللفظ مشتركاً بين حقيقتين أو حقيقة ومجاز، ويصح حمله عليهما جميعاً كقوله تعالى: ﴿... وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ...﴾^(١)، قيل: المراد يضارر وقيل يضار أى الكاتب والشهيد لا يضارر فيكتم الشهادة والخط وهذا أظهر.

٨- ما فيه من الإجمال فى الظاهر، وذكر أنه كثير فى القرآن وحدد له أسباباً منها:

أ- أن يعرض من ألفاظ مختلفة مشتركة وقعت فى التركيب كقوله تعالى ﴿فَأَصْبَحَتْ كَالصَّرِيمِ﴾ (القلم من الآية: ٢) قيل معناه "كالنهار مبيضة لا شئ فيها وقيل كالليل مظلمة لا شئ فيها.

ب- من تعيين الضمير، كقولته تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ...﴾ (فاطر من الآية: ١٠٢)^(٢) فيحتمل أن يكون الضمير فى يرفعه عائداً على العمل، والمعنى أن الكلم الطيب يرفع العمل الصالح واحتمال أن يكون عائداً على الكلم ويكون معناه أن العمل الصالح هو الذى يرفع الكلم الطيب ويقرر أن كلاهما صحيح^(٣).

ج- من حذف الكلام كقوله: ﴿... وَتَرَعِبُونَ أَنْ تَكْفُوهُنَّ...﴾^(٤)، قيل معناه ترعبون فى نكاحهن لما لهن، وقيل معناه: عن نكاحهن لزمانتهن وقلة ما لهن والكلام يحتمل الوجهين، فلما ركب تركيباً حذف معه حرف الجراحتل التاويلين جميعاً.

(١) سورة البقرة، آية ٢٨٢.

(٢) الزركشى: السابق، ج ٢ ص ٢١١.

(٣) الزركشى: السابق، ج ٢ ص ٢١١.

(٤) سورة النساء، آية ١٢٧.

د - من مواقع الوقف والابتداء كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ ۗ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ ﴾^(١)، فقوله "والراسخون" يحتمل أن يكون معطوفاً على اسم الله تعالى ويحتمل أن يكون ابتداء كلام.

هـ - من جهة غرابة اللفظ كقوله تعالى: ﴿... وَلَا تَعْضَلُوهُمْ...﴾

و - من جهة كثرة استعماله الآن كقوله تعالى: ﴿... أَوْ أَلْقَى السَّمْعَ وَهُوَ شَهِيدٌ ﴾^(٢).

ز - من جهة التقديم والتأخير كقوله تعالى: ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى ﴾^(٣) تقديره: ولو كلمة سبقت من ربك واجل

مسمى لكان لزاماً، ولولا هذا التقدير لكان منصوباً كالإلزام.

ز - من جهة المنقول المنقلب، كقوله تعالى: ﴿ وَطُورٍ سِينِينَ ﴾^(٤) أى طور سيناء.

ط - المكرر القاطع لوصل الكلام فى الظاهر، كقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَتَّبِعُ الَّذِينَ

يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ شُرَكَاءَ ۗ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ ﴾^(٥)

معناه يدعون من دون الله شركاء إلا الظن.

ثم يبين ما جاء من الآيات مبيناً لهذا الإجمال وهذا تطبيقاً لما بينه فى الفصل الذى

نص فيه على أن القرآن فيه ما هو بين بنفسه وما هو ليس بين بنفسه.

وبهذا أحاط الزركشى بكل ما يحتاج إليه المفسر ليكون معيناً له على الفهم.

٢- فى بيان معاضدة السنة للقرآن (٦):

يبين الزركشى أن القرآن والحديث أبداً متعاضان بحيث يكمل واحد منهما

يخصص عموم الآخر ويبين إجماله.

(١) سورة آل عمران، آية ٧.

(٢) سورة ق، آية ٣٧.

(٣) سورة طه، آية ١٢٩.

(٤) سورة التين، آية ٢.

(٥) سورة يونس، آية ٦٦.

(٦) هو النوع الأربعون راجع البرهان ج ٢ ص ١٢٩.

حدد الزركشى ما جاء فى السنة وما جاء فى القرآن موافقاً، ويبين أن منه ما هو ظاهر، ومنه ما يغمضه، واستند الزركشى فى بيان ذلك إلى ما ذكره ابن برجان حيث نص على أن ما قاله النبى ﷺ من شئ فهو من القرآن وما جاء مجملاً فى القرآن، فهو مبين بحكم الرسول بقوله تعالى:

﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ (١)
وقوله تعالى ﴿ مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ ﴾ (٢).

ثم يبين الزركشى أن الرسول ﷺ أعلم صحابته مواضع حديثه من القرآن، ونبههم على مصداق خطابه من الكتاب ليستخرج علماء أمته معانى حديثه طلباً لليقين ولتستبين لهم السبيل، وذلك حرصاً منه عليه السلام على أن يزيل عنهم الارتباب وأن يرتقوا فى الأسباب وعلى هذا بين الزركشى ما جاء من القرآن موافق لحديث رسول الله ﷺ سواء أكان فى موضع التصريح به أو فى موضع التعريض به وهو يأتى بالأحاديث الشريفة ومعها الآيات القرآنية التى توضح هذا التعاضد والتوافق ومنها قالوا: يا رسول الله، ألا نتكل ونذع العمل؟ فقال: اعملوا فكل ميسر لما خلق ثم قرأ ﴿ فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى ﴾ (الليل من الآية: هـ) الآية، وأكد الزركشى معاضدة السنة للقرآن فقال أن قول الله تعالى: ﴿ يَوْمَ تَرَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ يَسْعَى نُورُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ... ﴾ (٣) يعاضده قول النبى ﷺ: أنتم الغر المحجلون يوم القيامة".

ونبه أنه كان بإمكان الزركشى أن يدرجه فصلاً فى النوع الحادى والأربعون حتى

يجمع بين كل طرق التفسير.

(١) سورة الحشر، آية ٧.

(٢) سورة النساء، آية ٨٠.

(٣) سورة الحديد، آية ١٢.

٣- معرفة أحكام القرآن (١):

بين الزركشي في هذا النوع من صنف فيه، وهو يجمع من مصنفات أصحاب المذاهب المتنوعة، فذكر من صنف من الشافعية والمالكية والحنفية والحنابلة لأن قصده من ذلك بيان الأحكام الفقهية المستنبطة من آيات القرآن، وهو ينبه على ضرورة معرفة المفسر بقواعد أصول الفقه، ويعلل ذلك أنه من أعظم الطرق في استثمار الأحكام من الآيات.

وبراءة يقسم (الزركشي للأحكام إلى قسمين)

أ - ما صرح به في الأحكام: ذكر أنه كثير ويحدد لنا سورة البقرة والنساء والمائدة والأنعام على أنها مشتملة في كثير من الأحكام.

ب- ما يؤخذ بطريق الاستنباط، وهو على قسمين:

١- ما يستنبط من غير ضمنية إلى أخرى، كاستنباط الشافعي تحريم الاستمناء باليد

من قوله تعالى: ﴿... إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ...﴾ (٢)

إلى قوله تعالى: ﴿... فَمَنْ ابْتَغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾ (٣).

٢- ما يستنبط مع ضمنية آية أخرى، كاستنباط على وابن عباس رضی اللہ عنہما

أن أقل الحمل ستة أشهر من قوله تعالى: ﴿... وَحَمْلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ

شَهْرًا...﴾ (٤)، مع قوله: ﴿... وَفِصْلُهُ فِي عَامَيْنِ...﴾ (٥)، وعليه جرى

الشافعي واحتج بها أبو حنيفة على أن أكثر الرضاع سنتان ونصف ثلاثون

شهرًا، ووجهه أن الله تعالى قدر لشئيين مدة واحدة فانصرفت المدة بكمالها إلى

كل واحد منها، فلما قام النص في أحدهما بقي الثاني على أصله (٦).

(١) البرهان ج ٢ ص ٣.

(٢) سورة المعارج، آية ٣٠.

(٣) سورة المعارج، آية ٣١.

(٤) سورة الأحقاف، آية ١٥.

(٥) سورة لقمان آية ١٤.

(٦) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ٥.

فإذا عرف المفسر قواعد أصول الفقه، استفاد في استنباط الأحكام من الآيات والزركشي في هذا الجانب يبين للمفسر أنه مثلاً:
أ - استفاد كون الأمر المطلق للوجوب من ذمة لمن خالفه وتسميته آياه عاصياً وترتيبه العقاب العاجل أو الأجل على فعله.

ب- استفاد عموم النكرة في سياق النفي في قوله تعالى:

﴿... وَلَا يَظْلِمُ رُبُّكَ أَحَدًا﴾^(١)

وقوله: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ...﴾^(٢)

ج- واستفاد التعليل من إضافة الحكم على الوصف المناسب كقوله تعالى: ﴿...وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا...﴾^(٣)، ﴿...الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا...﴾^(٤) فكما يفهم منه وجوب الجلد والقطع، يفهم منه كون السرقة والزنا عليه وأن الوجوب كان لأجلهما مع أن اللفظ من حيث النطق لم يتعرض لذلك بل يتبادر إلى الفهم من فحوى الكلام^(٥).

ثم نبه في ثلاثة فصول أن:

- ١- كل فعل عظمه الله ورسوله أو مدحه أو مدح فاعله إلى غير ذلك فهو دليل على مشروعيته المشتركة بين الوجوب والندب.
- ٢- كل فعل طلب الشرع تركه أو ذم فاعله أو عتب عليه أو لعنه إلى غير ذلك فهو يدل على المنع من الفعل ودلالته على التحريم أطرد من دلالته على مجرد الكراهة.

(١) سورة الكهف، آية ٤٩.

(٢) سورة المسجدة، آية ١٧.

(٣) سورة المائدة، آية ٣٨.

(٤) سورة النور، آية ٢.

(٥) الزركشي: المصدر السابق، ج ٢ ص ٩.

النص القرآني عند الزركشي بين الفهم والتذوق

٣- تستفاد الإباحة من لفظ الإخلال ورفع الجناح، والإذن، والعفو، وإن شئت فافعل وإن شئت فلا تفعل.

بين (الزركشي بفهمه (الفقهى) تاعرتين) هاتين

أ. نص الإطلاق والتقييد:

ينبه على أنه إن وجد دليل على تقييد المطلق صيراً إليه وإلا فلا، والمطلق على إطلاقه والمقيد على تقييده، لأن الله تعالى خاطبنا بلغة العرب والضابط أن الله تعالى إذا حكم في شئ صفة أو شرط ثم ورد حكم آخر مطلقاً نظر فإن لم يكن له أصل يرد إليه إلا ذلك الحكم المقيد وجب تقييده به وإن كان له أصل غيره لم يكن رده إلى أحدهما بأولى من الآخر. وهو يطبق تلك القاعدة بقوله: فالأول مثل اشتراط الله العدالة في الشهود على الرجعة والفراق والوصية وإطلاقه الشهادة في البيوع وغيرها والعدالة شرط الجميع ونحوه^(١).

ب. نص العموم والخصوص:

ينبه أنه لا يستدل بالصفة العامة إذا لم يظهر تقييد عدم التعميم، ويستفاد ذلك من السياق، ولهذا قال الشافعي اللفظ بين في مقصوده ويحتمل غير مقصوده وهو ينبه على الأحكام المستنبطة من تنبيه الخطاب وهذا نوع بديع وطريق تحصيله فهم المعنى وتقييده من سياق الكلام^(٢).

ثانياً: في علوم (العربية).

أ. نص اللغة:

١- في جمع الوجوه والنظائر:

والوجوه عنده: اللفظ المشترك الذي يستعمل في عدة معان كلفظ الأمة. والنظائر كالألفاظ المتواطئة، وهو يرى أن القول بأن النظائر في اللفظ، والوجوه في المعاني ضعيف بالرغم من احتياج

(١) الزركشي: المصدر السابق ج ٢ ص ١٥.

(٢) الزركشي: المصدر السابق، ج ٢ ص ٢١.

التضعيف إلى دليل وهذا يفعله الزركشي كثيراً، ثم يبين أن الوجوه والنظائر من معجزات القرآن ودليله على ذلك أن الكلمة الواحدة تنصرف إلى عشرين وجهاً ولا يوجد ذلك في كلام البشر، ويستند في ذلك على حديث رسول الله ﷺ: "لا يكون الرجل فقيهاً كل الفقه حتى يرى للقرآن وجوهاً كثيرة، وينص على أن ذلك رواه مقاتل في صدر كتابه".

وانطلاقاً من هذا يبين الزركشي ما جاء على وجوه ونذكر مثلاً مما بينه فقد ذكر أن كلمة الهدى "انصرفت إلى سبعة عشر حرفاً: منها أنها بمعنى البيان كقوله تعالى ﴿أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ...﴾^(١)، وبمعنى الدين كقوله تعالى ﴿... إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ...﴾^(٢)

وبمعنى القرآن كقوله تعالى ﴿... وَلَقَدْ جَاءَهُمْ مِّن رَّبِّهِمْ الْهُدَىٰ﴾^(٣) وبمعنى التوبة: ﴿... إِنَّا هُدُنَا إِلَيْكَ...﴾^(٤)، أى تبنا، وما إلى ذلك من المعاني التي أوردها لكلمة الهدى واستدل عليها بالقرآن الكريم^(٥)، مما يدل دلالة قاطعة بأن معنى الوجوه هو ما ذهب إليه في بداية حديثنا.

ولكى يبين المقصود بجمع الوجوه والنظائر استند إلى ما قال به ابن فارس في كتاب الأفراد فمثلاً يذكر:

١- كل ما في كتاب الله من نكر "الأسف" فمعناه "الحنن" كقوله تعالى في قصة يعقوب عليه السلام: ﴿... يَتَأَسَّفُ عَلَيَّ يَوْسُفَ...﴾^(٦)، لإقوله تعالى: ﴿... فَلَمَّا ءَاسَفُونَا...﴾^(٧)، فإن معناه أغضبونا، وأما قوله في قصة موسى عليه السلام:

(١) سورة البقرة، آية ٥.

(٢) سورة آل عمران، آية ٧٣.

(٣) سورة النجم، آية ٢٣.

(٤) سورة الأعراف، آية ١٥٦.

(٥) الزركشي: البرهان ج ١ ص ١٠٣، ص ١٠٤.

(٦) سورة يوسف، آية ٨٤.

(٧) سورة الزخرف، آية ٥٥.

﴿... غَضِبْنَا أَسْفَا...﴾^(١)، قال ابن عباس: مغتاطاً.

٢- كل ما فى القرآن من ذكر البعل فهو الزوج، كقوله تعالى: ﴿... وَبُعُولَهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ...﴾^(٢)، إلا حرفاً واحداً من الصفات: ﴿... أَدْعُونَ بَعْلًا...﴾^(٣) فإنه أراد ضمّاً.

٣- وكل حرف فى القرآن "حسبان" فهو من العدد، غير حرف فى سورة الكهف ﴿... حُسْبَانًا مِّنَ السَّمَاءِ...﴾^(٤)، فإنه بمعنى العذاب.

٤- وكل شئ من القرآن من "ريب" فهو شك، غير حرف واحد، وهو قوله تعالى: ﴿... نَتَرَبِّصُ بِهِ رَيْبَ الْمُنُونِ...﴾^(٥)، فإنه يعنى حوادث الدهر.

٥- وكل شئ فى القرآن من "زكاة" فهو المال، غير التى فى سورة مريم: ﴿... وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا وَزَكَاةً...﴾^(٦) فإنه يعنى تعطفاً.

ويستند فى كل ذلك إلى ما ذكره غير ابن فارس وما قال به أبو عمر الدانى وغيره.

ب- معرفة غريبة:

عنده هو معرفة المدلول، لأن الكاشف عن غريب القرآن يحتاج إلى معرفة علم اللغة

اسماً وفعلاً وحرفاً، وهو يحدد أن الحروف لقلتها تكلم النحاة على معانيها فتؤخذ من كتبهم، أما الأسماء والأفعال فتؤخذ من كتب اللغة^(٧).

(١) سورة طه، آية ٨٦.

(٢) سورة البقرة، آية ٢٢٨.

(٣) سورة الصافات، آية ١٢٥.

(٤) سورة الكهف، آية ٤٠.

(٥) سورة الطور، آية ٣٠.

(٦) سورة مريم، آية ١٣.

(٧) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٩١.

وينبئ أن معرفة هذا الفن أى غريب القرآن ضرورية للمفسر، ويؤيد ذلك ما قاله العلماء، وذكر منهم يحيى بن نضلة المديني وما قاله مجاهد من أنه لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم فى كتاب الله إذا لم يكن عالماً بلغات العرب، وما قال به ابن عباس من أن الشعر ديوان العرب، فإذا خفى عليهم الحرف من القرآن الذى أنزله الله بلغتهم رجعوا إلى ديوانهم، فالتمسوا معرفة ذلك^(١).

وينبئ أن هذا الباب عظيم الخطر فيجب العناية بتدبر الألفاظ منعاً من الخطأ كما وقع الجماعة من الكبار ومثل لهم بما وقع من أبى العالية حين فسر قوله تعالى ﴿ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾^(٢)، بقوله: لا يدرون شفع أو وتر، وما صوب به الحسن له، وقد وقع الخطأ لأن أبا العالية لم يتدبر حرف "فى" و"عن". ومن هنا تهيب كثير من السلف تفسير القرآن، وتركوا القول فيه ضرراً أن يزلوا فيذهبوا عن المراد.

ولذلك يقرر أنه ليس لغير العالم بحقائق اللغة وموضوعاتها تفسير شئ من كلام الله كما ينبئ أنه لا يكفى فى حقه تعلم اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشتركاً وهو يعلم أحد المعنيين والمراد المعنى الآخر، كما حدث لأبى بكر وعمر فى كلمة "الأب"، يرى الزركشى أن امتناعهما عن تفسيرها لم يكن بجهل منهما لمعناها وإنما خشيتهما أن فسراه بمعنى من معانيه أن يكون المراد غيره^(٣).

وخلاصة القول أن يحيط المفسر بمعرفة غريب القرآن، ومعرفة ذلك تحتاج إلى معرفة اللغة، فإن لم يكن عالماً بحقائقها وموضوعها لا يصح له تفسير شئ من كلام الله.

ج. معرفة التصريف:

(١) السيوطي: راجع مسائل نافع، الإقتان فى علوم القرآن ج ١ ص ١٤٩ وما بعدها.

(٢) سورة الماعون، آية ٥.

(٣) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٩١

وهو من العلوم التي يحتاج إليها المفسر وحده بأنه ما يلحق الكلمة ببنيته وجعله الزركشى على قسمين:

الأولى: جعل الكلمة على صيغ مختلفة بضروب من المعانى وينحصر ذلك فى التصغير والتكبير والمصدر، وأسمى الزمان والمكان واسم الفاعل، واسم المفعول، والمقصود والممدود.

الثانى: تغيير الكلمة لمعانى طارئ عليها وينحصر فى الزيادة والحذف والإبدال، والقلب والنقل، والإدغام.

ويبين فائدة التصريف هى حصول المعانى المختلفة المتشعبة عن معنى واحد فالعلم به أهم من معرفة النحو فى تعرف اللغة، لأن التصريف نظرفى ذات الكلمة والنحو نظرفى عوارضها^(١).

ويستند فى بيان معنى التصريف إلى ما ذكره ونبه إليه ابن فارس من قوله: من فواته علمه فاتته المعظم، لأننا نقول: "وجد" كلمة مبهمة فإذا صرفناها اتضحت، فقلنا فى المال "جدا"، وفى الضالة: "وجدانا"، وفى الغضب "موجدة"، وفى الحزن: "وجدنا"^(٢) وقوله تعالى: ﴿... وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾^(٣)، وقال تعالى: ﴿وَأَقْسَطُوا لِنَّ إِلَهًا اللَّهُ تَحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾^(٤)، فانظر كيف تحول المعنى بالتصريف من الجور إلى العدل، وذلك يكون فى الأسماء والأفعال^(٥).

وهو يستند إلى ما قال به الأزهري وما ذكره الزمخشري والراغب كما بين أن قوله تعالى: ﴿... وَأَذْكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾^(٦)، وقوله: ﴿فَهَلْ مِنْ مُدْكِرٍ﴾^(٧)، أن الدال فى

(١) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٩٧.

(٢) راجع المعجم الوسيط ج ١ ص ١٠١٣، حيث يبين: أن "وجد" فلان "يجد" "وجدنا": حزن، موجدة غضب. وبه وجدنا: أحبه وفلان وجدنا، وجدة: صار ذا مال، ومطلوبه، وجدنا، وجدنا وجدة، ووجودنا ووجدانا: أدركه، ويقال: وجد الضالة.

(٣) سورة الجن، آية ١٥.

(٤) سورة الحجرات، آية ٩.

(٥) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٩٧.

(٦) سورة يوسف، آية ٤٥.

(٧) سورة القمر، آية ١٥.

الموضعين بدل من الذال، لأن "ادكر" أصله "اذتكر" على وزن افتعل من الذكرو "مدكر" أصلها "مذتكر" مفتعل من الذكر فأبدلت التاء ذالاً والذال كذلك، وأدمغت احدهما فى الأخرى فصار اللفظ كما ترى (١).

وهو يبين أن من بدع التفاسير من فسرقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمْئِهِمْ...﴾ (الإسراء من الآية ٧١) أن "الإمام" جمع "أم" وأن الناس يدعون يوم القيامة بأسمائهم دون آبائهم (٢)، وهو يعيب عليهم هذا لأن هذا كلام من لا يعرف الصناعة ولا لغة العرب (٣). وهو متيقظ لما يقال حيث يخطأ من قال بأن "ادارتم" هو "افتعلتم" حيث يقول وهو غلط من أوجه: إن "ادارتم" على ثمانية أحرف، وافتعلتم على سبعة أحرف إلى غير ذلك من الأوجه التى أوردها (٤).

٢- معرفة الأحكام من جهة أفرادها وتركيبها:

نبه الزركشى أن ذلك يؤخذ من علم النحو، وبين من ألف فى هذا الصنف منهم الصوفى، ومكى، والعكبرى، والمنتجب والهمزانى والزمخشرى وابن عطية، وتلاههم أبوحيان (٥)، وذكر أن الإعراب يبين المعنى وهو الذى يميز المعانى، ويوقف على أغراض المتكلمين، ويتشرب على الناظر فى كتاب الله الكاشف عن اسراره ضرورة النظر فى هيئة الكلمة وصنعتها ومحلها ككونها مبتدأ أو خبراً، أو فاعله أو مفعوله، أو فى مبادئ الكلام أو فى جوابه، إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير، أو جمع قلة أو كثرة (٦).

وعلى هذا الشرط يوجب عليه مراعاة الآتى:

١- أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفرداً كان أو مركباً قبل الإعراب فإنه فرع المعنى ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور لأنها من المتشابه الذى استأثر الله بعلمه، وهو يمثل لفهم المعنى

(١) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٩٨.

(٢) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٩٩.

(٣) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٩٩.

(٤) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٩٩.

(٥) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٠١.

(٦) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٠٢.

بقوله تعالى: تقاة فى قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَنَّةً...﴾^(١) تلك الكلمة فى نصبها ثلاثة أوجه مبنية على تفسيرها، فإن كانت بمعنى الإتياء فهى مصدر كقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا...﴾^(٢)، وإن كانت بمعنى المفعول أى أمراً يجب اتقاؤه، فهذه نصب على المفعول به، وإن كانت جمعاً كرام ورماء، فهى نصب على الحال وهو يفرق بين تفسير المعنى وتفسير الإعراب حيث يقول: إن تفسير الإعراب لا بد فيه من ملاحظة الصناعة النحوية وتفسير المعنى لا يضر مخالفة ذلك^(٣).

- ٢- تجنب الأعراب المحمولة على اللغات الشاذة، فإن القرآن نزل بالأفصح من لغة قريش^(٤).
- ٣- تجنب لفظ الزائد فى كتاب الله تعالى، أو التكرار، ولا يجوز إطلاقه إلا بتأويل كقولهم الباء زائدة ونحوه، مرادهم أن الكلام لا يحتل معناه بحذفها لأنه لا فائدة فيه أصلاً، فإن ذلك لا يحتمل من متكلم^(٥).
- ٤- تجنب التقارير البعيدة والمجازات المعقدة، حيث لا يجوز فيه جميع ما تجوزه النحاه فى شعر امرئ القيس وغيره فتقول فى نحو: "اغفر لنا واهدنا"، فعلى دعاء أو سؤال ولا تقول: فعلى أمر تأدياً من جهة أن فعل الأمر يستلزم العلو والاستعلاء على الخلاف فيه^(٦).
- كما يبحث عما تقتضيه الصناعة فى التقدير فلا يؤخذ بالظاهر فى قوله تعالى ﴿...مَرَّحِبًا بِهِمْ...؟﴾^(٧)، قد يتبادر إلى الذهن أن "مرحباً" نصب اسم لا وهذا فاسد لأن شرط عمل لا فى الاسم ألا يكون معمولاً لغيرها وإنما نصب فعل مضمرة واجب الإضمار ولا: دعاء بهم بيان للمدعو عليهم^(٨).

(١) سورة آل عمران، آية ٢٨.

(٢) سورة نوح، آية ١٧.

(٣) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٠٤.

(٤) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٠٤.

(٥) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٠٥.

(٦) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٠٦.

(٧) سورة ص، آية ٥٩.

(٨) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣١٠.

وهو ينهى هذا المبحث بتنبيهه لابد أن يحيط به النحو المبتدأ مراتب الكلام فإن مرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة، ومرتبة المبتدأ قبل مرتبة الخبر وما إلى ذلك مما يدل دلالة قاطعة بأن الزركشى واسع الثقافة ثاقب الفكر.

ثالثاً: (سألييه في فهم النص القرآني):

بهذا قد تبين لنا فهم الزركشى لعلوم القرآن - سواء ما أدرجناه منها تحت اسم مباحث لتوثيق النص القرآني وما أدرجناه منها تحت أدوات تعين المفسر لفهم النص القرآني - تلك العلوم التي تعين على فهم كتاب الله وتفسيره واستنباط الأحكام والآداب منه، وهو المعين المشد لمن يريد الوقوف على فهم القرآن الكريم، إلى جانب أن معرفة تلك العلوم تفيد في التصدي لأعداء الإسلام ودفع شبهاتهم ورد مفترياتهم عن الإسلام والقرآن كما أنه معرفة تلك العلوم تجعل المسلم على قدر كبير من الثقافة الإسلامية والمعارف الدينية.

وإذا كان فهم الزركشى لعلوم القرآن هو ذلك، فهل طبق الزركشى ذلك على النص القرآني؟ وما مدى فهمه للنص القرآني؟

الحق أن فهم الزركشى للنص القرآني واضح من خلال عرضه لأنواع علوم القرآن لأن قصد الزركشى كما نوهنا عليه التعميد والتطبيق وذلك كان لزاماً علينا أن نبين فهم الزركشى للنص القرآني.

وإعمالاً للفائرة رأينا أن نبرأ بما أشار إليه (الزركشى من أن أحسن طرق التفسير:

١- أن يفسر القرآن بالقرآن: طبق ذلك فنراه يبين عند تعرضه لتفسير بعض آيات القرآن يقول في علم المبهمات: أن يكون أبهم في موضع استغناء ببيانه في آخر في سياق الآية، كقوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(١)، بينه بقوله: ﴿ثُمَّ مَا أَدْرَاكَ مَا يَوْمُ الدِّينِ﴾^(٢) لا تَمَلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ...﴾ (الفاحة من الآية: ٧)، بينه بقوله: ﴿...مِنْ

(١) سورة الفاتحة، آية ٢.

(٢) سورة الانفطار، آية ١٧ - ١٩ .

الْبَيْتَيْنِ وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ...»^(١)، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾^(٢) والمراد آدم والسياق يبينه^(٣).

٢- أن يفسر القرآن بالسنة: بينه بأن السنة مبينة للكتاب، حيث بين أن قوله ﷺ:

"من قال لا إله إلا الله حرمه الله على النار" في قوله تعالى ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ أُولَئِكَ لَهُمُ الْأَمْنُ...﴾^(٤)، بين الزركشي أنه مفهوم من قوله: ﴿... إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾^(٥) فأخبر أنهم دخلوا النار من أجل استكبارهم وإبائهم من قول: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ (محمد من الآية: ١٩) مفهوم هذا أنهم إذا قالوها مخلصين بها حرموا على النار.

وقوله ﷺ: "من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه"^(٦)، في قوله تعالى ﴿... حَدِيثٌ ضَيْفٌ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾^(٧)، وقوله تعالى: ﴿... وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ...﴾^(٨)، وهذه الأربع كلمات Jimعن حسن الصحبة للخلق، لأن من كف سره وأذاه وقال خيراً أو صمت عن الشر وأفضل على جاره وأكرم ضيفه فقد نجا من النار ودخل الجنة، إذا كان مؤمناً وسبقت له الحسنى، فإن العاقبة مستورة والأمور بخواتيمها^(٩).

(١) سورة النساء، آية ٦٩.

(٢) سورة البقرة، آية ٣٠.

(٣) الزركشي: البرهان ج ١ ص ١٥٦.

(٤) سورة الأنعام، آية ٨٢.

(٥) سورة الصافات، آية ٣٥.

(٦) صحيح مسلم، ج ١ ص ٣١.

(٧) سورة الذاريان، آية ٢٤.

(٨) سورة النساء، آية ٣٦.

(٩) الزركشي: البرهان ج ٢ ص ١٣٣، راجع ج ٢ ص ١٨٤ وما بعدها.

٣- الأخذ بمطلق اللغة:

أ. نخرجاته اللغوية:

والزركشى ذو حاسة لغوية دقيقة، فنراه يقول فى لفظه "ليكه" من الآية ﴿... كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ...﴾^(١)، "ليكه" أصلها "الأيكة" نقلت همزتها على لام التعريف وسقطت همزة الوصل لتحريك اللام وحذفت ألف عضد الهمزة ووصل اللام فاجتمعت الكلمتان فصارت "ليكة" علامة على اختصار وتلخيص وجمع فى المعنى وذلك فى حرفين أحدهما ﴿... كَذَّبَ أَصْحَابُ لَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ﴾ (الشعراء من الآية: ١٧٦) جمع فيه قصتهم مختصرة وموجزة فى غاية البيان، وجعلها جملة، والثانى فى قوله: ﴿... وَتَمُودُ وَقَوْمُ لُوطٍ وَأَصْحَابُ لَيْكَةِ﴾ (ص من الآية: ١٣) جمع الأمم فيها بألقابها وجعلهم جهة واحدة، هم آخر أمة فيها، ووصف الجملة قال تعالى: ﴿... أُولَئِكَ الْأَحْزَابُ...﴾ (ص من الآية: ١٣) وليس الأحزاب وصفاً لكل منهم، بل هو وصف لجميعهم^(٢).

كما نرى ذلك عند عرضه للحروف المختلفة فى اللفظ والمعنى، فى قوله تعالى ﴿... يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ...﴾^(٣)، وقوله تعالى: ﴿... وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ﴾ (البقرة من الآية: ٢٤٥)، يرى الزركشى أن الله تعالى عند ذكره البسط بالسين فللسعة الجزئية، وكذلك تكون عله التقييد، والصاد السعة الكلية، ودليل ذلك علو معنى الإطلاق، وعلو الصاد مع الجهارة والإطباق، وذلك أيضاً فى قوله تعالى: ﴿فَضْرِبَ بَيْنَهُمُ بُسُورًا﴾ (الحديد من الآية: ١٣)، ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ (يس من الآية: ٥١) فبالسين ما يحصر الشئ خارجاً عنه، وبالصاد ما تضمنه منه.

(١) سورة الشعراء، آية ١٧٦.

(٢) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٤٢٨.

(٣) سورة الرعد، آية ٢٦.

كما نراه عند بيانه لمعنى "الأب" من قوله تعالى: ﴿... وَفَكِهَةً وَأَبًا﴾ (عبس من الآية: ٢١) يقول: لما سئل أبو بكر وعمر عن معنى "الأب" لم يبينا ذلك، وهذا لم يكن بجهل منهما لمعنى "الأب" وإنما يحتمل والله أعلم أن "الأب" من الألفاظ المشتركة فى لغتهما أو فى لغات فحشياً إن فسراه بمعنى من معانيه أن يكون المراد غيره ولهذا اختلف المفسرون فى معنى "الأب" على سبعة أقوال، فقول: ما ترعاه البهائم، وإما ما يأكله آدمى فالحصيد والثانى: التين خاصة، والثالث: كما ما نبت على وجه الأرض والرابع ما سوى الفاكهة والخامس: الثمار الرطبة، وفيه بعد لأن الفاكهة تدخل فى الثمار الرطبة، ولا يقال: أفردت للتفضيل إذ لو أريد ذلك لتأخر ذكرها نحو: فاكهة ونخل ورمان، والسادس أن رطب الثمار هو الفاكهة ويابسها هو الأب، والسابع: أنه للأنعام كالفاكهة للناس^(١).

ب. أما العراب:

فقد أفاض فيه القول حيث ذكر أن على الناظر فى كتاب الله الكاشف عن أسراره النظر فى هيئة الكلمة وصيغتها ومحلها ككونها مبتدأ أو خبر، أو فاعله أو مفعوله، أو فى مبادئ الكلام أو فى جواب إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير، أو جمع قلة أو كثرة^(٢)، نراه يطبق ذلك على قوله تعالى: ﴿... أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَىٰ كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ...﴾^(٣) فيقال أى ارتباط بينهما؟ وجوابه أن المبتدأ وهو "من" خبره محذوف أى أفمن هو قائم على كل نفس تترك عبادته؟ أو معادل الهمزة تقديره: أفمن هو قائم على كل نفس كمن ليس بقائم ووجه العطف على التقديرين واضح. أما الأول فالمعنى: أترك عبادة من هو قائم على كل نفس ولم يكف الترك حتى جعلوا له شركاء.

(١) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٢٩٦.

(٢) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٠٢.

(٣) سورة الرعد، آية ٣٢.

وأما الثاني: فالمعنى إذا انتفتت المساواة بينهما فكيف تجعلون لغير المساوى حكم المساوى، وهو لا ينساق وراء الصناعة النحوية كالنح

ويبين فيوصف على جانب المعنى وإنما يجعل همه المعنى حيثما كان هناك تقدير إعرابى فنراه يبين الأحكام النحوية وما وراءها من فروق معنوية، فهو يعالج النحو القرآنى من الناحية التى تخدم تفسير القرآن وتنسق معانيه، نراه فى قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ...﴾ إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ (١) أو كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ (١)

أنه عطف قصة على قصة، مع أن شرط العطف المشاكلة، ووجه ما بينهما من المشابهة أن "ألم تر" بمنزلة هل رأيت كالذى حاج إبراهيم، وإنما كانت بمنزلتها لأن "ألم تر" مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفى، ولذلك يجاب ببلى والاستفهام يعطى النفى، إذ حقيقة المستفهم عنه غير ثابتة عند المستفهم، ومن ثم جاء حرف الاستفهام مكان حرف النفى ونفى النفى إيجاب، فصار بمثابة "رأيت" غير أنه مقصود به الاستفهام، ولم يكن أن يؤتى بحرفه لوجوده فى اللفظ، فلذلك أعطى معنى "هل رأيت" هل ترى أكثر من ذلك براعة؟ إن هذا ما نبهنا عليه من ضرورة تناول الإعجاز النحوى للقرآن بالدرس، فلقد ساعدته براعته النحوية وقدرته الإعرابية على الوصول إلى معنى الآية (٢).

كما نراه فى تنبيهه على الزائد يقول: يجب أن يبحث عن الأصلى والزائد، ومن هذا قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عِقْدَةُ النِّكَاحِ﴾ (٣) فإنه قد تتوهم "الواو" فى الأولى ضمير الجمع، فيشكل ثبوت النون، مع "أن" وليس كذلك بل الواو هنا لام الكلمة والنون ضمير جمع المؤنث، فبنى الفعل معها على السكون، فإذا وصل الناصب أو الجازم لا تحذف

(١) سورة البقرة، آية ٢٥٨ وما بعدها.

(٢) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٤٦.

(٣) سورة البقرة، آية ٢٣٧.

النون ومثله: "النساء يرجون" بخلاف: "الرجال يرجون" فإنه الواو فيه ضمير الجمع، والنون حرف علامة للرفع، وأصله "يرجوون" أعلنت لام الكلمة بما يقتضيه التصريف فإذا دخل الجازم حذف النون، وهذا ما اتفق فيه اللفظ واختلف فى التقدير (١).

٤- الأخذ بالمقتضى من معنى الكلام:

نراه يفسر قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ﴿ (٢) الآية، يقول: فإنه يقال: ما وجه الجمع بين الإبل والسماء والجبال والأرض فى هذه الآية؟ والجواب: أنه جمع بينهما على مجرى الألف والعادة بالنسبة إلى أهل الوبر، فإن كل انتفاعهم فى معاشهم من الإبل، فتكون عنايتهم مصروفة إليها لا يحصل إلا بأن ترعى وتشرب وذلك بنزول المطر وهو سبب تقلب وجوههم فى السماء، ثم لا بد لهم من مأوى يؤويهم وحصن يتحصون به، ولا شئ فى ذلك كالجبال ثم لا غنى لهم لتعذر طول مكثهم فى منزل عن التنقل من أرض إلى سواها فإذا نظر البدوى فى خياله وجد صورة هذه الأشياء حاضرة فيه على الترتيب المذكور (٣).

٥- الزركشى عالم بالقراءات:

بين الزركشى أن العلم بالقراءات يعين على تفسير القرآن، لذلك حدد الحروف السبعة، ونبه أن تلك الحروف وما شاكلها قد صارت مفسرة للقرآن، ويقول: أفادنى ما يستنبط من هذه الحروف معرفة صحة التأويل، على أنها من العلم الذى لا يعرف العامة فضلا، إنما يعرف ذلك العلماء، ولذلك يعتبر بهما وجه القرآن، كقراءة من قرأ:

﴿... يَقْضِ الْحَقَّ﴾ (٤)، فلما وجدتھا فى قراءة عبد الله: "يقضى الحق" علمت

أنھا إشاھى "يقض" فقرأتھا على ما فى المصحف، واعتبرت صحتها بتلك القراءة وكذلك

(١) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٣٠٧ وما قبلها.

(٢) سورة الفاشية، آية ١٧-١٨.

(٣) الزركشى: البرهان ج ١ ص ٤٥.

(٤) سورة الأنعام، آية ٥٧.

قراءة من قرأ: ﴿... أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ...﴾ (١) ثم لما وجدتھا فی قراءة أبي: "تذبيھم" علمت أن وجه القراءة "تكلّمهم" فی أشياء من هذا كثير (٢).

وهو يبين مواقع الوقف والابتداء، كقوله تعالى:

﴿... وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ (٣)

فقوله: "الراسخون"، يحتمل أن يكون معطوفاً على اسم الله تعالى، ويحتمل أن

يكون ابتداء كلام وهذا الثاني هو الظاهر ويكون حذف "أما" المقابلة كقوله:

﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ...﴾ (٤)

ويؤيده آية البقرة: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ

وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ (٥).

إلى غير ذلك من أساليب فهم الزركشي للنص القرآني والتي يمكن استخلاصها من

خلال فهمه لعلوم القرآن والتي سبق أن نوهنا عنها والتي كان غرضه منها التععيد

والتطبيق معاً.



(١) سورة النمل، آية ٨٢.

(٢) الزركشي: البرهان ج ١ ص ٣٣٨.

(٣) سورة آل عمران، آية ٧.

(٤) سورة آل عمران، آية ٧.

(٥) سورة البقرة، آية ٢٦.

أمثلة المنهج العام الذي سلكه الزركشي في التأليف

من صنّف فيه وقال به		فوائد معرفته		تعريفه	النوع
من قال به	من صنّف فيه			اسمه	ترتيبه
<p>١- أبو بكر الباقلائي</p> <p>٢- أبو الفتح القشيري.</p>	<p>١- علي بن المديني شيخ البخاري.</p> <p>٢- علي بن أحمد الواحدي النيسابوري.</p>	<p>١- معرفة وجه الحكمة الباعثة على تشريع الحكم</p> <p>٢- تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص السبب.</p> <p>٣- الوقوف على المعنى.</p> <p>٤- دفع توهم الحضر.</p> <p>٥- إزالة الإشكال</p>	<p>قد تقع حادثة أو سبب من سؤال فتتزل الآية.</p>	<p>معرفة أسباب النزول</p>	١
<p>١- أبو بكر بن العربي.</p> <p>٢- أبو الحسن الشهرستاني.</p> <p>٤- الشيخ عز الدين عبد السلام.</p> <p>٤- الشيخ كمال الدين الزمكاني.</p>	<p>١- الأستاذ أو جعفر بن الزبير.</p> <p>٢- الإمام فخر الدين الرازي.</p>	<p>١- معرفة ارتباط الكلام بعضه بعضاً.</p> <p>معرفة قدر القائل فيما يقول.</p>	<p>أن المناسبة علم شريف تحرز به المعقول ويعرف به قدر القائل فيما يقول وهي في اللغة المقارنة وفي القياس الوصف المقارب للحكم</p>	<p>معرفة المناسبات بين الآيات</p>	٢

تابع : أمثلة المنهج العام الذى سلكه الزركشى فى التأليف

من صنف فيه وقال به		فوائد معرفته	تعريفه	النوع	
من قال به	من صنف فيه			اسمه	ترتيبه
١- أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني ٢- فخر الدين الرازي.	١- علم الدين السخاوى. ٢- برهان الدين الكرماني. ٣- فخر الدين الرازي. ٤- أبو جعفر بن الزبير.	حكيمته التصرف فى الكلام وإتيانه على ضروب، ليعلمهم عجزهم عن جميع طرق ذلك: مبتدأ به ومتكرراً.	وهو إيراد القصة الواحدة فى صور شتى وفواصل مختلفة، ويكثر فى إيراد القصص والأنباء	علم المتشابه	٥
١- أبو عبيدة عمر بن المثنى.	١- أبو عبيدة عمر بن المثنى ٢- أبو عمر الزاهد غلام ثعلب. ٣- محمد بن عزيز العزيزى السجستاني. ٤- أحمد بن محمد الهروى. ٥- الراغب الأصفهاني.	معرفة هذا الفن للمفسر ضرورى وألا فلا يحل له الإقدام على كتاب الله وهو حاجته إلى معرفة علم اللغة: اسماً وفعلاً وحرفاً.	أى معرفة المدلول.	معرفة غريبة	١٨

تابع : أمثلة المنهج العام الذي سلكه الزركشي في التأليف

من صنف فيه وقال به		فوائد معرفته	تعريفه	النوع	
من قال به	من صنف فيه			اسمه	ترتيبه
١- الزمخشري. ٢- الباقلائي.	١- شمس الدين محمد بن النتيب. ٢- حازم القرطاجني.	هذه الصناعة تفديقوة الإفهام على ما يريد الإنسان ويراد منه ليتمكن بها من إتباع التصديق وإذعان النفس له وهو أعظم أركان المفسر.	يؤخذ من علم البيان والبيدع وهو مراعاة نظم الكلام.	معرفة كون اللفظ والتركيب أحسن وأفصح.	٢
١- ابن سنان الخفاجي. ٢- الزمخشري. ٣- حازم القرطاجني	١- الحسن بن الفضل	من فوائده: التذكير والوعظ والحث والزجر،	حقيقة: إخراج إلا غمض إلى إلا ظهر.	معرفة الأمثال الكاننة فيه.	٣١
		والاعتبار من حكيمته: تعليم البيان.			
١- الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني. ٢- القاضي أبو بكر الباقلاني ٣- أبو بكر الصيرفي. ٤- عز الدين بن عبد السلام	١- أبو علي محمد بن الستيري قطرب	إزالة ما يوهم الاختلاف	وهو ما يوهم التعارض بين آياته.	معرفة موهم المختلف	٣٥